الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
جامعـــة محمـــد خيضـــر– بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل إستراتيجي لتحسين أداء البنوك التقليدية

– دراسة حالة البنوك الناشطة في الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

إعداد الطالبة:

لعلام لامية.

إشراف الأستاذ الدكتور:

غوفي عبد الحميد.

لجنة المناقشة:

أ.د داودي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د غوفي عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د. رايس حدة	أستاذة محاضرة	جامعة بسكرة	مناقشا
أ.د ملياني حكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية2012/2011

الملخص:

تشهد الساحة البنكية العالمية الآن عصرا تختلف سماته و آلياته و معاييره، و أدت هذه التغيرات إلى تغير السلوكات الاقتصادية للمؤسسات البنكية تحت وطأة اشتداد المنافسة ما دفع بها إلى الاهتمام أكثر بسلوكاتها الإستراتيجية لاكتساب ميزات تنافسية لتحسين موقفها النسبي في الأسواق، و في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتبين اتجاه العديد من البنوك التقليدية في مختلف دول العالم وخاصة العربية والإسلامية لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية كسلوك إستراتيجي رائد للتأثير على أدائها، بالتعرف على جملة دوافع الاهتمام بهذه الظاهرة المستجدة في الساحة المالية العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي سلطت الأضواء بالدراسة و التحليل على نجاعة منتجات هذه الصناعة، و مداخل اعتمادها و ما لها من تأثيرات إيجابية على أداء البنوك بصفة خاصة و قطاعات الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

ولإضفاء نوع من الواقعية على الدراسة النظرية و معرفة الدور الذي تلعبه إستراتيجية اعتماد صيغ أو منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية، تناولنا دراسة نموذجين من البنوك التقليدية الناشطة في الجزائر الأول يتمثل في حالة بنك الخليج الجزائر الذي تبنى الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال بيعه لمنتجات هذه الصناعة متمثلة في المرابحة و بيع السلم و الجهود جارية لإدخال صيغة الاستصناع، و خلصنا إلى أنه رغم التطبيقات الحديثة و القليلة لهذه المنتجات إلا أنه تم تأكيد أهميتها من حيث الإقبال الكبير عليها، ربحيتها و كفاءتها مما يؤثر على أداء البنك، و الثاني يتمثل في حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي سلك مدخل آخر للصناعة المصرفية الإسلامية و هو أسلوب الشراكة مع شركة دلة البركة القابضة العالمية لإنشاء بنك إسلامي هو بنك البركة الجزائري الذي أثبت مكانة متميزة في السوق البنكي الجزائري، يعكسها الأداء العالي لمنتجاته المتمثلة أساسا في صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية مما ينعكس بالإيجاب على الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره الشريك المساهم .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الصناعي، الصناعة البنكية، صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية، أداء البنوك.

Résumé:

Actuellement, le terrain bancaire mondial assisste à un nouveau époque avec ses différentes empreintes et normes. A cause de ces changements, les institutions bancaires et sous un état difficile de concurrence changent son cheminement économique et ses stratégies pour acquérir des particularités concurrentes qui l'aident à améliorer leur place proportionnelle dans les marches. Dans ce cadre, cette étude vient pour exposer l'orientation de plusieurs banques traditionnels dans tous les pays du monde surtout les pays arabiques et islamiques pour présenter les produits bancaires islamiques comme une stratégie dominante pour influencer son accomplissement et aussi pour identifier l'ensemble des motifs qui les poussent à intéresser par cette nouvel phénomène dans le terrain financier mondiale qui a appliqué tous ses efforts pour étudier et analyser l'efficacité des produits de cette industrie et ses revenus ses influences positives sur l' accomplissement des banques spécialement et les autres domaines d économie nationale en générale.

*Et pour une vraie étude théorique et découvrir le rôle joué par cette stratégie qui, d'adoption des aspects des produits de l'industrie bancaires islamiques sur l'accomplissement des banques traditionnels, on a pris l'exemple des deux banques connue en Algérie : **Banque Elkhalidj** qui adopte l'industrie bancaire islamique à travers le vente des produits comme : MOURABAHA, SALAM, et les efforts courant pour faire entrer ISTISNA 'A, on a conclu que malgré les nouvelles applications de ces produits mais ils ont été confirmé du côté de ses multiples demandes, sa performance qui l'aide à être la préférée.*

*La deuxième Banque est **la Banque d'agriculture et le développement rural** : qui suit un autre accès de l'industrie bancaire islamique et c'est une manière d'association avec la société de El Baraka(le receveure mondiale) pour la fondation d'un banque islamique c'est la banque El Baraka Algérien qui affirmé une place distingue dans le marché bancaire algérien grâce à son accomplissement mondial de ses produits surtout les aspects de l'industrie bancaire islamique et qui reflète positivement à sur l'accomplissement du banque d'agriculture et le développement rural en égard de son contributeur.*

Mots clés** : **l'économie industrielle, l'industrie bancaire, les produits bancaires islamiques, la performance des banques.

Abstract :

The international Banks'net knows new and different age or time, these Banks differ in their strategies than times before, which leads to the economical changes, in the behavior of the Banks companies under the strong competition, This factor obliges the Banks to give more importance to these new strategies to improve its place and existence within the international markets. For this sake we go to this study to explain how is important for the traditional Banks all over the world especially Arabic and Islamic one to provide Islamic banking products a behavior leading to a strategies impact on the performance, to show that's helpful and important especially after the economic and financial crisis the world knows and this latter affected, all life sides this study analyses the efficiency of these Bank and industrial products and its success too. This new way and method has got a positive aspect on the performance of traditional banks in particular and sectors of the national economy in general.

*To make of this theoretical study more practical and efficient as well as to know about the great role performed by the Islamic Bankal financial products strategy. We have taken as example, first **the Algerian Gulf bank** which is adopting the Islamic bankal industry by buying the industrial products and of MOURABAHA, SALAM and efforts are under way to enter a ISTISNA 'A. We come out to that it's too important which lets a great number of people, Profitability and efficiency, which affects the performance of the Bank. The second banks is **Bank of Agriculture and Rural Development** which takes an other stream, this latter and with the same strategy we spoke about above corporate with the international receiver bank in Algeria "El Baraka" to create an Islamic bank in Algeria "El Baraka Bank" which has improved an excellent situation within the Algerian Bankal market. This situation reflects the high and good fee back of the Islamic Bankal industry methods thanks to the indirect positive fee back of this bank.*

Keywords:** **Industrial economy, Banking industry, Islamic banking products, Performance of Banks.

تمهـــــــيد

يركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على إطار جديد للتحليل الاقتصادي يقوم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما، و انعكاس ذلك على سلوك المنشآت ضمن هذا السوق وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت ثم السياسات الصناعية المناسبة لذلك ، ويوحي هذا المنهج في أبسط أشكاله أن هناك علاقة سببية قائمة تبدأ من هيكل السوق إلى السلوك الإستراتيجي للمنشآت الذي بدوره يؤثر على أداء السوق، و قد جاء هذا الشكل ذو الاتجاه الوحيد بين الكتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة، و لكن جاءت الدراسات الحديثة لتؤكد تعقد العلاقة بين الثلاثية السابقة وبرزت إمكانية تأثير كل من سلوك المنشأة و الأداء على هيكل السوق.

إذا حسب الاقتصاد الصناعي فإن المنشآت التي تنشط في القطاعات الاقتصادية المختلفة و التي تبحث عن تحسين قدرتها التنافسية يمكنها تطبيق منهج التحليل السابق، أي أن تعتمد على اتخاذ إستراتيجيات بناء على خصائص هيكل السوق الذي تنشط فيه من أجل تحقيق أداء مقبول.

ولقد أصبحت الصناعة البنكية ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،كما تشهد البنوك حاليا سباقا تنافسيا على إدخال المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية، مستفيدة من تلهف المواطن لهذه الخدمات، ولتجبر الكسر الذي أصابها والمتمثل في فقد الثقة بينها وبين المواطن، والذي يعتبر أن البنوك التقليدية لا تلبي حاجاته ومتطلباته سواء الحياتية منها أو العقائدية، وهذا واضحا من عزوف شريحة لا بأس بها من المواطنين للتعامل مع هذه البنوك وتعامل شريحة أخرى بتحفظ مكرهين أو مضطرين لأسباب تتعلق بأمور حياتهم الخاصة في قبول الخدمات المصرفية التقليدية، و عليه ترى البنوك أن هذه الخدمات هي توسيع في سلة خدماتها تحقق لها العائد المناسب وترضي العملاء، ويرى المواطن أن هذه الخدمات تلبي حاجاته ومتطلباته الحياتية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

كما أكدت الأزمة المالية العالمية الراهنة قدرة الصناعة المصرفية الإسلامية على استيعاب الصدمات، لذا نجد أن هذا الواقع فتح أعين المهتمين بصناعة الصّيرفة التقليدية أو من يتعامل بها أو معها على الصَيرفة الإسلامية، بفضل تميّز هذه البنوك بالانضباط في إدارة الأصول المالية، وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات، وبالتالي فقد سلّطت الأزمة المالية العالمية الأضواء على الصيرفة الإسلامية،

وجعلت منها ظاهرة عالمية تنادى الجميع للاستفادة منها سواءً أكان ذلك على صعيد الدعوة لدراستها أو لاعتمادها، أو كان

على صعيد سنّ تشريعات تسمح بقيامها، أو كان على صعيد تحوّل بعض البنوك من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.

و يعد الأداء من أهم و أبرز مجالات العمل الرقابي إذ يشير إلى مدى تحقيق المنشآت بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة للأهداف المخطط لها أو التي تسعى من أجل تحقيقها من خلالها السلوكات التي تسلكها أو الإستراتيجيات التي تتبعها، لذلك حظيت مؤشرات الأداء في البنوك باهتمام كبير من قبل الباحثين وذلك لما يتوقعه أو ينتظره هؤلاء منها.

إشكالية البحث:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتبني الصناعة المصرفية الإسلامية ، وقد نمت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها حتى أصبحت من الأهمية بمكان بحيث لم يعد في مقدور الكثير من البنوك التقليدية في معظم الدول الإسلامية و حتى الغربية منها إلا أن تعيد النظر في حساباتها للدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية إسلامية أو فتح نوافذ تقدم الخدمات الإسلامية أو إنشاء فروع إسلامية أو بنوك إسلامية مستقلة قائمة بذاتها أو غير ذلك، و في ظل التطورات المصرفية الراهنة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة أصبح من الضروري وضع إستراتيجية تقوم على الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و تنويع استخداماتها في مختلف القطاعات و زيادة عددها من قبل البنوك التقليدية كخطوة نحو تحسين أدائها على مختلف الأصعدة.

من خلال ما سبق يمكن تجسيد الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن التحسين في أداء البنوك التقليدية من خلال إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية؟

و تتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالاقتصاد الصناعي؟

- كيف نفسر قدرة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على بناء اقتصاد حقيقي و التصدي للأزمات المالية؟ و هل كان للأزمة المالية العالمية الأخيرة دورا مهما في إتساع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية؟

- ما هي طبيعة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية ؟

- كيف يتم تقييم الأداء في البنوك ؟ و ما هي مؤشرات قياسه؟

- كيف تؤثر إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على الأداء في البنوك التقليدية بصفة خاصة و على قطاعات الاقتصاد الوطني بصفة عامة ؟

- كيف تتعامل البنوك الناشطة في الجزائر مع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية بغية تحسين أدائها؟

فرضيات البحث: يمكن صياغة الفرضيات الخاصة بالبحث كما يلي:

الفرضية الأولى: تهدف كل البنوك التقليدية التي تدخل صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في سلة منتجاتها إلى التدرج في التحول الكلي مستقبلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك مؤشرات الربحية و الكفاءة و التقدم التقني لتقييم أدائها.

الفرضية الثالثة: تؤدي إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية إلى التحسين في أداء البنوك التقليدية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

الفرضية الرابعة: تهدف البنوك الناشطة في الجزائر إلى إيجاد منتجات مصرفية بديلة متعددة و متنوعة تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية .

تحديد إطار البحث:

يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ونظراً لاختلاف طبيعة عمل كل من هذه البنوك و طبيعة هذه المنتجات فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية المطبقة من قبل البنوك التقليدية من خلال تنويعها و زيادة عددها وتطويرها و تكييفها بما يتماشى و مبادئ الشريعة الإسلامية للتمكن من الرفع في مستوى الأداء.

أيضا يدرس هذا البحث وضعية البنوك التقليدية التي دخلت مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر و نركز على تجربتين الأولى تجربة بنك الخليج الذي وسع في تشكيلة منتجاته بإدخاله المنتجات الإسلامية، و التجربة الثانية المتمثلة في تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي دخل مجال الشراكة مع مجموعة دلة البركة العالمية لإنشاء بنك إسلامي جديد و مستقل نتج عنه إنشاء بنك البركة الجزائري، حيث سنحاول معرفة كيفية تعامل البنكين مع

مختلف الصيغ الإسلامية المطبقة لديهما من خلال الإستراتيجيات المتبعة لتحسين الأداء و الرفع من القدرة التنافسية على الساحة البنكية المحلية و العالمية.

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقديم أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي خصوصا فيما يتعلق بالجانب البنكي؛

- إثراء المعرفة الذاتية للباحث في مجال البنوك و بالأخص الصناعة المصرفية الإسلامية؛

الأسباب الموضوعية:

- المبادرة إلى تطبيق أساليب الاقتصاد الصناعي على القطاع البنكي؛

- النجاح البالغ للصَيرفة الإسلامية خاصة في مواجهة الأزمات المالية مما سيمكنها من دخول أسواق جديدة؛

- الرغبة في إظهار تميز معاملات الصناعة المصرفية الإسلامية في مجال التمويل و الاستثمار؛

- الرغبة في تقييم أداء البنوك التقليدية من خلال تبني إستراتيجية الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية؛

- تسليط الضوء على تجربة البنوك في الجزائر في ميدان الصناعة المصرفية الإسلامية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الميزة التي اكتسبها موضوع تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، و من دلائل ذلك عقد المؤتمرات و الملتقيات التي تبحث في كيفية التحول للوصول إلى تعبير علمي لتقويم هذه الظاهرة و التعرف على أسباب النمو السريع لها ، و النقطة المهمة التي نحاول البحث فيها من خلال هذه الدراسة تتمثل في معرفة كيف يمكن أن تؤثر إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على التحسين في أداء البنوك التقليدية ، و معرفة إيجابيات و سلبيات هذا المدخل الإستراتيجي.

- قلة الأبحاث و الدراسات في هذا المجال، و عليه فإن هذه الدراسة تعتبر إضافة معقولة في هذا المجال و لربما نقطة انطلاق لدراسات أخرى.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة إبراز أهمية الاقتصاد الصناعي و مناسبته في تحليل القطاعات (الهيكل-السلوك-الأداء) و تبيان ذلك على جميع الأعوان الاقتصاديين خاصة القطاع البنكي بالجزائر؛

- محاولة التعرف على مميزات الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة في الفقه الإسلامي، و معرفة مدى إمكانية تطبيقها أو اعتمادها من قبل البنوك التقليدية و تكييفها للاستفادة منها في العمل البنكي؛

- فتح المجال أمام مؤسسات بنكية تقليدية لتعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب جمهور المدخرين والمستثمرين الرافضين التعامل بأسلوب الفائدة من منطلق قناعة دينية؛

- إبراز أهمية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في تحسين أداء البنوك من جهة و تقوية مراكزها التنافسية من جهة أخرى؛

- تحديد مؤشرات قياس أداء البنوك من خلال واقعها العملي؛

- تحليل أداء البنوك موضوع الدراسة بهدف التعرف على نتائجها خلال مدة الدراسة.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث: تبعا لمتطلبات دراسة الجوانب المختلفة للموضوع و طبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا على ما يلي:

المنهج الوصفي: كأسلوب مناسب لوصف الظاهرة و تفسيرها للوصول إلى الأسباب و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج الممكنة، و سيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي: من أجل تتبع بعض الوقائع التاريخية و التسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية.

المنهج التحليلي: لغرض تحليل البيانات و المعلومات المتوفرة حول الظاهرة المدروسة.

المنهج التقويمي: لإبراز الجوانب الإيجابية في الموضوع لزيادته و الاستمرار فيه و أوجه القصور و الخلل لتفاديه.

منهج دراسة الحالة: تم اعتماده في الدراسة التطبيقية.

صعوبات البحث: يتمثل الجانب الأهم من صعوبات البحث و التي أرى أنه من الواجب ذكره في صعوبة دراسة الحالة خاصة و أن الأمر يتعلق بموضوع جديد على الصناعة وحساس ألا و هو إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة

المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و في ظل نقص المعلومات المتوفرة عنها إلى جانب كون الموضوع يتناول صناعة تعتبر من أكثر الصناعات حرصا على سرية المعلومات، كل هذه الصعوبات هانت أمام تشجيعات الأستاذ المشرف فجزاه الله عني كل خير.

موقع البحث من الدراسات السابقة: من خلال إطلاعي المحدود على بعض الدراسات لم أجد دراسات تناولت العلاقة بين تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية و أدائها ، إلا أنه تم التطرق في بعض الدراسات إلى المتغيرين بصفة مستقلة، فاهتمت البعض بدراسة ظاهرة تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي ودراسات أخرى اهتمت بتقييم أدائها بناء على إستراتيجيات معتمدة و نذكر منها:

الدراسات التي تناولت اعتماد البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية: و التي ركزت معظمها على دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و نذكر منها:

- **مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،** تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006، التي تدرس أهمية ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية وتقييم هذه الظاهرة للتعرف على أسباب النمو السريع لها ومداخل التحول التي تم استخدامها , والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها.

- **يزن خلف سالم العطيات،** تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ويهدف الكتاب بشكل رئيس إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و محاولة الاستفادة فعلا من تجارب المصارف التقليدية التي تحولت فعلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **فهد الشريف،** الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية (دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي) و **السعيد مرطان،** تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي –النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحثان مقدمان إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 و اللذان حاولا تقويم الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية .

- **حسن محمد الرفاعي،** دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، و الذي أبرز أهمية ونجاح صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة.

الدراسات التي تناولت دراسة الأداء:

-**بن الطاهر علي**، هيكل السوق و ربحية القطاع (دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، و تناولت العلاقة بين هيكل السوق و ربحية القطاع المصرفي الجزائري و التي خلصت إلى تأكيد تأثير الهيكل على ربحية القطاع و على أدائه بصفة عامة.

- **مصطفى عبد السلام مسعود**، ربحية المصارف التجارية و العوامل المؤثرة فيها – دراسة حالة بعض المصارف الليبية–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004/2003، و تناولت دراسة المؤشر المهم من مؤشرات الأداء في بعض المصارف التجارية الليبية و العوامل المؤثرة فيها .

خطة البحث: لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان اقتصاديات الصناعة البنكية و تبني الصناعة المصرفية الإسلامية و الذي تم التطرق فيه إلى التعريف بمنهج التحليل الذي اتبعناه في هذا البحث و هو منهج الاقتصاد الصناعي إضافة إلى الصناعة البنكية في ظل التطورات العالمية، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التعرف على أهم الأسباب و تحليل دور صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمات المالية ومنها الأزمة المالية العالمية الراهنة، وأخيرا التعرف على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفصل الثاني: بعنوان إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و تأثيرها على أداء البنوك التقليدية والذي تم التطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول الأداء و تقييمه في البنوك و مؤشرات قياسه بالتركيز على الربحية و الكفاءة و التقدم التقني و الإنتاجية و الحصة السوقية، و الأساليب التي تستخدمها البنوك التقليدية لاعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية فيها و أخيرا تأثيرات هذا التوجه الإستراتيجي سواء على مستوى أداء البنك أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

الفصل الثالث: *بعنوان* ***اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك الناشطة في الجزائر و تقييم أدائها*** والذي تم التطرق فيه إلى نظرة عامة حول الصناعة البنكية في الجزائر و التشخيص الإستراتيجي للبنوك محل الدراسة، إضافة إلى التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر و تقييم أدائه، وتقييم أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل نتائج بنك البركة الجزائري للوصول في الأخير إلى تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة.

الخاتمة: و تضمنت النتائج التي تم التوصل إليها و كذلك مناقشة فرضيات البحث.

تمهيـــد:

تكوّن الصناعة البنكية في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، و كلما اتسع هذا النشاط كلما زادت تبعا لذلك حسابات البنوك و تعددت خدماتها، بحيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تقديم القروض و السلفيات و التسهيلات الائتمانية المختلفة، معتمدة في ذلك على مواردها الخارجية المتمثلة في الودائع و أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأسمالها و احتياطاتها و مخصصاتها و أرباحها.

فالتطور الذي شهدته اقتصاديات دول العالم بسبب العولمة و بالأخص العولمة المالية، إقامة تكتلات اقتصادية انتشار التكنولوجيا المستخدمة، ساهم في تطوير الصناعة البنكية من خلال عرض منتجات و خدمات جديدة، إضافة إلى ظهور أشكال جديدة من البنوك تتمتع بقدرة أكثر على المنافسة داخل الأسواق العالمية، على غرار البنوك الشاملة والبنوك الالكترونية، كل هذا جعل من الصناعة البنكية تشهد منافسة حادة بين المتعاملين التقليديين لها والمتعاملين الجدد مما أدى إلى ظهور الأزمات البنكية عبر العديد من دول العالم.

هذا ما أدى إلى ضرورة تدخل السلطات القائمة على الأنظمة البنكية في تلك الدول و البحث عن الطرق والأساليب التي تسمح لها بتنظيم هذه الصناعة و حمايتها من آثار المنافسة الشرسة ، إلى جانب العمل على تدعيم القدرات التنافسية لبنوكها الوطنية في مواجهة المنافسة الخارجية، و من بين الأساليب التي استعملت في تحليل الصناعة البنكية أسلوب أو منهج الاقتصاد الصناعي، الذي حاول الاقتصاديون من خلاله إيجاد نظريات تمكنهم من تحقيق الغايات التي تسعى إليها السلطات النقدية في تلك الدول، من جهة أخرى عمدت البنوك إلى توجه إستراتيجي آخر يتمثل في تبني الصناعة المصرفية الإسلامية من أجل تحسين أدائها و الذي يمثل موضوع بحثنا، و من أجل التعرف أكثر على الصناعة البنكية وطريقة التحليل التي يقوم عليها منهج الاقتصاد الصناعي و الأسباب التي أدت إلى تبني العمل المصرفي الإسلامي و أهم منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي.
- **المبحث الثاني**: الصناعة البنكية وفقا لمنهج تحليل الاقتصاد الصناعي.
- **المبحث الثالث**: تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية.
- **المبحث الرابع**: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي

يعتبر الاقتصاد الصناعي علماً اقتصادياً متخصصاً، فهو يشكل إطاراً مهماً و رئيساً من الناحيتين النظرية والعلمية للدراسات الاقتصادية العامة و تجسيدا للتحليل الاقتصادي النظري العام، و يرتبط نشوء الاقتصاد الصناعي أساساً بالثورة الصناعية، لذا فإن علاقة الاقتصاد الصناعي بالنظرية الاقتصادية علاقة الجزء و الكل بكل أبعادها وتأثيراتها المتبادلة، فهو مرتبط بنشوء و تطور الصناعة كقطاع متميز من قطاعات الإنتاج، و من أجل فهم أسلوب التحليل الذي سنتناوله في هذا البحث لا بد من التطرق إلى:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الصناعي

أولا– تعريف الاقتصاد الصناعي

إن تعريف الاقتصاد الصناعي بالشكل المفصل صعب جداً، لأن المناهج التي يعتمد عليها كما يؤكد الاقتصاديون الصناعيين تعتبر شديدة التنوع كما تتميز بكثرة أدوات التحليل[1] ، و رغم تعدد التعاريف و اختلافها من حيث نظرة كل كاتب إلا أنها كانت تهدف إلى نفس الفكرة و هي: أن ***الاقتصاد الصناعي*** أو كما يطلق عليه ***اقتصاديات الصناعة*** « علم يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما، و انعكاسات ذلك على سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذا السوق و تأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت، ثم السياسات الصناعية (الحكومية) المناسبة إزاء ذلك » [2] .

انطلق الاقتصاد الصناعي من أساسيات الاقتصاد الجزئي القديم [3]، و على غير المعهود في تحليل الاقتصاد الجزئي فإن الاقتصاد الصناعي ينطلق من وجهة النظر القائلة بأنه على الأقل في الأسواق الصناعية المنافسة غير تامة، وعليه يسعى إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة و الاحتكار و اعتمد في ذلك على نظرية سلوك المنتج[4].

فالاقتصاد الصناعي واحد من التخصصات العلمية التي توفر أفضل الوسائل لتحليل سلوك الفاعلين الاقتصاديين في قطاع معين ، فهو أساس للإستراتجية حيث يمكن تعريفه على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة سلوك

---

[1] - Kim Huynh et Damien Besancenot, **Economie industrielle**, Ed Amphi économie, France, 2004, P 8.

[2]– أحمد سعيد بلخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1994، ص 39.

[3]– Kim Huynh et Damien Besancenot, Op.Cit.,P 11.

[4] –روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص17.

المؤسسات فيما يخص الإنتاج، البيع و تحليل مركزها التنافسي و الواقع أن فهم آليات المنافسة تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد الصناعي[1] .

كما يعرّف الاقتصاد الصناعي على أنه مجال التحليل الاقتصادي الذي يهدف إلى[2]:

- شرح عملية تبادل العلاقات بين الشركات العاملة في نفس السوق؛

- تحليل تأثير هذه العلاقات على تنظيم و تشغيل هذه الصناعة أو السوق؛

- توفير أدوات السياسة الصناعية و تنمية التكنولوجيا لصالح الحكومة أو السلطات التنظيمية.

و يعرف الاقتصاد الصناعي بأنه " ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهدف إلى دراسة النشاط الحركي للصناعة تحت تأثير محيطها و السلوك الاستراتيجي للمؤسسات التي تكونها " [3].

و عليه يتكون الاقتصاد الصناعي من عنصرين رئيسين، ***العنصر الأول*** يختص بالجانب الوصفي للمعلومات الخاصة بالمنشآت الصناعية و بيئتها الصناعية و عرض عوامل الإنتاج و السياسات التجارية و درجة المنافسة السائدة... و ***العنصر الثاني*** المتعلق بسياسة المنشآت الصناعية و عملية إتخاد القرار[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الصناعي هو ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس التطور الحركي للعلاقة: هيكل الصناعة (أو شكل السوق الموجود في الصناعة من حيث المنافسة أو الاحتكار)⇔ السلوك الاستراتيجي للمنشآت الصناعية من حيث حجم الإنتاج و السعر ⇔ و أخيرا أداء المؤسسات داخل الصناعة من حيث معدل الربحية و الكفاءة و التقدم التقني، من أجل الوصول إلى أحسن إستراتيجية تُمكّن المؤسسات من حُسن التموقع داخل الصناعة التي تنتمي إليها و كذلك الوصول إلى أمثل تدخل للدولة للحفاظ على مصالح الأفراد.

ثانيا– نشأة و تطور الاقتصاد الصناعي

لقد ظهر الاقتصاد الصناعي لأول مرة عند الاقتصاديين الفرنسيين نتيجة لظهور مرسوم الاقتصاد الصناعي من طرف J.B.Say، و قد تطور بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، وفق مسار أصله أمريكي لكي يعود فيما

[1] -Godefroy Dany Neguyen, **Economie industrielle appliquée**, librairie Vuibert, Paris, France, 1995, P 1.

[2] -Chapelle Karine, **Economie industrielle**, Dy NA SUP économie vuibert, Paris, France,2008, P 3.

[3] - Jean Pierre Angelier, **Economie industrielle élément de méthode**, Office publications universitaires, Alger, 1993, P 5.

[4] – مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 9.

بعد لفرنسا إلى غاية منتصف السبعينيات[1] .

1 _ الاقتصاد الصناعي عند ألفريد مارشال: يتفق أغلب الاقتصاديين على أن الأفكار الأولى للاقتصاد الصناعي تعود للأعمال التي قام بها الفريد مارشال A.MARSHAL [2]، الذي بدأ كتاباته في نفس الفترة التي بدأت الصناعة الحديثة تتأسس في انجلترا عام 1879، ألف مع زوجته كتاب اسمه الاقتصاد الصناعي [3] يهدف لإيجاد حلول للنقائص التي ظهرت حول النظرية الاقتصادية العاجزة عن إيجاد تفسير للوقائع الاقتصادية نهاية القرن 19 و وصولاً إلى إطار تحليلي أكثر وصفاً للواقع، و لقد أخذ مارشال بعين الاعتبار دور الهياكل الإنتاجية في عملية النمو (و بالتالي طوّر اقتصاديات الحجم)، و حدد مفاهيم المرونة و قدّم مجموعة من الأدوات التي تسمح بفهم جيد للواقع الصناعي، كما شدد على أهمية استراتجيات الشركات المحتكرة، و كذلك قام بتعميم التحليل فيما يخص فكرة تناقص الغلة وأشار إلى مفاهيم حواجز الدخول [4]، و في كتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890، نفى مارشال قانون تناقص الغلة في المجال الصناعي الذي تحدث عنه ريكاردو في المجال الزراعي و تم إثبات الأفضلية في سيطرة مؤسسات على أخرى، عن طريق الغلة المتزايدة غير المحدودة الذي يمكن فهمه من خلال الاقتصاديات الداخلية وكذا الخارجية و الوصول بهيكل الصناعة أخيراً إلى حالة الاحتكار [5] ، و بالتالي وقع مارشال * هنا في تناقض نجسده في الشكل التالي:

الشكل رقم(1.1): العلاقة بين اقتصاديات الحجم و المنافسة في المجال الصناعي

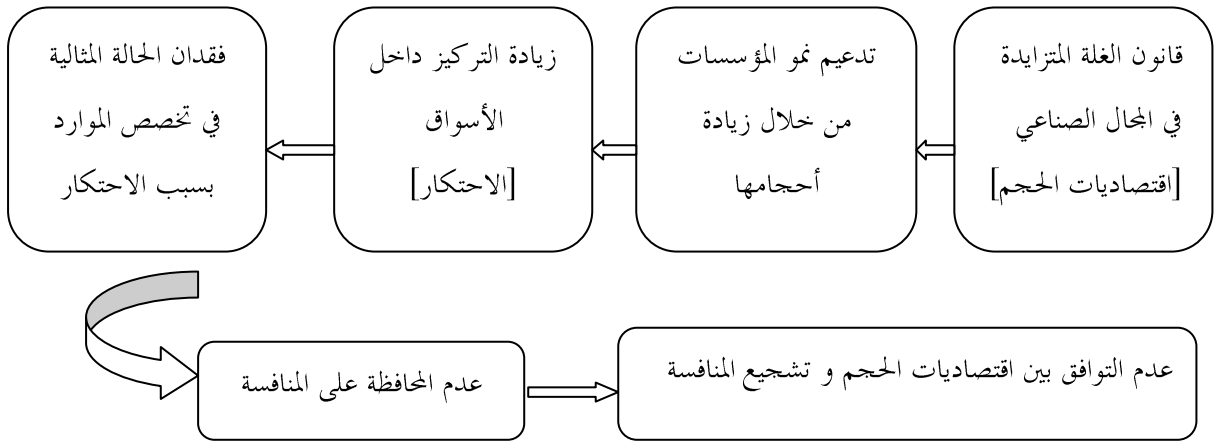

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] -Jean-Marie chevalier, **Industrie**, Encyclopédie économique, P 1535.

[2] -Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, Edition économica, 2ème édition, Paris, 1991,P 3.

[3] - Jean-Marie Chevalier, Op.Cit.,P 1536.

[4] - Yves Morvan, Op.Cit.,P 4.

[5] - Jean-Marie Chevalier , Op.Cit.,P 1536.

* **ألفريد مارشال**: اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثرا الاقتصاديين تأثيرا في عصره واشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (1890) ، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج، ويعتبر ألفريد مارشال من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

و هذا ما يتعارض معه مارشال، خاصة أن نقطة الانطلاق لأعمال مارشال تتمثل في قانون منع الاحتكار (Sherman^{act}) الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1890.

و قد جاء الحل لمشكلة مارشال من خلال مدرسة كامبرج في بريطانيا، حيث وجد آرثر بيقو Arthur pigou الذي قام بدراسة الحجم الأمثل للشركة مشيرا إلى أن اقتصاديات الحجم تعاني محدودية بسبب الميزة المحدودة بمهارات و كفاءات رجال الأعمال و المقاولين، إضافة إلى ما قدّمه جون روبينسون Joan Robinson الذي طوّر تحليل للمنافسة الكاملة يهدف إلى فهم عمل و حركية عدد قليل من المؤسسات الكبيرة [1] .

2- إسهامات مدرسة هارفارد: تعتبر دراسات جامعة هارفارد الأمريكية و على رأسها كل من E. Mason (1939 - 1949) J.Bain (1951- 1956) التيار الرئيس للاقتصاد الصناعي المعتمد على النموذج هيكل – سلوك إداري- أداء (SCP) ، وقد تطور هذا النموذج أساساً من الدراسة التي تمت بالمدرسة في الثلاثينيات، متصلة بدراسة شامبرلين عن المنافسة الاحتكارية المنشودة عام 1933[2].

أ-إسهامات E-MASON: ركزّ MASON بصفة خاصة على أهمية هيكل السوق و الظروف الموضوعية الأخرى للسوق كأساس لتعريف الأنماط الشائكة للسلوك بالأسواق[3]، بمعنى آخر تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وسلوك المنشآت داخلها، كما اقترح إمكانية وجود علاقة لهما مع أداء المنشآت داخل الصناعة[4].

ب-إسهامات J.Bain: و قد استمر المتعاقبون في جامعة هارفارد و على رأسهم Bain التركيز على أهمية هيكل السوق، و بعد الملاحظات الإحصائية التي أجراها Bain تمكن من استنتاج وجود علاقات سببية في اتجاه واحد يؤثر من خلال بعضها هيكل السوق على سلوك المنشآت و أخرى يؤثر من خلالها سلوك المنشآت على أدائها داخل السوق، حيث اكتشف وجود ارتباط إحصائي بين معدّل الربح في الصناعة و درجة التركيز داخلها و كذلك الحال مع قوة عوائق الدخول، و بذلك استنتج وجود علاقة غير مباشرة بين أداء المنشآت و هيكل السوق ومن هنا برز النموذج الثلاثي المعروف في الاقتصاد الصناعي و هو نموذج SCP و الذي يعين النموذج لذي يضم هيكل الصناعة، سلوك المنشآت و أدائها structure- comportement- performance[5].

---

[1] -Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P P 6 -7.

[2]- روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 22- 25.

[3]- المرجع السابق، ص 23.

[4]- Yves Morvan,Op.Cit., P 7.

[5]- بوسنة محمد رضا، **التسويق المصرفي كإستراتيجية للبنوك في ظل التحرير المصرفي – دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي (BEA)**-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/ 2009، ص 8.

ثالثا– الاقتصاد الصناعي الحديث

بعد الأعمال التي قدمها كل من Bain و Mason ظهرت أعمال جديدة لاقتصاديين آخرين كانت تهدف في مجملها إلى تطوير إطار التحليل الذي عرف به الاقتصاد الصناعي، وانقسمت تلك الأعمال إلى مجموعتين و هي[1]:

1–المجموعة الأولى: المتتبعة لنفس المنهج المتبع من قبل مارشال و حاولت تبيين بعض الظواهر الحديثة، ومن أهم إسهامات هذه المجموعة نجد إسهامات المارشاليين الجدد و المتمثلين في اقتصاديي مدرسة أكسفورد (Oxford) وإسهامات Hall و Hitch التي بينت ضعف فرضية أن تعظيم الربح يعتبر كأساس عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إسهامات jM clarck الذي عرف المنافسة على أنها عملية تساهم في تحديد كيفية تأثير و علاقة التغيرات الهيكلية للبيئة على اختراع و ابتكار التكنولوجيات الحديثة.

2–المجموعة الثانية: حاولت الوصول إلى طرح جديد يغير طريقة التحليل في الاقتصاد الصناعي، و تمثلت إسهامات هذه المجموعة في نظريات السلوكيات الإستراتيجية، و التي ضمت مجموعة من النظريات مثل سلطة المحتكر لـــــ spence نظريات احتكار القلة، نظرية الألعاب والتي وفرت أدوات مهمة لدراسة التفاعل الاستراتيجي بين المتعاملين خاصة في ظل الحركية و نقص المعلومات ، إلى جانب نظرية الأسواق التنازعية ونظرية تكاليف المعاملات ونظرية الوكالة و تدويل أنشطة المنشآت و تطوير المنافسة الغير سعرية و تحديد السياسة الصناعية.

وبالرغم مما قدمته هذه الإسهامات من تجديد لأفكار الاقتصاد الصناعي ، إلا أنها لم تحقق الغاية المنشودة والمتمثلة في تفسير الظواهر المشاهدة في الواقع بواسطة نظريات متكاملة، حيث لم تستطيع تبيين النشاط الحركي داخل الأسواق و كيفية الانتقال من توازن إلى آخر ، إلى جانب بعض الأعمال الأخرى التي جاءت بعد ذلك و التي أهملت جانبي التوازن والأمثلية في استغلال الموارد إلا أنها حاولت تقييم النشاط الحركي داخل الأسواق على غرار أعمال نيلسون وونتر, وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الصناعي عرف جملة من الأعمال غير المتجانسة فيما بينها والتي كان ينقصها عنصر التوفيق فيما بينها [2].

[1]- Yves Morvan, Op.Cit., P 18.

[2] -Ibid., P 32.

المطلب الثاني: منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي

أولا- التعريف بالنموذج هيكل _ سلوك _ أداء

حاول الاقتصاد الصناعي منذ ظهوره تفسير الظواهر المشاهدة في الواقع من خلال الاعتماد على منهج مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات التي تنشط داخلها وأداء تلك المؤسسات داخل الصناعة، إلى جانب عامل إضافي يتمثل في الظروف الأساسية للصناعة و التي تعتبر هي الأخرى ذات أثر في تحليل الصناعة، فحاولت تلك الأفكار الوصول إلى علاقات تربط عناصر نموذج **SCP** السابق ذكره و التي تتمثل في العناصر التالية[1]:

1- الظروف الأساسية للصناعة: وهي عبارة عن جملة من العوامل العامة التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة.

2- هيكل الصناعة: يستخدم تعبير هيكل الصناعة للدلالة على الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت التي تنتمي إلى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المنشآت ومن ثم أدائها في المستقبل[2] ،لذا فعملية تحليل هيكل الصناعة تهدف إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة[3]، ويمكن للصناعة أن تأخذ هيكلا واحد من بين 4 هياكل معروفة للصناعة والتي تتمثل في ***المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام .***

3- سلوك المنشآت في الصناعة: يقصد بسلوك المنشآت مجموعة السياسات و الإستراتيجيات التي تتبعها المنشآت في ظل هيكل الصناعة السائد و ظروف الطلب فيها و سلوكها تجاه المنشآت المنافسة لها في الصناعة من أجل تحقيق أهداف هذه المنشآت المتمثلة في التأثير على حجم نفوذها في السوق و كذلك تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها، و تشمل أهم السياسات السلوكية للمنشآت في الصناعة سياسات التسعير للمنتجات، سياسات تحديد كميات الإنتاج، سياسات تنمية الإنتاج (أو المبيعات) و سياسات البيع[4].

4-أداء المنشآت في الصناعة: إن السلوكات هي التي تحدد الأداء , و يمكن النظر إلى الأداء من منظورين: الأول يخص المؤسسة و الثاني القطاع , ففي الحالة الأولى تقاس النتائج المالية, السلطة السوقية, الفعالية , أما في الحالة الثانية

[1] -Godefroy Dang Nguyen, Op.Cit., P 4.

[2]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 41.

[3]- Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P 65.

[4]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 126.

فيتعلق الأمر بمعرفة هل الإنتاج فعال ؟ أمثلية تخصيص الموارد , التطور التقني السريع , الرفاه الإجتماعي و رضا المستهلك فإذا لم يتحقق أي من هذه المعايير فإن هذا يدل على وجود تدخل من طرف الدولة.

ويقصد بأداء المنشآت في الصناعة مدى تحقيقها للأهداف المخطط لها أو التي تسعى من أجل تحقيقها من خلال سلوكها التسعيري أو الإنتاجي في السوق، و يقاس الأداء في الصناعة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تختلف حسب تفضيل المحلل ويمكن استخدام مؤشرات الربحية و الكفاءة كمؤشرات لقياس الأداء داخل الصناعة وسلوك المنشآت داخلها .

ثانيا– طبيعة العلاقة بين عناصر النموذج هيكل _ سلوك _ أداء

ظهر النموذج (**SCP**) كثورة عندما أدخل من طرف **Edward S Mason** (1939- 1949)و **Joe Bain** (1951 - 1956) ليستخدم لأول مرة مباشرة لتحليل الاقتصاد الجزئي من أجل دراسة الاقتصاد الصناعي[1]، وقد جاء تأكيد العلاقة السببية القائمة ذات الاتجاه الواحد في النموذج [هيكل⇦سلوك⇦أداء] من طرف **Mason** و**Bain** التي مفادها أن أداء السوق يرتبط بسلوك المنتجين و المستهلكين الذي يتحدد بهيكل السوق، هذا الأخير الذي يرتبط هو أيضاً بمعطيات أساسية مثل التكنولوجيا، و الطلب على المنتج[2].

و لمحاولة التأكد تجريبيا من طبيعة العلاقة بين مكونات النموذج **SCP** قام مجموعة من الاقتصاديين و خاصة في سنوات الخمسينيات بجملة من دراسات الحالة شملت بعض الصناعات القاعدية كصناعة الحديد و الصناعة البترولية وصناعة السيارات لكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى نتائج محددة يمكن تعميمها، و بعد ذلك لجأ اقتصاديون آخرون إلى استعمال الاقتصاد القياسي من أجل دراسة طبيعة العلاقة بين مكونات النموذج و حاولوا في البداية التركيز على إيجاد علاقة إحصائية بين بعض خصائص الهيكل و بعض مؤشرات الأداء، و نذكر منها الدراسة التي قام بها **Bain** التي حاولت إيجاد كيفية تأثير درجة التركيز في الصناعة على الهوامش التي تحصل عليها المنشآت داخلها، و دراسة **Stigler** التي اهتمت بدراسة تأثير درجة تركيز الصناعة على إنتاجية المؤسسات فيها و كذلك دراسة **Hember** حول تأثير حجم المؤسسات داخل الصناعة على درجة الابتكار بها، بالإضافة إلى دراسة أخرى شملت عوائق الدخول و كذا النفقات الإشهارية و تأثيرها على معدّل الربح داخل الصناعة، و عليه اتفقت أغلب الدراسات السابقة على

[1] - Dennis W-Carlton et Jeffrey M-Perloff, **Economie Industrielle**, Boeck université S-a, Paris, 2ème édition, 1998, P373.

[2] - Idem.

وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تنطلق من الظروف الأساسية للصناعة و مدى تأثيرها على هيكل الصناعة و الذي بدوره يحدد لنا طبيعة سلوك المنشآت التي تنشط داخل الصناعة و بالتالي التأثير على مستوى أداء الصناعة[1].

لكن جاءت الدراسات الحديثة لتؤكد تعقد هذه العلاقات (***نفي العلاقة ذات الاتجاه الواحد***)، و شهد نموذج **SCP** جملة من النقاشات بين الاقتصاديين دارت حول ضرورة اعتبار نموذج **SCP** كنظام تتفاعل مكوناته فيما بينها وبالتالي إمكانية وجود تغذية عكسية بين مكوناته[2]، على سبيل المثال ظهور إمكانية قيام المؤسسات بعمليات تواطؤ فيما بينها قد تؤثر على هيكل الصناعة،كما شكك أيضا كتاب مدرسة شيكاجو في مدى صحة طبيعة العلاقة بين الهيكل و الأداء من خلال التشكيك في نتائج الدراسات التي تمت في هذا المجال خاصة دراسة **Bain**،لتأكد بعد ذلك أعمال كل من gale , shepherd ضعف العلاقة بين ربحية المؤسسات ودرجة التركيز داخل الصناعة.

بالإضافة إلى ذلك قدم اقتصاديو المدرسة النمساوية اقتراح حول تعريف المنافسة بأنها عملية وليس حالة ساكنة كما قاموا بعدة دراسات حاولت إعطاء أهمية أكبر للسلوك في دراسة نموذج ال**SCP** للصناعات، غير أنه واجهتهم صعوبة تحديد المتغيرات التي تعطي فكرة جيدة عن السلوك وفي هذا المجال نذكر أعمال **cowling** الذي حاول ربط هامش سعر تكلفة بمرونة الطلب داخل الصناعة , وبعد ذلك حاول **Stigler** إضافة متغير جديد إلى المعادلة السابقة ألا وهو مؤشر التواطؤ.

و من هنا تبرز إمكانية تأثير كل من السلوك الإداري و الأداء على هيكل الصناعة أو بصورة أعم فقد يكون هيكل الصناعة و السلوك الإداري جميعها تتحدد و بصورة مشتركة تحت ظروف معينة للصناعة، و يمكن توضيح هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

[1] – بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 11.

[2] – Godefroy Dang Nguyen, Op.Cit., p 7.

الشكل رقم(2.1) المنهج الأساسي للتحليل الحديث للاقتصاد الصناعي

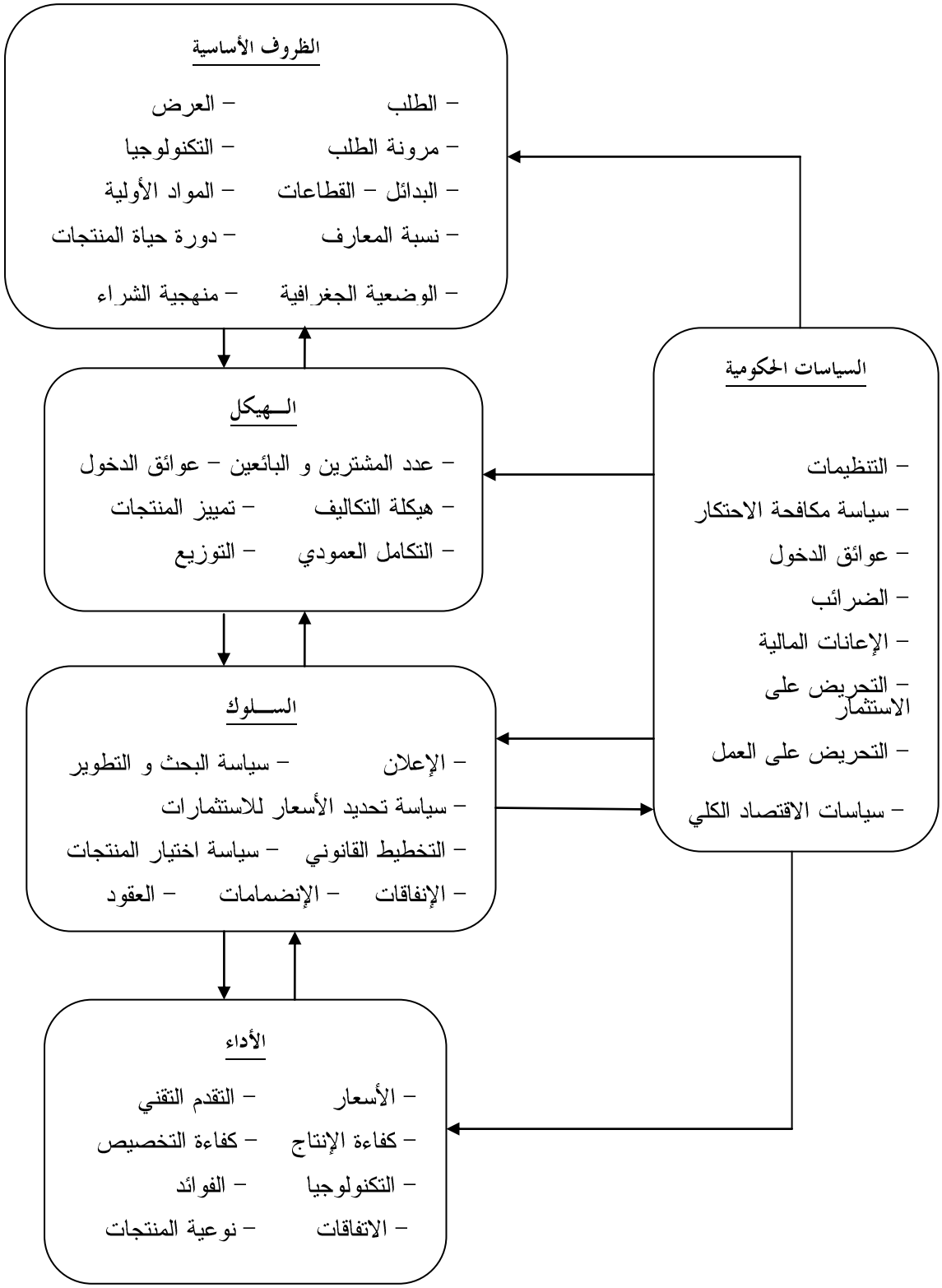

Source : *Dennis W-Carlton et Jeffrey M-Perloff, Op.Cit.*, ***P 3.***

المطلب الثالث: مقاربات التحليل في الاقتصاد الصناعي

تعددت الآراء حول مقاربات التحليل للاقتصاد الصناعي غير أن المنطق يبقى واحد، يرجع إلى التحليلات الناشئة عن عدم فاعلية و عملية المنافسة التامة[1].

أولا– التحليل المعارض للنظرية الاقتصادية الجزئية

وفقا لـــ level فإن الاقتصاد الصناعي تطور وفقا للنظرية الاقتصادية الجزئية، كتيار لتحليل الاقتصاد السائد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين[2] ، و على غير المعهود في تحليل الاقتصاد الجزئي فإن الاقتصاد الصناعي ينطلق من وجهة النظر القائلة بأنه على الأقل في الأسواق الصناعية المنافسة ليست تامة* [3]، وهو الافتراض المؤكد الذي جاءت به النظرية النيوكلاسيكية للسوق و الذي يسمح بالحصول على توازن مزمن في آن واحد لأسواق (السلع و الخدمات، العمل، رأس المال)، و يعمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية العامة.

و يؤكد Stigler على أن الاقتصاد الصناعي شكل آخر من الاقتصاد الجزئي الذي يعتبر علما إستنتاجيا ومجردا و أكاديميا، وهو أقل أكاديمية و ذي طبيعة قياسية لا يؤمن بالهدف الواحد لتعظيم الأرباح ويبحث عن هدف المنشأة من خلال الحقائق الظاهرة مركزا على القيود التي تعرقل تحقيقها، فهو علم نشط لطبيعته[4].

ثانيا– التحليل الناجم عن أعمال مارشال

توجت الأعمال التي قام بها ألفريد مارشال خلال الفترة الممتدة بين (1890/1879) بنظرية الاحتكار، والتي مفادها أن المؤسسات الاحتكارية تسعى إلى تلبية الطلب للحصول على ربح و استغلال القوة السوقية أكثر من الوضعية التنافسية، فالمتطرفين من سوق المنافسة التامة و الاحتكار غير فعالة في وصف تنوع السلوك التنافسي للمؤسسات(تمايز المنتجات، الإغراق، الإعلانات)، فالمنهج التحليلي الجديد للاقتصاد الصناعي أتى لاختصار الهياكل

[1] – قوفي سعاد، **هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر (2008/2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2009، ص 53.

[2] – Karine chapelle , Op.Cit.,P P 17-18.

* حيث أن هناك هياكل احتكارية يعمل فيها المحتكر على حماية عوائق عالية للدخول، و لكن في معظم الأسواق الصناعية تكون عوائق الدخول غير كافية لاستبعاد المنافسين الجدد لمنع كل المنافسة الجديدة و / أو الحد من عدد المنشآت العاملة في السوق، و في هذه الحالات سوف تكون هناك درجة معينة من المنافسة(الفعلية أو الممكنة) وبالتالي يغلب على هذه الأسواق طابع المنافسة غير التامة، ونتيجة يمكن القول أن الاقتصاد الصناعي يسعى إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة و الاحتكار.

[3] – روجر كلارك، مرجع سابق، ص 17.

[4] – مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص ص 8-9.

السوقية المتنوعة في الحالات الوسطية للسوق و التي يبدوا أن هناك على الأقل انصراف واحد أو عدة إنصرافات للمنافسة التامة أو الاحتكار التام، وانطلاقا مما سبق يمكن أن نميز بين أربعة هياكل للصناعة: المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية المقترحة عن طريق **Chamberlin** سنة 1933، احتكار القلة المقترح عن طريق أعمال **Cournot** (1838) و **Bertrand** (1883) ، الاحتكار المطلق.

ثالثا–التحليل الناجم عن المدرسة النمساوية

يعتبر تحليل هذا التيار ذو طابع قطاعي طور نظرة أكثر حركية، فرؤية المنافسة، التجديد و الابتكار في صميم التنافسية، و بالنسبة لـــ **Shumpeter** (1942/1928) و الاقتصاديين النمساويين و على رأسهم (فون ميس وفون هايك) يرون أن المحتكر يحصل على أرباح مرتفعة نتيجة للجهود المستمرة في تطوير البحوث، و قد يكون عن طريق الحماية، غير أن هذا الربح يمكن أن يدوم لفترة قصيرة و الواقع أن وجود ربح فوق العادي يؤدي إلى تقليد شركات أخرى مما يؤدي إلى نقص في الأرباح الاحتكارية[1]، و بالتالي يرون أن الربح ليس مؤشرا لإمكانية وجود القوة الاحتكارية بل في الحقيقة هو سمة مكملة للعملية التنافسية، إضافة إلى معارضتهم و بشدة للتدخل الحكومي في الصناعة بجميع أشكاله إلا في حالات محدودة[2].

رابعا– التحليل الناجم عن المدرسة الفرنسية: انطلاقا من 1960 كانت المقاربة الفرنسية للاقتصاد الصناعي تقوم على ما يسمى بالتحليل البينيMéso Analyse ، هذا المستوى من التحليل الواقع بين الاقتصاد الجزئي و الكلي ووفقا لهذا التحليل ينظر إلى الصناعة على أنها مجموعة مؤسسات مرتبطة مع بعضها بعلاقات تتميز بالحركية، كحركية الصناعة و المرتبطة أساسا بالدولة و تأثير الأعوان المسيطرين[3]، و يرتكز التحليل البيني على العناصر التالية[4]:

1- *تحليل المنتجين و المنتجات:* و ذلك بالوقوف على عناصر العرض و الطلب؛

2- *تحليل الهيكل و السلوكات:* و يتضمن تحليل قوى المنافسة (القوى الخمس) و ذلك لاستغلال الفرص وتفادي التهديدات، و يتضمن أيضا تأثير الحركية الصناعية على التنافسية لأن الصناعات تمر بعدة مراحل تماما كمراحل حياة المنتوج، و هذه المراحل بها معاني مختلفة فيما يتعلق بشكل المنافسة، حركية العوامل الخمس و التي تتطلب اختيار إستراتيجية تنافسية في كل مرحلة و هذا ما يطلق عليه بتأثير الحركية الصناعية على الحركية التنافسية.

[1] - Chappelle Karine, Op.Cit.,P 22.

[2] - روجر كلارك، مرجع سابق، ص25.

[3] -Jean Pierre Angelie , Op.Cit.,P 44.

[4] - قوفي سعاد، مرجع سابق ، ص ص 55- 56.

المبحث الثاني: الصناعة البنكية وفقا لمنهج تحليل الاقتصاد الصناعي

تشكل الصناعة البنكية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطورها نظراً لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار و التنمية، فيمكن قياس مستوى التقدم الاقتصادي لأي مجتمع بمدى كفاءة و نجاعة نظامه البنكي، ونسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف أكثر على هذه الصناعة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة البنكية

أولا– مفهوم الصناعة البنكية

1 – تعريف الصناعة: أعطي لمفهوم الصناعة أكثر من معنى شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، ففي اللغة العربية يقصد بكلمة الصناعة، الصناعة التحويلية و ليس النشاط الإنتاجي، إلا أن هذا الأخير أخذ يشيع في الوقت الحاضر بسبب انتشار مصطلحات مثل صناعة السياحة، النقل، ... إذن كلمة الصناعة أخذت لتستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه و موقعه[1]، فتأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، الصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعاً نهائية، و بموجب هذا التعريف تميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع الزراعة و الخدمات...، من جهة أخرى قد يقصد بـــ« الصناعة » وحدة النشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع، و ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناه السابق – أي النشاط الصناعي– إلى عدة صناعات مثل صناعة المواد الغذائية و صناعة المنسوجات و صناعة المنتجات الجلدية[2].

و يعرّفها **Jean Pierre Angelier** أنها «مجموعة من المؤسسات المختلفة من حيث الحجم، الأهداف، قواعد العمل، التنظيم الداخلي، هذه المؤسسات تقيم علاقات فيما بينها بالاتجاه نحو إنتاج سلع أو خدمات (مختلفة،

[1]– عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 15.

[2]– أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 3.

متماثلة) المعروضة في نفس السوق، هذه العلاقات التي تبين حالة المنافسة في الصناعة"، كما يعرفها **Chamberlin** بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و إن لم تكن متجانسة تجانسا مطلق[1].

و عليه نخلص إلى التعريف التالي للصناعة على أنها "مجموعة من الشركات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض، و هذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس الزبون" [2] و عليه نميز ثلاث أكبر فئات من القطاعات في الصناعة و هي القطاع الأولي، الثانوي و القطاع الثالثي*.

2- تعريف البنك: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي "[2].

و من خلال الدمج بين مصطلحي الصناعة و البنك يمكن التعبير عن ***الصناعة البنكية على أنها مجموعة من المؤسسات التي وظيفتها الأساسية الوساطة المالية من خلال قبول الودائع و تقديم القروض للأفراد لإشباع حاجاتهم الأساسية، الشخصية أو الاستثمارية، و التي تنشط في نفس المحيط.***

ثانيا- نشأة و تطور الصناعة البنكية

إن الأعمال المصرفية كانت معروفة منذ القدم، و قد دلت الحفريات الأثرية أن السومريين الذين كانت منطقتهم بجنوب بلاد الرافدين مهداً لحضارة تمتد إلى ما يقارب 34 قرناً قبل الميلاد و قد عرفوا أنواعاً من النشاط المصرفي الذي باشرته معابدهم المقدسة، و مارس الإغريق النشاط المصرفي في القرن الرابع قبل الميلاد، كذلك انتشر الفن المصرفي في حوض البحر الأبيض المتوسط عن طريق الإغريق، و أخذ الرومان الفن المصرفي من الإغريق و انتشر العمل المصرفي في معظم أرجاء العالم القديم مع اتساع النقود في العالم القديم ما بين القرن الأول و الثاني بعد الميلاد،

---

[1]- مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص 21.

[2]- علاء فرحان طالب و فاضل راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 36.

* و نميز بين ثلاث أنواع من القطاعات: **القطاع الأولي** الذي يجتمع في كل النشاطات الإستخراجية (الموارد الطبيعية) تمثل القطاع الزراعي، القطاع السمكي، المناجم، البترولي... ،**القطاع الثاني و** تجتمع فيه كل النشاطات الصناعية، يعني كل النشاطات التي تهدف إلى تمويل المواد الأولية إلى سلع أكثر مجهزة مثل القطاع agroalimentaire، قطاع السيارات و النسيج و**القطاع الثالثي** الذي تجتمع فيه كل النشاطات التي تهدف إلى عرض الخدمات و تجده منتشرا أكثر فأكثر في الاقتصاديات المتطورة التي تجمع التجارة، النقل، البنوك و هذا الأخير الذي يمثل موضوع بحثنا.

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 14.

وبقي التنظيم المصرفي قائماً في الإمبراطورية الرومانية حتى قضى إضراب الأمن و انقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة على خلق المداينات القديمة في نظم الائتمان[3].

و تعتبر المصارف في صورتها المعاصرة نتيجة للصيارفة و الصاغة القدامى، حيث كان التعامل يتم بواسطة النقود الذهبية أو الفضية، فكان الأغنياء و فئة التجار المتخصصين يودعون مدخراتهم لدى الصاغة والصيارفة حفاظاً عليها من النهب و الضياع نظير عمولة إيداع للخدمة التي يقدّمونها، و في المقابل كان الصيارفة يصدرون شهادات إيداع تثبت حقوقهم تتضمن تعهد برد الأمانة (الوديعة عند الطالب في الحال كماً و نوعاً)، وهكذا تحولت شهادات الإيداع إلى ما يشبه الصكوك اليوم[1]، و من هنا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي **إيداع الأموال**.

و كان الصاغة هم الملجأ الأهم للراغبين في الاقتراض حيث يدع الصاغة في استغلال حاجات السكان فكانوا يقرضون بفائدة، و عندما ازداد الطلب على القروض وجد الصاغة أنفسهم أمام إمكانية استخدام الأموال المودعة، وأصبح الصاغة و الصيارفة يقرضون من الودائع التي لديهم مقابل فوائد تدفع للمودعين بعد أن كانوا يأخذون عمولة إيداع، و هكذا نشأت الوظيفة الثانية للبنوك و **هي الإقراض**.

تطورت الفكرة السابقة إلى إصدار شهادات إيداع إضافية وهمية (أي صدور رصيد يقابلها من الذهب والفضة) تمنح للمقترضين مقابل فوائد يحصل عليها الصيرفي لنفسه في نهاية فترة القرض، و يقوم المقترض باستخدام الشهادة التي تثبت بأن لديه وديعة من الذهب في المبادلات التجارية و هكذا ظهرت الوظيفة الجديدة للبنوك **هي توليد النقود***.

و نتيجة للتوسع في إصدار الشهادات و عدم تمكن الصيارفة تسديد قيمتها انقلب الكثير منهم و تزعزعت ثقة المودعين فيهم، فاضطرت الحكومة إلى التدخل و أنشأت بنوك حكومية مهمتها قبول الودائع و استخدام هذه الأخيرة في اقتراض المستثمرين و تمويل استثماراتهم، فكان أول بنك يقوم بهذه الوظائف هو بنك البندقية عام 1587م جاء بعده بنك أمستردام1609م.

ثالثا– أنواع البنوك في الصناعة البنكية

[3]- محمود حسين الوادي و آخرين، **النقود و المصارف**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 104.

[1] – محمود يونس و عبد النعيم مبارك، **النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص213– 215.

* **توليد النقود**: معناها بإمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل نقود الفعلية فيما يمنحه من قروض و ذلك بتوليد وسائل دفع – تقوم مقام النقود– تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل و هي في شكل كتاب مثل الشيك يقدمها الآخرين في المعاملات .

1- البنوك المركزية: تقف البنوك المركزية** على قمة الجهاز البنكي، فهي الأداة التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية و عليه فهي مؤسسات متميزة ذات أهمية شمولية على مستوى الاقتصاد، و تُعّرف بأنها «مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي المصرفي في البلد، و يقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة، و مراقبة الجهاز المصرفي و توجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد »[1] .

2- البنوك التجارية: تعّرف البنوك التجارية على أنها « البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدّدة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، و خدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية و لدعم الاقتصاد الوطني، و تباشر عملية تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما تستلزم من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقاً للأوصاف التي يقررّها البنك المركزي »[2]

3- البنوك المتخصصة (التنموية): اتفق معظم الباحثين على تعريف البنوك المتخصصة بأنها « تلك المصارف التي تختص في تمويل قطاعات معينة و من أهمها: المصارف الصناعية، المصارف الزراعية و المصارف العقارية »[3] و هي:

أ- البنوك الصناعية: يختص هذا النوع من البنوك أساساً بتقديم القروض و مساعدة الصناع للقيام بأعمالهم، و رفع مستوى الصناعة و المساهمة في إنشاء شركات صناعية[5].

ب- البنوك الزراعية: منشآت مالية متخصصة بتقديم كافة الخدمات المصرفية ذات الصلة بالنشاط الزراعي، كالقروض المتعلقة بشراء الآلات الزراعية، استصلاح الأراضي، تمويل نفقات الزراعة و الحصاد...[6]

ج- البنوك العقارية: رغم أن البنوك التجارية تقوم بعمليات التمويل العقاري إلا أنه هناك بنوك متخصصة تقدم القروض لجمعيات الإسكان و منشآته بضمان أراضي أو عقارات مبنية، كما تساهم في بناء الفنادق و المجمعات السكنية الفاخرة، و تحصل على أموالها من رأسمالها و القروض من البنك المركزي و من جهات أخرى[1].

** و تجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية بصفة عامة لا تكون مملوكة ملكية خاصة، فهي قد تكون ملكا كاملا للدولة أو تأخذ شركة مساهمة تمثل الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضمانا للسيطرة، و رغم أن بنك ريكس السويدي الذي تأسس عام 1956 م أول البنوك المركزية وجودا إلا أن بنك إنجلترا الذي تأسس عام 1694 م أول بنك إصدار يقوم بدور المصرف المركزي.

[1] – رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف– مدخل تحليلي معاصر–**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2002، ص 61.

[2] – عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 58.

[3] – زياد رمضان و محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن، 2000، ص 90.

[5] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 31.

[6] – طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الإنترنيت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 245.

د- بنوك الاستيراد و التصدير: و هي بنوك تختص في تمويل التجارة الخارجية أي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، قد يمنح تسهيلات ائتمانية لتمويل عملية التصدير، حيث تعتمد هذه المصانع على إنتاج البضائع المعدّة للتصدير، كما تقرض المستوردين لتمويل مستورداتهم من البضائع، و تسهل عمليات الاستيراد عن طريق قيامها بفتح الاعتمادات المستندية و قبول الكميات المسحوبة على الاستيراد.

4- البنوك المتنوعة: هي مؤسسات مالية يقدم كل منها خدمات مالية تختلف عما يقدمه غيرها و تختلف فيما بينها من حيث الأهداف و الوظائف و قد انتشرت في العديد من دول العالم[2]، و تشمل كلا من البنوك التالية:

أ- البنوك الإسلامية: و تعرّف على أنها "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال و المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاطات الاقتصادية المختلفة، و كذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعمل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية و يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع"[3] .

ب- البنوك الشاملة: " تلك الكيانات الصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل و تعبْئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توفير مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتقدمة و المتعددة فالبنوك الشاملة تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية، و بنوك الأعمال والاستثمار و المتخصصة و تقوم على مبدأ التنويع في ممارسة أنشطة مصرفية و أخرى غير مصرفية"[4].

ج- البنوك الالكترونية: و هي "بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنيت حيث تتم المعاملات و العلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية و ليس اللقاء المباشر و تعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية "[5].

د- بنوك الاستثمار: و هي بنوك تقوم بعمليات تتصل لتجميع و تنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لضابط التنمية الاقتصادية و سياسات دعم الاقتصاد الوطني، حيث أنها تقوم بدراسة فرص الاستثمار المتاحة و تقويمها واختيار المشاريع و الترويج لها ثم تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، كما تقوم بتدبير الموارد المالية التي تسمح بتقديم قروض متوسطة الأجل لمختلف المشروعات الاستثمارية تقوم أيضاً بمتابعة المشروعات الاستثمارية و غيرها من الأعمال التي تعتمد على المصاريف الأساسية كشراء و إصدار الأوراق المالية.

---

[1] - هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 115.

[2] - المرجع السابق، ص133.

[3] - محمود يونس و عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 206.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة – عملياتها، إداراتها**-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 19.

[5] - محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص 108.

هـــ- بنوك الادخار و التوفير: هي مؤسسات متخصصة في قبول ودائع الأفراد صغيرة الحجم و تستخدم مواردها في مجالات استثمارية مختلفة قصيرة الأجل منها شراء الأوراق المالية و التجارية، و تتميز عملياتها الادخارية بقلة المخاطر لهذا تزايد عددها بشكل كبير، و تضاعفت حدة المنافسة بين هذا النوع من البنوك.

المطلب الثاني: تحليل الصناعة البنكية بالنموذج هيكل _ سلوك _ أداء

أولا- تحليل هيكل الصناعة البنكية : إن تحليل هيكل الصناعة (السوق) يحدّد لنا المنافسة القائمة بين مختلف الأعوان الاقتصادية الناشطة في الصناعة (منافسة تامة، احتكار تام، منافسة احتكارية، احتكار القلة)، و التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك ثم أداء المؤسسات الصناعية في السوق.

1- تعريف هيكل الصناعة : يعرّف هيكل الصناعة بأنه " الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المنشآت الصناعية و للتنظيمات المكونة لهذه الأسواق و التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المنشآت وأدائها "، وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل الصناعة يشمل إضافة إلى مستوى التركيز الصناعي أبعاداً أخرى أهمها: ظروف الدخول إلى سوق الصناعة من قبل منشآت أخرى و مدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة وأحيانا يضاف إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المنشآت في الصناعة[1].

وفي نهج أكثر شمولاً تم طرحه من طرف **Michael Porter** الذي يحدد هيكل الصناعة من خلال وصفها على أنها عبارة عن خمسة قوى تنافسية(تتمثل في المنافسة داخل الصناعة، الداخلون الجدد إلى الصناعة، القوة التفاوضية للعملاء، القوة التفاوضية للموردين و أخيرا المنتجات البديلة)، فالتنافس بين المؤسسات الموجودة في السوق تعتبر واحدة من بين هذه القوى، و ميزة هذا المنهج هو أنه يركز من خلال هيكل الصناعة على العلاقة بين العناصر المكونة له و ليس عددها[2].

2- الأبعاد الرئيسة لهيكل الصناعة

أ-التركز الصناعي

[1]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص 51- 52.

[2] -Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P 65.

–تعريفه: في أغلب الدراسات المتعلقة بالنموذج **(SCP)**، المتغير الهيكلي الأساسي هو تركيز المؤسسات في السوق والذي عموماً يقاس بدالة نصيب جزء أو كل المؤسسات في السوق[1]، و يقصد به إلى أي مدى يركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في عدد محدود من المنشآت، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد[2].

كما يعرف التركز الصناعي بأنه "التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها"، و يوحي هذا التعريف بأن العناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي[3]:

• ***عدد المنشآت في الصناعة أو عدد أكبر المنشآت ضخامة في الحجم*** : فإذا كان عدد المؤسسات (قليل) وحجم هذه المؤسسات (كبير) مما يؤدي إلى زيادة نسبة إسهام كل مؤسسة في الحجم الكلي للصناعة و هذا ما يؤدي إلى زيادة درجة الاحتكار في الصناعة و منه إلى زيادة درجة التركز الصناعي و العكس صحيح؛

• ***الحجم النسبي لكل المنشآت الداخلة في القياس:*** (أي حجم كل منشأة منسوباً إلى الحجم الكلي للصناعة).

و من خلال ما سبق يمكن أن نميز بين:

• ***تركيز البائعين و تركيز المشترين:*** تركيز البائعين المشار إليه سابقاً و تركيز المشترين يشير إلى أي مدى تتركز المشتريات من سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من الوحدات الاقتصادية، و نظراً لعدم توفر بيانات كافية عن تركز المشترين فغالباً ما يصعب قياسه، لذا يتم التركيز دائما في هذا الصدد على تركيز البائعين (المنتجين)[4]؛

• ***التركيز الصناعي و التركز الإجمالي:*** هذا الأخير الذي يقصد به إلى أي مدى يتحكم عدد صغير من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للدولة ككل أو أحد القطاعات الكبيرة كالقطاع المالي أو الصناعي[5].

– مؤشراته: مؤشرات التركيز هو ملخص إيضاحي لمدلول منحنى التركيز، و سنفترض فيما يلي صناعة تشتمل على عدد (n) منشأة تنتج كل منها x_i حيث ($i = 1,2,3,....n$) و قد رتبت هذه المنشآت من أكبرها إلى أصغرها.

[1]- Dennis w-Carlton et Jeffrey M- Perloff, OP.Cit.,P 385.

[2]- روجر كلارك، مرجع سابق، ص29.

[3]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 53.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي (بين النظرية و التطبيق)**، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 03.

[5]- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 30.

الإنتاج الكلي للمنشآت يمثل [X=∑xi] (Si) تمثل نصيب المنشأة الواحدة i حيث ($Si = \frac{xi}{x}$)[1] ، وسنتناول فيما يلي شرح بعض مؤشرات التركيز المبسطة للتعرف على الخصائص و الانتقادات الموجهة لكل منها:

• **مقلوب عدد المؤسسات:** و يحسب بالعلاقة التالية[2] :

$$R = 1 / n$$

و يمكن حصر أهم الخصائص و الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.1): تقييم مؤشر مقلوب عدد المؤسسات

الخصائص	الانتقادات الموجهة
– أبسط المؤشرات استخداماً؛ – يعتبر هذا المؤشر ملائماً إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة متماثلة ؛ – كلما اقتربت قيمة المؤشر من1 دل ذلك على زيادة درجة التركيز، و كلما اقتربت قيمة المؤشر من 0 دل على انخفاض درجة التركيز.	– يعتبر هذا مضللاً إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة غير متماثلة الحجم، فدخول مؤسسات كبيرة نسبياً يؤدي إلى زيادة درجة التركيز بدلاً من تخفيضها؛ – لا يأخذ في الحسبان أثر تحويل المبيعات من شركة صغيرة إلى شركة كبيرة من ثبات حجم الصناعة .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: روجر كلارك، مرجع سابق، ص 35.

• **نسبة التركيز:** تعرّف نسبة التركيز **Cr** على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر **n** من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن **r** رقم اختياري يحدّده الباحث، و يقاس التركيز وفق هذا المؤشر بالعلاقة التالية[3]:

$$Cr = \sum_{i=1}^{r} \left(\frac{x_i}{x}\right) = \sum_{i=1}^{r} S_i$$

الجدول رقم (2.1): تقييم مؤشر نسبة التركيز

الخصائص	الانتقادات الموجهة
– أكثر المؤشرات استخداماً و أبسطها فهماً و أسهلها حساباً؛ – عادة ما يتم استخدام أكبر أربع مؤسسات أو ثمان مؤسسات،	– اختيار العدد r (عدد المؤسسات الكبيرة) يتم بطريقة تحكمية لا تخضع لأي معايير موضوعية لذا فهو يختلف من باحث لآخر؛

[1]– المرجع السابق، ص 34.
[2]– المرجع السابق، ص 35.
[3]– المرجع نفسه.

بمعنى الحصة السوقية لأكبر أربع أو أكبر ثمان مؤسسات؛ -إذا اخترنا r=4 فإن C4 نقيس نصيب الأربع مؤسسات من الإنتاج الكلي للصناعة إذا كانت أنصبة هذه المنشآت هي (15%، 12%، 6%، 7%) تكون نسبة التركز لأربع مؤسسات مساوية إلى 40%.	- محدوديته حيث يعكس نقطة واحدة على منحنى التركيز، فإذا انقطعت منحنيات التركيز فشلت نسبة التركيز في إعطاء ترتيب قاطع، فيختلف ترتيب الصناعات بالنسبة لتركيزها وفقاً لعدد المؤسسات r المأخوذة في الاعتبار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 12-13.

- روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 35-36 .

• **مؤشر هيرشمان و هيرفندال:** و هو عبارة عن مجموعة مربعات الأنصبة النسبية (الحصص السوقية) لجميع المؤسسات العاملة بالصناعة و ليس لعدد محدود[1] حيث يعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$H = \sum_{i=1}^{r} \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^{r} S_i^{\,2}$$

الجدول رقم (3.1): تقييم مؤشر هيرشمان و هيرفندال

الخصائص	الانتقادات الموجهة
-كلما اقتربت قيمة H من1كان معدّل التركز كبير؛ - يعتبر الأفضل مقارنة بالمقاييس السابقة لأنه يعطي وزناً أكبر للمؤسسات الكبيرة مقارنة بالصغيرة بسبب التربيع مما يعكس لنا قيمة و أهمية القوة السوقية؛ - يتأثر بعدد الوحدات في الصناعة لذلك فإن الدخول أو الخروج من الصناعة يؤثر على قيمة H مقارنة بنسبة التركيز؛ - يأخذ جميع التفاصيل المكونة لمنحنى التركيز [يأخذ جميع المؤسسات n و ليس عدد محدود منها] - يظهر الأثر المترتب على اندماج وحدتين أو أكثر.	- الانتقاد الموجه لهذا المؤشر يتمثل في أن إعطاء كل مؤسسة وزناً نسبياً يساوي نصيبها النسبي من السوق قد لا يكون إجراءاً ملائماً في كل الحالات، فمقدرة المؤسسة في التأثير على البعد في السوق تتحدد بعوامل أخرى محدد نصيبها النسبي، و مثل هذه العوامل قد تزيد من هذه المقدرة أو قد تقلل منها.

[1]- Alexis Jaeguemin, **Economie Industrielle Erropéenne–structures de marché et stratégies d'entreprise**, Paris, Seconde édition,1979, P 30.

[2] - بن بريكة عبد الوهاب و صيفي وليد، دور مقاييس التركز و اللامساواة في قياس التركز الصناعي ، **الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3/2 ديسمبر 2008، ص 6.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 17.

– Jean Pierre Angelier,Op.Cit., P 69.

- **باقي المؤشرات:** و التي تتمثل في المؤشرات التالية:

مؤشرات هانا و كاي: لقد اقترح Hannah et Kays مجموعة من المؤشرات أكثر عمومية تماثل مؤشر H ولكنها تختلف عنه في الأوزان التي تعطيها للمؤسسات الكبيرة و تعتمد هذه المؤشرات على الصيغة العامة:

$$R = \sum_{i=1}^{n} Si^{\alpha} \quad \alpha > 0$$

حيث أن (α) هي معلمة تحكمية للمرونة و يعد (H) حالة خاصة في هذه الصيغة حيث يكون ($\alpha = 2$) الرقم المكافئ لـــ (R)* هو $R^{1/1-\alpha}$ و بذلك نحصل على صيغة المؤشر هانا و كاي كالتالي[1]:

$$HK = \left(\sum_{i=1}^{n} Si^{\alpha} \right)^{1/(1-\alpha)} \qquad \alpha > 0, \quad \alpha \neq 1$$

و يتميز هذا المؤشر بالمرونة التي أدخلت على مقياس التركيز حيث أعطيت للمؤسسة ذات الحجم الكبير «أوزانا» أكبر و ذلك بزيادة قيمة (α).

مؤشر الأنتروبي Entropie : هذا المؤشر يعطي للمنشآت داخل الصناعة أوزانا مساوية لـــــ $\ln(\frac{1}{Si})$ و ذلك عند حساب درجة التركيز و يعطي المؤشر وفق العلاقة[2]:

$$E = \sum_{i=1}^{n} Si \ \ln(\frac{1}{Si})$$

و قد أعاد مارفيلس (Marfels 1971) بإعادة صياغة E بطريقة أكثر فائدة بأخذ معكوس الأعداد المقابلة للوغاريتم كما يلي:

$$e^{-E} = \prod_{i=1}^{n} Si^{Si}$$

[1] – روجر كلارك، مرجع سابق، ص 39.

2– المرجع نفسه.

ففي صناعة تتميز بالاحتكار التام يكون مؤشر الأنتروبي مساويا للصفر (E=0) (لأن Si = 1 و منه Ln1=0، و في صناعة تتميز بالمنافسة يكون مؤشر الأنتروبي كبيراً لأن E = Ln n (لدينا Si = 1/n و Si = 1 ومنه E = Ln أي كلما كان عدد المؤسسات (n) كبيراً كلما كان E كبيرا و دل ذلك على وجود منافسة في الصناعة[1].

مقياس H (H–Static) : يعتبر هذا المقياس الذي اقترحه Rosse وPanzar سنة 1987 من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة، و هذا من خلال قياس التنازعية داخل الصناعة المعينة، حيث تسمح قيمة H من التعرف على أثر التغير في أسعار مدخلات الصناعة المصرفية على التغير في إيراداتها، و بالتالي فإن قيمة H تساوي مجموع مرونات مدخلات الصناعة المصرفية المدروسة و هذا باستعمال الصيغة التالية[2]:

$$\log R_{it} = \sum_{j=1}^{j} \alpha_j \log W_{it}^{j} + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \log S_{it}^{k} + \sum_{n=1}^{n} \gamma_n \log X_{it}^{n} + \varepsilon_{it}$$

و باستعمال المعادلة السابقة يمكن استخراج قيمة H كما يلي: $H = \sum_{j=1}^{j} \alpha_j$

و يأخذ المؤشر H القيمة 1 أي (H =1) عندما تتميز الصناعة بهيكل منافسة تامة، و أما إذا كانت قيمة محصورة بين 0 و 1 أي 0<H>1، فإن الصناعة البنكية تتدرج بين المنافسة و الاحتكار.

ب– عوائق الدخول إلى الصناعة

– تعريف عوائق الدخول: أدخل مفهوم عوائق الدخول من طرف Bain سنة 1956 في مقال حول دراسة التنظيم الصناعي، و لعب دورا محوريا في مجال الدعوة إلى مكافحة الاحتكار[3] ، و اختلفت التعاريف بحسب نظرة أصحابها.

يعرف ستيجلر (1968) عوائق الدخول بأنها "تلك التكلفة الإنتاجية (عند مستوى معين أو عند كل مستويات الإنتاج) التي يجب أن تتحملها المؤسسة الراغبة في دخول الصناعة، و لا تتحملها أصلاً المؤسسات الموجودة في الصناعة"[4]، و حسب هذا التعريف فإن كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الجديدة وحدها يعتبر

[1] – Jean Pierre Angelier,Op.Cit ., P 70.

[2]- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 16- 17.

[3]– Karine chapelle,Op .Cit., P 163.

[4] – Ibid., P 315.

عائق للدخول، أما التعريف الأكثر استخداماً في الاقتصاد الصناعي هو تعريف Bain الذي يعرفها بأنها "الميزات التي تتوفر للمنشآت القائمة دون الجديدة، بمعنى إلى أي حد و في المدى الطويل يمكن للمنشأة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة إنتاج و توزيع الوحدة (التكاليف المرتبطة بالإنتاج الأمثل) دون أن تغري منشآت جديدة بدخول الصناعة"[1]، و بشكل عام يمكن تعريف عوائق الدخول بأنها "جميع الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى منع أو الحد من دخول المؤسسات جديدة للقيام بإنتاج أو بيع سلعة ما في سوق صناعة معينة، سواء كانت هذه العوائق داخلية كامنة في هيكل الطلب على سلعة منتجة أو تكلفة إنتاجها، أو خارجية ناتجة عن سياسات الحكومة اتجاه الصناعة".

اتسعت عوائق الدخول حتى طالت عوائق الخروج و بشكل عام إلى عوائق التحرك (دخول أو خروج)، حيث تلعب عوائق الخروج دوراً مهماً إلى جانب عوائق الدخول في اتخاذ قرار الدخول إلى السوق من طرف المؤسسات الراغبة في الدخول، و نجد عوائق الخروج التي تجعل الخروج من الصناعة مكلفاً تتمثل في[2]:

- خصوصية الأصول (وجود أصول خاصة بلا قيمة مسوقة)؛
- عقود العمل لأمد غير محدد؛
- تكاليف الإدخال الغير قابلة للاسترجاع.

– **أنواع عوائق الدخول** : تنقسم عوائق الدخول إلى:

• **عوائق الدخول الطبيعية** :أصل هذه العوائق هو المحيط الاقتصادي، الجغرافي و السياسي للمؤسسة (عوائق خارجية المنشأة) بحيث لا تملك المؤسسات سواء المتواجدة في السوق أو الراغبة في الدخول (على الأقل في المدى القصير) سيطرة على هذه العوائق، و بالتالي وفقا لـــ Bain فإن كل من اقتصاديات الحجم الكبير و الميزة المطلقة في التكلفة وتمييز المنتجات تعتبر عوائق دخول طبيعية، و بالنسبة لكتاب آخرين مثل demsetz (1982) فإن العوائق الأخرى بما فيها العوائق القانونية يجب أن تأخذ من ضمن العوائق الطبيعية، و من بين العوائق الطبيعية سنذكر ما يلي[3]:

[1]- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 127.

[2]- Jean-Marie chevalier, Op.Cit., P 1551.

[3] -Karine Chapelle, Op.Cit., P 165.

اقتصاديات الحجم: يقصد باقتصاديات الحجم انخفاض في كلفة الوحدة الواحدة للإنتاج (أو نشاط آخر) كلما زاد الحجم، بمعنى آخر المنظمات التي تتمتع باقتصاديات الحجم تكون قادرة على إنتاج حجم كبير من السلع والخدمات بكلف منخفضة مقارنة بالداخلين و لهذا تمنع الدخول[1].

المزايا المطلقة للتكاليف: تشمل الميزة المطلقة لتكلفة الإنتاج كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج سلعة للمؤسسات الراغبة في الدخول إلى الصناعة إلى مستوى أكبر من متوسط تكلفة الإنتاج في المؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة، و يعني ذلك أن منحنى التكلفة المتوسط للمؤسسات الراغبة في الدخول سيكون أعلى من منحنى التكلفة المتوسط للمؤسسات القائمة في الصناعة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج مما يمكن المؤسسة القائمة أن تضع سعراً مانعاً للدخول أعلى من متوسط التكلفة فيها، و أقل من متوسط التكلفة بالمؤسسة الداخلة بقليل[2].

تمييز المنتجات: يقصد بتمييز المنتجات الفروقات المادية أو التصورية التي تجعل المنتج خاص أو فريد من نوعه من قبل الزبون، فتمايز المنتج أداة تستخدمها المنظمات للحفاظ على إخلاص الزبون لمنتجها[3]، و بالتالي تجعل من الصعوبة على الراغبين في الدخول إلى الصناعة أن يفعلوا ذلك من دون أن يتحملوا تكاليف إضافية في الإنتاج، و تعتبر جهود الدعاية و الإعلان من أهم وسائل التنفيذ إستراتيجية التمييز في المنتجات و ذلك لأنهما يخلقان الاعتقاد لدى المستهلكين بتمييز السلعة المنتجة سواء من حيث نوعيتها أو استخدامها أو مظهرها أو صيانتها...

• **عوائق الدخول الإستراتيجية:** تعتبر هذه العوائق داخلية المنشأة و هي نتيجة لقرار إستراتيجي و ليست مجرد وضع من أوضاع السوق[4] ، فيمكن للمنشآت القائمة أن تعوق الدخول إما برفع عوائق الدخول أو بالتأثير على توقعات المنشآت الداخلة بالإيحاء لها بنتائج أكثر تشاؤماً للمنافسة بعد الدخول، باستخدام بعض الأساليب غير السعرية لإعاقة الدخول تاركة السعر حرا نسبيا لتحقيق الربح (الابتعاد عن نظرية الحد السعري و بالتالي يتم فيها تخفيض سعر البيع إلى الحد المنفر للدخول[5].

و بالرغم من أن إستراتيجية إعاقة الدخول سوف تتضمن بعض التكاليف و بالتالي النقص المتوقع في الأرباح إلى أقل من مستوى تعظيم الربح في المدى القصير فمن المحتمل أن تكون هذه التكاليف أقل من التكلفة المترتبة على سياسة الخفض المباشر للسعر و بالتالي الأرباح ، و نذكر من بين هذه العوائق ما يلي:

---

[1]- علاء فرحان طالب و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق، ص41 .

[2]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص92-93 .

[3]- علاء فرحان طالب و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق ، ص 41.

[4]- Karine Chapelle, Op.Cit., P 165.

[5]- روجر كلارك، مرجع سابق ، ص150.

الطاقة الإنتاجية الفائضة : قدمت فكرة الطاقة الإنتاجية كعائق للدخول بواسطة SPENCE (1977)[1] والفكرة الأساسية وراءها هي أن المؤسسة الراغبة في الدخول عندما يرخص لديها الاعتقاد بوجود فائض (معتمد أو غير معتمد) في الطاقة الإنتاجية للمؤسسات القائمة في السوق يمكن استخدامه في حالة دخول مؤسسات جديدة فزيادة الإنتاج ومن ثم تخفيض الأسعار فإن هذه المؤسسات قد تحجم من الدخول إلى السوق، لما سيشكل ذلك من تهديد لربحيتها و بالتالي صمودها في الصناعة[2].

توالد المنتج: تنفذ هذه السياسة بأن تقوم المنشآت القائمة بإغراق السوق بمختلف المنتجات و الماركات بحيث لا يبقى مجال كاف للمنشآت الجديدة كي تنافس بطريقة مربحة، فإذا أمكن ذلك قد تصبح المنشآت القائمة قادرة على زيادة الأسعار و الأرباح دون مهابة الدخول[3].

الاندماج العمودي: أو التكامل الرأسي سواء كان أماميا أو خلفيا يمكن أن يشكل عائقا ضد دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، فلو كان التكامل الرأسي أماميا فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستفيد من توسيع نطاق السوق من خلال زيادة الطلب على إنتاجها من قبل مؤسسة أخرى متكاملة معها و من ثم تستطيع المؤسسة الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير الذي يمكن أن يشكل في حد ذاته عائقا من عوائق الدخول، أما إذا كان التكامل الرأسي خلفيا فإن المؤسسة يمكن أن تحقق المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج عن طريق الحصول على المواد الخام و مستلزمات الإنتاج من المؤسسة المتكاملة معها بتكاليف أرخص خاصة إذا كان هدف التكامل الرأسي هو تخفيض تكاليف المعاملات[4].

•**عوائق الدخول القانونية (المؤسسية)*** : و عادة ما يكون المسؤول عن هذه العوائق **سلطات الضبط** و هي هيآت إدارية مستقلة تهدف إلى ضبط القطاع الاقتصادي من خلال خلق المنافسة خاصة بين الأعوان الجدد في السوق و يرجع السبب إلى أن العديد من القطاعات غير مفتوحة للمنافسة، و خلق توازن في السوق فهو يختلف عن قانون المنافسة إذ أنه يخلق المنافسة و يحافظ عليها من خلال المراقبة الدائمة للسوق ليس فقط بالنظر إلى قواعد اللعبة و لكن

[1]- المرجع السابق، ص 152.

[2]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 102.

[3]- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 157.

[4]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 96 و ما بعدها

* تعتبر هذه العوائق الأكثر فعالية مقارنة بسابقيها، ذلك لأنها منجزة من طرف الدولة وتتحكم فيها، و يمكن النظر إلى تنظيم المؤسسات في السوق على أنه نوع من عوائق الدخول القانونية حيث يمكن للدولة تقييد الدخول إلى السوق من خلال منح تراخيص الدخول، ومنح براءات الاختراع، منح حقوق استغلال براءة الاختراع، فرض الاحتكار التام أو تحديد عدد المنافسين في الصناعة إلى غير ذلك.

مراقبة من يمارس اللعبة، و عليه تسعى دائما إلى احترام قواعد اللعبة و إنشاء قرارات للرفاهية[3]، و بالإسقاط على الصناعة البنكية في الجزائر نجد اللجنة البنكية (السلطة الجزائرية للمراقبة البنكية) تمثل سلطة ضبط السوق البنكي في الجزائر .

ثانيا– تحليل السلوك الإستراتيجي للبنوك في الصناعة البنكية

يعرف السلوك الإستراتيجي بأنه قرار أو بديل إستراتيجي يختار من بين البدائل الإستراتيجية المناسبة مع القدرات التنافسية للمؤسسة، ثم يتم تقييم هذه البدائل لتحديد السلوك الإستراتيجي المناسب و ذلك باستخدام مؤشرات كمية (الحصة السوقية، النمو في المبيعات، الأرباح، التكلفة، الكفاءة، الإنتاجية...) و أخرى نوعية تتمثل في تجانس الإستراتيجية مع الأهداف و الافتراضات البيئية و المتغيرات الداخلية، و من بين تلك البدائل الإستراتيجيات الثلاث (الإستراتيجيات العامة للتنافس) التي اقترحها بورتر و هذا ما سنراه في الفصل الثاني، و نميز بين نوعين هما:

1–السلوك الإستراتيجي غير المتعاون: تهدف المؤسسة من خلاله إلى زيادة أرباحها على حساب أرباح المنافسين من خلال منع المنافسين من دخول السوق أو الحد من قوتهم بالتأثير في رؤية المنافسين المحتملين حول عدوانية المؤسسات القائمة، و نجاح هذه الإستراتيجية تتطلب امتلاك ميزة تنافسية.

2–السلوك الإستراتيجي التعاوني: ينطوي على القرارات التي تسهل تنسيق الإجراءات بين المؤسسات القائمة في الصناعة و الحد من المنافسة بينهم لزيادة أرباح كل المؤسسات في السوق.

و أخيرا **الأداء في الصناعة البنكية** و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: التطورات الحديثة للصناعة البنكية

أولا– العولمة المالية

1–تعريف العولمة: لغة " هي تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله، و يقال عولم الشيء أي جعله عالميا"[1].
اصطلاحا: لعل من أهم تعاريف العولمة نجد تعريف صندوق النقد الذي عرف العولمة على أنها "تزايد الاعتماد

[3]- عيساوي عز الدين، العقد كوسيلة لضبط السوق، **مجلة الفكر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، ص ص 206– 207.
[1]- محمود ممدوح منصور، **العولمة (دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 11.

الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، و كذلك سرعة و مدى انتشار التقانة* " [2].

و عليه فإن مصطلح العولمة (Globalisation) يعبر في جوهره على تلاشي أثر الحدود الجغرافية و السياسية أمام حركة التجارة الدولية و تدفقات رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا و بالتالي فهي ظاهرة متعددة الأوجه تتضمن عدة جوانب منها الجوانب السياسية، الاقتصادية و منها أيضا الجوانب الثقافية و البيئية، و لقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين و بخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و التحول نحو تبني اقتصاد السوق.

2-تعريف العولمة المالية: تعددت تعاريف العولمة المالية بصورة عامة فهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، ولقد عرفها G.Alanso على أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية [2]، و يعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه الرئيسة للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها اتجاه خدمة العملاء، و اجتذاب مصادر التمويل و توسيع آفاق توظيف الأموال، و قد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية[3].

3- العوامل المفسرة للعولمة المالية: يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية [4]:

أ- صعود الرأسمالية المالية: و نعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية، و هذا ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي "بيتر دريكر Pitter Drucker" بظهور ما يسمى بالاقتصاد الرمزي الذي أصبحت تحركه الأسهم و السندات و مختلف الأوراق المالية.

ب- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال: إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ

---

* **التقانة:** مصطلح يقصد به التقنية، و التي تمثل التطبيقات العملية للعلم و المعرفة في جميع المجالات.

[2]- رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2007، ص 113.

[2]- صالح مفتاح ، العولمة المالية ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد 2، جوان 2002 ، ص206.

[3]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص28-29.

[4]- راجع: - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 207-211؛

- بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص ص24-25 .

لاستثمارها على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في داخل البلد أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

ج- تطور وسائل الحماية من المخاطر: عرفت سنوات السبعينات و الثمانينات ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى الابتكارات أو المشتقات المالية(الخيارات (Options)، العقود المستقبلية (Futures)، و عقود المبادلات (Swaps) و هي من الأدوات الاستثمارية التي تمنح مستخدميها حق البيع و شراء الأسهم و العملات الأجنبية بسعر متفق عليه أو حق إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيير في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الرئيسة.

د- التقدم التكنولوجي: زاد من ربط الأسواق العالمية مع بعضها مما ساهم في السماح للمستثمرين بالتفاعل مع التطورات التي تحدث فيها بصفة آنية، بالإضافة إلى تطوير المعاملات المصرفية الالكترونية.

هـ- أثر سياسات الانفتاح المالي: ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي، وكانت للمؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من التحرير المالي و المصرفي خاصة في الاقتصاديات الانتقالية أو الاقتصاديات المتحولة.

و- التطور الصناعي في بعض الدول النامية و اندماجها في السوق المالي: بفعل برامج الإصلاحات الاقتصادية الموجهة لتدعيم الصادرات و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما أدى إلى تحرير القطاع المالي و المصرفي.

ز-تطور أسواق السندات الدولية: و تعود أهميتها كونها أداة استثمارية تساهم في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالميا على مختلف المقترضين من كافة أرجاء العالم.

ح- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: و بالخصوص التوسع الكبير الذي حصلت عليه البنوك في مجالات نشاطها وتوسعها إلى أنشطة لم تكن تستطيع القيام بها قبل تحرير الصناعة المصرفية.

ط- التكتلات الإقليمية: كالإتحاد الأوربي و تكتل جنوب شرقي آسيا و السوق الأمريكية الشمالية...، والتحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة، إضافة إلى معايير الجودة العالمية IZO 9000[1]، و أخيرا الخصخصة.

4-آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي: تشير الكثير من الدراسات أن للعولمة آثارا واسعة النطاق على الجهاز البنكي في جميع دول العالم من بينها الآثار التالية[2]:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و ما حدث من تغيير في مجالات أنشطة البنوك؛

[1] - أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و الإدارة الإستراتيجية – مهارات التفكير الإستراتيجي-** ، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص ص 20- 43.

[2] - عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،جامعة عين شمس،الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص ص36- 47.

– التحول إلى البنوك الشاملة و ذلك كما سبق تبيينه نتيجة تطور المنافسة داخل الصناعة البنكية؛

– تنويع النشاط البنكي و الاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية؛

– ضرورة الالتزام بمعايير كفاية رأس المال، و ذلك وفق ما جاءت به مقررات لجنة بازل الأولى و الثانية؛

– احتدام المنافسة في السوق البنكية سواء المنافسة ما بين البنوك أو المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى أو حتى المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير مالية على تقديم الخدمات البنكية؛

– خوصصة البنوك خاصة بعدما تبين عدم قدرة البنوك العمومية على مواجهة المنافسة التي زادت بفعل العولمة المالية مما اضطر العديد من الدول إلى خوصصة بنوكها العمومية لزيادة قدرتها التنافسية، إضافة إلى الاندماج المصرفي؛

– تزايد حدوث الأزمات بالبنوك حيث تزايد حدوث الأزمات حسب بعض الدراسات فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980- 1990؛

– تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال عبر البنوك؛

– إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، خاصة مع تزايد سيطرة المضاربين العالميين الذين يملكون الجزء الأكبر من الأموال التي يتم تداولها.

ثانيا– التحرير المصرفي

1– مفهوم التحرير المصرفي : و يعرف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق له على أنه " مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي و التقليل من احتكار الدولة له و فتحه أمام المنافسة "، أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، و خصخصة بنوك القطاع العام، و تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية[1] .

و بالتالي يمكن القول أن سياسة التحرير المصرفي تقوم على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية ، وبالتالي إعطاء لقوى السوق الجدية في العمل عن طريق تحرير معدلات الفائدة، عدم وضع حدود قصوى لها مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها بزيادة الادخار المحلي و الأجنبي للتمويل و التحكم بالأسعار والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.

[1]– بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع و التحديات–** ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004 ، ص 221.

2- أهداف التحرير المالي و المصرفي : وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار وتتمثل في[1] :

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛

- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛

- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية بين عدة دول، خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة؛

- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

3- شروط نجاح التحرير المصرفي[2]:

- الاستقرار الاقتصادي العام و من أهم ركائزه هو وجود معدل تضخم منخفض؛
- توافر قطاع مالي كفئ و مستقر؛
- توافر بنية مؤسسية و قانونية ملائمة؛
- التنظيم و الإشراف المناسب على المؤسسات المالية؛
- توافر المعلومات و التنسيق بينها؛
- إتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي؛
- الإشراف الحذر على الأسواق المالية.

ثالثا- الإستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة المالية و التحرير المصرفي:

[1]- المرجع السابق، ص 222.

[2]- بربري محمد أمين و طرشي محمد، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008، ص ص 8-11.

لقد كانت للتغيرات الاقتصادية و المصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء و أعمال البنوك و لقد تركزت تلك التغيرات في مجالات عديدة أصبحت بمثابة تحديات إستراتيجية تتطلب المواكبة و التجديد من ناحية التنظيم والرقابة للارتقاء بالأداء البنكي.

1- التحول إلى البنوك الشاملة:

إن التوجه لإقامة البنوك الشاملة الذي يعتمد على إستراتجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها البنك من خلال الانفتاح على مجالات واسعة على كافة القطاعات والإلمام بكل الخدمات، و هو ما يحقق الأمان المطلوب للبنك و الموازنة بين السيولة و الربحية و درجة المخاطر البنكية فضلا على ذلك أن الاتجاه إلى تنويع الخدمات و الأنشطة المصرفية يدفع بالبنك إلى التعامل بالأدوات الحديثة و مواكبة التطورات التكنولوجية مما يجعله في قوى المنافسة للبنوك الأخرى.

أ- أسباب التحول إلى البنوك الشاملة: يرجع انتشار فكرة البنوك الشاملة إلى أسباب عديدة، نذكر منها[1]:

- اشتداد المنافسة العالمية خاصة منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للبنوك؛
- انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تجنيها البنوك؛
- ظهور كثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال؛
- سيادة الاتجاه لرفع القيود التي تحرم على البنوك الخروج عن نطاق تخصصها؛
- ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول، وكذلك ثورة الحاسبات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات لانهائية لصيغ التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل.

ب- ايجابيات و سلبيات البنوك الشاملة

-ايجابيات البنوك الشاملة: من بين الايجابيات التي توفرها البنوك الشاملة نذكر ما يلي[2]:

- دفع عجلة التنمية في الدول من خلال مساهمتها بعدة أنشطة كتقديم القروض اللازمة للاستثمار و القيام بعملية الوساطة الاستثمارية، أو من خلال المساهمة المباشرة في المشاريع؛
- الاستغلال الأمثل لموارد الدولة من خلال التنسيق بين استخدامات البنك؛
- خلق التوازن بين موارد المصرف و استخداماته؛
- مواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية داخل الدولة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للبنوك؛

[1] - راتول محمد و بومدين نور الدين، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008، ص ص3- 4.

[2] - أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، **مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق**، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 22 ديسمبر 2002، ص 11.

• المساهمة في تنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال القيام بالتعامل بالأوراق المالية من قبل البنوك الشاملة سواء لحسابها الخاص أو لحساب عملائها.

– **سلبيات البنوك الشاملة:** نذكر منها ما يلي[1]:

• احتمال خلق احتكار و سلطة سوق لبعض البنوك الشاملة مما قد يودي إلى تراجع الرفاهية الاجتماعية و كذلك تراجع الأداء داخل الصناعة المصرفية؛

• *كذلك قد يؤدي الإفراط في الإقراض أو تجميد الكثير من الموارد المالية للبنوك الشاملة إلى خلق مشاكل كبرى متعلقة بالمخاطرة و الانكشاف.*

2–الاندماج المصرفي

أ–تعريفه : يمكن تعريف الاندماج Marger بصفة عامة على أنه إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر[2] ، أما الاندماج المصرفي فيعرف على أنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر و ذلك بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا[3]، ويتخذ البنك الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج، ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين بنوك عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

ب–أسباب الاندماج المصرفي: لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث الاندماجات بين البنوك ما يلي :

- انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التقليدية والتي تتجه نحو الانكماش؛
- الوصول إلى مستوى الحجم الأمثل و بالتالي يحقق :
  - زيادة الكفاية الإنتاجية وتقليل تكاليف الخدمات المصرفية باستخدام المتخصصين؛
  - تخفيض في المصروفات الإدارية نتيجة الاستغناء عن رؤساء مجلس الإدارة.
- زيادة الثقة التي يوليها الرأي العام للبنوك الكبيرة؛
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركز عالي في الأسواق البنكية، مما سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء والارتقاء بمستوى جودة الخدمات البنكية؛

---

[1]- المرجع السابق، ص 12.

[2] – طارق عبد العال حماد، **اندماج و خصخصة البنوك– سلسلة البنوك التجارية " قضايا معاصرة"–** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر،2001، ص5.

[3]– بوعزوز عمار و درواسي مسعود، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية – حالة الجزائر –، **مداخلة إلى الملتقى الوطني الأول حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع و التحديات–** ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004 ، ص 138.

- تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات البنكية المتكاملة للاقتصاد القومي في كثير من المناطق الجغرافية المتعددة وحتى وإن تعارض هذا مؤقتا مع الربحية، و بالتالي تحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض و الفروع ذات العجز؛

- خفيض تكاليف الرقابة والمتابعة والإعلان والدعاية والتدريب وغيرها؛

- زيادة المنافسة بين البنوك نتيجة سياسات التحرير التي انتهجتها الدول بفعل العولمة المالية و تحرير تجارة الخدمات.

3- الخصخصة المصرفية

أ – تعريف الخصخصة: لغة تشتق كلمة خصخصة من الفعل الثلاثي " خصص" و كلمة خص تعني انفرد بالشيء وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية، و الخاصة ضد العامة[1].

اصطلاحا: ظهرت العديد من التعريفات للخصخصة إلا أنها تصب جميعا في النقاط الأربع التالية:[2]

-تعني توسيع الملكية الخاصة و منح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد عن طريق قيام الدولة بتصفية القطاع العام كليا أو جزئيا؛

- تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، فالتحول للقطاع الخاص يحقق إنتاجية و ربحية أعلى؛

- تعني التخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول لاقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد؛

- الخصخصة عكس التأميم هذا الأخير الذي يمثل تحويل الملكية الخاصة إلى عامة و الخصخصة تمثل العكس.

ب– أهداف خصخصة البنوك[3] :

– تعميق المنافسة في السوق البنكية وتحسين أداء البنوك: الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي؛

– تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:تؤدي عملية خصخصة البنوك إلى طرح أسهمها في البورصة وتزايد عمليات التداول فيها خاصة مع ما تتميز به البنوك من ثقة لدى الأفراد، فيزيد المعروض من الأوراق المالية ومن ثم تزداد سعة السوق وتتطور، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجع على زيادة توجيه مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة تمر بسهولة ويسر؛

– تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات البنكية ؛

[1] – أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 24.

[2] – المرجع السابق، ص ص25-26.

[3] – طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 225-226.

– ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية بسبب تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة .

4– البنوك الإلكترونية: و يعتبر مصطلح البنوك الالكترونية كمرادف لبعض المصطلحات مثل بنوك الانترنت و البنوك الالكترونية عن بعدR.E.B و البنك المترلي (HOME BANKING) و البنك على الخط (ONLINE BANKING) والخدمات المالية الذاتية (SELF-SERVICE BANKING) و مفهوم الخدمات المالية عن بعد و جميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم و إنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المترل أو المكتب أو في أي مكان أخر و في الوقت الذي يريده الزبون[1]، ويقوم النظام البنكي بحجز الأموال و تحويلها إلى الإلكترونيات لتقديم خدمات بنكية* باستخدام الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف، الحاسب الآلي، الصراف الآلي و الانترنيت.

المبحث الثالث: تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية

شهدت الساحة المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة تسابقا حثيثا نحو الصناعة المصرفية الإسلامية و الذي زاد في وتيرته الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت بالعديد من عمالقة البنوك الرأسمالية إلى الانهيار و الإفلاس، في حين لم تطل هذه الأزمة البنوك الإسلامية مما عزز التنافس العالمي الغربي على هذه الصناعة و منتجاتها التي أثبتت نجاعتها وكفاءتها في جذب الأموال و استقطاب المستثمرين.

المطلب الأول: مبررات انفتاح البنوك التقليدية على الصناعة المصرفية الإسلامية

من المعلوم أن أي تغيير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر لا بد و أن يكون له سبب، فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع و الانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وأن الانتقال إليه سيجعلهم أحسن حالا من الوضع الذي هم عليه حاليا، و يمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي:

أولا– أسباب تجارية

[1] – عبد الغني ربوح و نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق ، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر،12/11 مارس 2008، ص 2.

* **والخدمات البنكية المقصودة هنا هي:** فتح الحسابات, والتحويل بين الحسابات محليا وخارجيا والاستعلام عن أرصدة الحسابات , وطلب كشف حساب أو توفير شيكات والاستثمار المباشر بالأسهم والسندات والعمولات الأجنبية محليا وخارجيا, وتسديد قيمة الكفالات والإعتمادات المستندية وبواليص التحصيل ,وطلب تسهيلات إئتمانية وأخيرا دفع فواتير العملاء (الهاتف, الماء والكهرباء)، و تمثل البطاقات الإلكترونية أشكال تداول الأموال كلها، لكنهم ركزوا على أهمية أن يتواكب إصدارها و انتشارها مع توفير بيئة آمنة لتداولها تمنع تعريضها للتزييف و الدخول غير المشروع على حسابات الزبائن.

1- السعي نحو تعظيم الأرباح[1]: هذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف البنوك التقليدية للوصول إليه وهو تحقيق الأرباح، حيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح فإنه من الطبيعي أن تلجأ البنوك التقليدية إلى الاستفادة منه قدر الإمكان من هذا المصدر، و يتجلى ذلك من خلال جذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال .

و تفيد الدراسة التي قام بها مصطفى إبراهيم محمد من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في البنوك التقليدية التي تحولت للعمل المصرفي الإسلامي لمحاولة التعرف على أهم الدوافع التي كانت وراء اتخاذ قرار التحول[2]، أن 24 % من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول* هو ارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.

كما أن هناك دوافع ثانوية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح ارتباطا وثيقا و تتمثل في:

أ- **توسيع مجال العمل المصرفي**: و الاستفادة بما هو مسموح من خدمات و صيغ متوافقة مع أحكام الشريعة

ب-ضعف البنوك التقليدية في السوق المصرفي التقليدي: و عجزها عن المنافسة و احتمال تعرضها للانهيار في المستقبل القريب فيلجأ إلى إعادة إنعاش البنك من خلال الإعلان عن التحول إلى اعتماد صيغ الصيرفة الإسلامية.

2- اتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي بشكل كبير ومتنامي : في مختلف المجتمعات العربية الإسلامية والغربية، فقد انتقلت هذه الظاهرة من كونها ظاهرة محلية لتصبح ظاهرة عالمية يقدم عليها أكبر المصارف والمؤسسات المالية التقليدية في الغرب[3].

3- تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية: خاصة إثر الطفرة البترولية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية و خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع و تزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم و الأخلاق و أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية و العربية و حتى الغربية تتحرج من التعامل مع المصارف التقليدية[4]، فوجود شريحة سوقية كبيرة ومتنامية من العملاء الراغبين في إيداع أموالهم في البنوك دون أخذ الفوائد المصرفية عليها قد فتح شهية البنوك التقليدية

---

[1] – يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص ص 70-72.

[2]- مصطفى إبراهيم محمد ، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 128 و ما بعدها

*يجب الإشارة إلى أن التحول للصناعة المصرفية الإسلامية لا يعني بالضرورة التحول الكلي للبنك التقليدي، و لكن قد يكون التحول جزئيا و هذا ما سنراه بالتفصيل في الفصل الثاني.

[3]– فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية (دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي) ،**المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص7.

[4]- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا(المسارات،التحديات والآفاق)، **بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس الأوربي للإفتاء و البحوث**، إسطنبول، تركيا، جويلية 2009، ص 10.

لاستغلال هذه الفرصة السوقية الواعدة بأرباح هائلة نظراً لضخامة الأموال المتاحة في هذه الأسواق وانخفاض كلفتها.

حيث أضحى يوجد في العالم اليوم أكثر من 300 بنك و مؤسسة إسلامية في أكثر من 80 دولة في العالم، وتدير ما بين 500 إلى 800 مليار دولار[1] .

4-المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية: و تشير الدراسة السابقة بأن 82% من البنوك (مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الدوافع التي كانت وراء تحول كل بنك على حدى) كان من أهم الدوافع لها هو المحافظة على العملاء الحاليين للبنك التقليدي، و الذين قد يرغبون بتنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5-حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد : و تشير الدراسة السابقة بأن 47% من البنوك كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي و يرفضون العمل المصرفي المخالف لها و المتمثل بالربا.

6- تنويع الخدمات و المنتجات المالية لكسب مصادر تمويلية جديدة و لتلبية رغبات العملاء.

7- انخفاض معدل المخاطرة وزيادة الربحية في صيغ التمويل الإسلامية: حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي 15% و ارتفاع معدل العائد على الاستثمارات فيها، فضلا عن انخفاض تكاليف الاستثمار في المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية، و في دراسة أعدها معهد الدراسات المصرفية الأوربية حول أثر الأوضاع الاحتكارية على الأداء وجد أن معدل العائد على الأصول **ROA** الذي يعطي معلومات حول درجة كفاءة عملية إدارة أصول البنك، فإن أداء البنوك الإسلامية باستخدام هذا المؤشر يفوق بشكل كبير أداء البنوك التقليدية[2].

8- نجاحات الصيرفة الإسلامية على مستوى الشركات: أدى بهده الأخيرة إلى مطالبة البنوك التقليدية بتقديم تمويلات بالصيغ الإسلامية و إصدار الشركات للمنتجات الإسلامية(الصكوك*) لتمويل احتياجاتها من العملاء[3].

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع السابق، ص ص 13- 14.

* **الصكوك** : تمثل صيغة تمويلية جديدة مصدرها فقه المعاملات الإسلامية، و هي أوراق مالية متداولة غرضها الأساسي تمويل المشروعات و في نفس الوقت استثمار المدخرات، و يعرف الصك على أنه وثيقة ملكية في أصل ثابت أو منفعة، أو وثائق متساوية القيمة عند إصدارها، يمكن تداولها و لا تقبل التجزئة ، و تختلف الصكوك عن السندات التقليدية في أن الأولى أوراق مالية مباحة مهيكلة على عقود شرعية و عوائدها ليست التزاما في ذمة المصدر، و إنما عوائدها ناشئة عن ربح أو غلة العقود التي بنيت هيكلة الصكوك عليها، أما السندات التقليدية فهي أوراق مالية محرمة تمثل قرضا في ذمة مصدره و عائدها هو التزام من المقترض (مصدر السند) و هي ثابتة يلزمه الوفاء بها في مواعيد استحقاقها و عليه يكون عائد السند التقليدي زيادة في القرض.

[3]- عز الدين خوجة، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد و التمويل الإسلامي، **المصرفية الإسلامية**، تاريخ الإطلاع 21/ 2011/07، متاح على موقع المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية www.cibafi .org

9-الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية: بالإضافة إلى سهولة سيطرة المصرف الرئيس على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع جديد[1].

و بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية: فإن التزايد المستمر و الكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيس وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك، و بالإضافة إلى الأسباب السابقة و التي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي و روح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في هذا التوجه بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي.

ثانيا- أسباب غير تجارية (دينية): الالتزام بإحكام الشريعة الإسلامية

و هذا يعني أن الوازع الديني و الاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه و الالتزام بأوامره و نواهيه هو الدافع الرئيس وراء تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و هذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة و التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية و خاصة الربا[2]، و أثبتت الدراسة التي أشرنا إليها سابقا أن 62% من البنوك التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كان الدافع الأساسي لها على التحول هو الرغبة في الالتزام بالشريعة الإسلامية من خلال التدرج في التحول.

إضافة إلى أسباب فنية منها رغبة هذه البنوك في القيام بعمليات الاستثمار بدلا من العمل في مجال الوساطة المالية (الإقراض و الاقتراض).

ثالثا- تداعيات(مضاعفات) الأزمة المالية العالمية الراهنة

أدت آثار الأزمة المالية العالمية إلى مطالبة المجتمع الدولي بتغيير النظام المالي الحالي القائم على الفائدة الربوية والبحث عن نظام جديد يجنب العالم ويلات الأزمات المالية المتكررة، لذلك لجأت المؤسسات المصرفية والمالية الدولية إلى النظام المصرفي الإسلامي كملاذ لتلافي حدوث الأزمات التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية المالية الدولية [3].

رابعا- الطبيعة التنموية للمصرفية الإسلامية

---

[1]- فهد الشريف، مرجع سابق، ص 11.

[2]- يزن خلف سالم العطيات، مرجع سابق، ص 72.

[3]- حسن ثابت فرحان،**آثار الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية و التنمية**،كلية التجارة و الاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن، ص 2.

فالعمل المصرفي الإسلامي تنموي و ذلك لارتكازه على صيغ الاستثمار الإسلامية يعني أنه يتعامل مع القطاع الحقيقي، فالمصارف الإسلامية لا تمنح المال بشكل نقدي لعملائها، وإنما تشتري لهم ما يحتاجون من السلع والخدمات ومن ثم فإنها تحرك عجلة الإنتاج بمجرد الموافقة على التمويل لعميل فإن العملية تنتقل إلى المنتج مباشرة.

المطلب الثاني: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و إدارتها للأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية الراهنة أنموذجا)

اعترف أكابر الاقتصاديين الغربيين تحت وطأة الأزمة بأن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد أزمات ، و هو اقتصاد وهمي فيه (98%) من النقود لا يقابلها أصول مادية و (2%) من النقود هي التي يقابلها أصول مادية و تمثل الاقتصاد الحقيقي، و من المفارقات العجيبة أن تظهر الأزمة العالمية سوأة النظام الرأسمالي[1]، فقد أظهرت الأزمة الحالية أن ديون الأجهزة المصرفية داخل الدول الغربية يفوق حجم الناتج القومي لتلك الدول بكثير، و خير مثال على ذلك ما تعرضت له دولة كـــ(أيسلندا) حيث شارفت على الإفلاس فقد أظهرت الأزمة أن حجم ديون الجهاز المصرفي الأيسلندي تقارب (100) تريليون بينما حجم ناتجها القومي يقارب (20) تريليون فقط ، فيا ترى من أين أتى هذا الفرق الذي يفوق خمسة أضعاف الناتج القومي الأيسلندي ؟ إنه في الواقع يمثل الاقتصاد الوهمي ، اقتصاد الفقاعة .[2]

أولا– نجاح صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة

لكي نوضح أهمية صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمات المالية و بالضبط الأزمة المالية العالمية الراهنة، لا بدّ من بيان الدّور الذي تقوم به على صعيد التمويل، و مقارنتها بالدور الذي تقوم به صيغة التمويل في الصناعة المصرفية التقليدية وبيان أثرهما على النشاط الاقتصادي.

1– طبيعة صيغة التمويل في الصناعة المصرفية التقليدية:

إنّ اعتماد البنك التقليدي لصيغة القرض الربوي يسهم في إيجاد اقتصاد وهمي وغير حقيقي، ذلك لأن المستفيد من هذا القرض هو البنك الربوي الذي حصل على فائدة مقابل منفعة وهمية وغير حقيقية، وهذه المنفعة هي الأجل، والأجل لا دور له في النشاط الاقتصادي بمفرده، فالمصرفية الربوية تؤدي إلى تنامي الديون الربوية المؤدية إلى بناء اقتصاد وهمي أو انحسار الثروة ، لأن قيمة الديون مع فوائدها تفوق القيمة النقدية للنشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن الدخل الناتج من النشاط الاقتصادي يذهب لتسديد الديون مع فوائدها الربوية، وقد يصل إلى مرحلة يعجز عن

[1]– المرجع السابق، ص 9.
[2]– المرجع نفسه.

تسديدها، فيقع بالتالي في الأزمات، ذلك لأن نموّ المديونية في هذا الاقتصاد(الوهمي)تكون أسرع من نمو الثروة التي هي في حقيقتها وهمية وتذهب لصالح خدمة الدّين[1]، وينتج عن ذلك أمران[2]:

- تركز المال أو الجزء الأكبر منه شيئاً فشيئاً في أيدي المرابين، وخروجه من أيدي المستثمرين الحقيقيين؛
- الموت التدريجي للاستثمارات والنشاط الاقتصادي بسبب تركز الثروة في أيدي فئة من المرابين.

والخلاصة التي نريد التوصل إليها يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (3.1): طبيعة صيغة التمويل في الصناعة المصرفية التقليدية

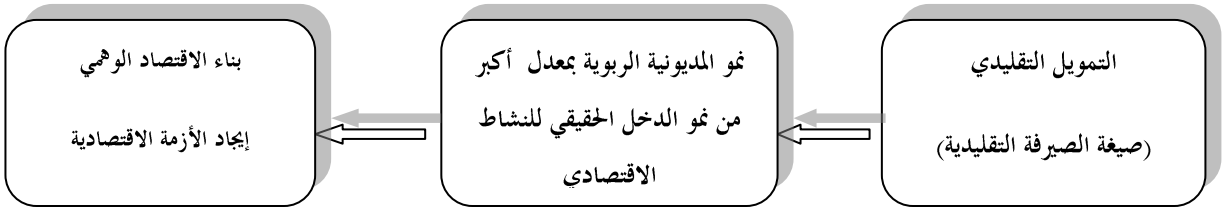

المصدر: من إعداد الطالبة.

2- طبيعة صيغة التمويل في الصناعة المصرفية الإسلامية : أما التمويل الإسلامي فيمارس من خلال عدّة صيغ تؤدّي إلى إيجاد اقتصاد حقيقي لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات، وعندما يذكر مصطلح المعاوضات فهذا يعني أن طرفاً يقدّم سلعة وغالباً يتمثل بالمصرف، وطرفاً آخر يقدم ثمناً وغالباً يكون العميل، و بالتالي تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما وهذا يعني أن هناك معاملة حقيقية جرت في الحياة الاقتصادية، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل وأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوّق بمرات كثيرة على حجم الديون الأمر الذي يسهم في توظيف قسم من هذا الدخل في تسديد هذه الديون، والقسم الآخر يحوّل إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا يعني في النتيجة ندرة حدوث الأزمات الاقتصادية لأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي ينمو بمعدّل أكبر وأسرع من نموّ الديون الأمر الذي يجعل هذا الدخل قادراً على تسديد هذه الديون بيسر وسهولة ، ويبعده عن الوقوع في الأزمات الاقتصادية[3].

والخلاصة التي نريد التوصل إليها يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.1): طبيعة صيغة التمويل في الصناعة المصرفية الإسلامية

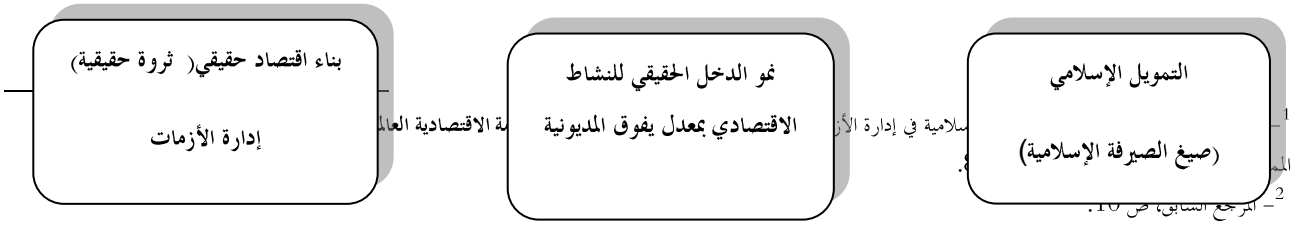

[1]- سلامية في إدارة الأز .
[2]- المرجع السابق، ص 10.
[3]- المرجع السابق، ص 8 .

المصدر: من إعداد الطالبة.

و يمكن إيضاح هذه العلاقة القائمة السابقة بشكل أفضل من خلال المثال حول ***صيغة المرابحة للآمر بالشراء**** التي تقوم على ثلاثة أطراف في الحياة الاقتصادية وهم: الراغب بشراء السلعة (العميل) و البنك الذي يعلن عن استعداده لتأمين شراء السلعة إلى العميل و المورِّد الذي يسعى إلى تأمين السلعة إلى البنك بناءً على طلبه، ثم في النهاية يبيعها له، وهكذا حصل انتقال للسلعة من المورد إلى البنك الذي تملك السلعة خلال المرحلة الأولى،ثم دفع ثمنها إلى المورد، ثم قام البنك في المرحلة الثانية بتمليك السلعة إلى الراغب بالشراء بثمن أعلى من ثمن الشراء على أن يسدّد ثمنها بالتقسيط، ولقد أدّت هذه العملية إلى إيجاد اقتصاد حقيقي من خلال انتقال المال والسلع بين البائع والمشتري، بالإضافة إلى توفير فرص للعمل ورفع القدرة الشرائية وتحفيز النشاط الاقتصادي .

المطلب الثالث: دور الأزمة المالية الراهنة في اتساع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية

إنّ القطاع المصرفي التقليدي كان السبب الرئيس في إيجاد الأزمة الاقتصادية الراهنة، هذا الواقع فتح أعين المهتمين بصناعة الصّيرفة التقليدية أو من يتعامل بها أو معها على الصّيرفة الإسلامية وللتّأكيد يمكن أن ندرج مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف العديد من الدول حول العالم كما يلي:

أولا– في الدول الغربية

1– فرنسا: قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد من الكويت بتاريخ 2009/06/21 "سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا " معبرة عن استعداد فرنسا لأن تصبح مضيفة قوية لنظام التمويل الإسلامي[3]، وفي المجال نفسه صرّح الدكتور علي القره داغي – الخبير في المصارف الإسلامية– عن الدور الفرنسي الرسمي في تشجيع الصيرفة الإسلامية، وأعلن أنه عقد في باريس لقاء نتج عنه " تأسيس المجلس الفرنسي للصيرفة الإسلامية " يتكون من 21 عالماً وخبيراً اقتصادياً من داخل فرنسا وخارجه لهدف تلبية متطلبات الصيرفة الإسلامية ليس على مستوى فرنسا بل على مستوى أوروبا[4].

* التوضيح أكثر حول هذه الصيغة و صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية الأخرى يكون في المبحث الموالي (المبحث الرابع)، وما قيل عن المرابحة للآمر بالشراء يقال عن بقية الصيغ فكلها تساهم في إيجاد اقتصاد حقيقي، وما ذكر عن قاعدة المعاوضات يذكر نفسه عن قاعدة المشاركات، عندما يدخل البنك شريكاً مع العميل في نشاط استثماري معيّن في الربح و الخسارة كما هو الحال بالنسبة لصيغة المشاركة الدائمة بين البنك والعميل.

[3] - حسن ثابت فرحان , مرجع سابق , ص 19.

[4] - حسن محمد الرفاعي , مرجع سابق, ص ص 6 -7.

2- بريطانيا: قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان 2009م " إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية " و قد أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي، ففي المؤتمر الذي عقد في باريس عقب الأزمة المالية في 2008/9/19م للزعماء الغربيين اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحاً و أن الحديث عنه ينبغي أن يكون حديث من الماضي[1].

3-الولايات المتحدة الأمريكية : كلفت الإدارة الأمريكية فريقاً من الباحثين لدراسة صناعة الصيرفة الإسلامية، للخروج بتوصيات حول كيفية الاستفادة من إيجابياتها لمعالجة الأزمة الحالية، وتجنّب وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

4- اليابان: التي أقرت تشريعات تمنح البنوك تراخيص لافتتاح فروع أو نوافذ للتمويل الإسلامي، وبدأت جامعة كيوتو اليابانية العمل على إنشاء أقسام متخصصة في المصارف الإسلامية, كما أن البنك المركزي الياباني أعلن انضمامه بصفة عضو مراقب إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية* بهدف التعرف عن قرب عن النظام الإسلامي[4].

ثانيا- في الدول العربية

1- في الجزائر: وافق بنك الجزائر على فتح شبابيك إسلامية بالبنوك العمومية و الخاصة، بعد التأكد من ارتفاع الطلب عليها في السوق المالي الوطني وربحية هذه الأخيرة، هذا التفكير جاء بعد الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بإلغاء تسويق العديد من المنتجات المربحة للبنوك خاصة منها القروض الاستهلاكية، و منها تلك المتعلقة باقتناء السيارات، واقتصار المنتجات الإسلامية على بنكين فقط هما السلام و البركة فأصبحت البنوك العمومية مضطرة لتطوير تسويق المنتجات الإسلامية التي ترى بأنها ستكون مربحة لها، خاصة بعد قيام بنوك الدول المجاورة والأوروبية بتسويق المنتجات الإسلامية على مستوى شبابيك البنوك التقليدية، خاصة بعد تعرضها للأزمة المالية العالمية الأخيرة.[4]

2-في ليبيا و المغرب: و توجهت الجهود بإصدار مصرف **ليبيا** المركزي المنشور رقم 9 لعام 2009 و المنشور رقم 9 لعام 2010 بشأن السماح للبنوك التجارية بفتح نوافذ و فروع إسلامية، و وضع الأسس و الضوابط القانونية

---

[1]- حسن ثابت فرحان , مرجع سابق, ص 19.

* **مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** هو هيئة دولية مهمتها تحديد معايير التمويل الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالمحرمات الإسلامية.

[4] - أحمد محمود صبري، **البنوك الإسلامية تغزو العالم**، تاريخ الإطلاع 17 /2011/07، www . shareah.com

[4]- سمية يوسفي، بعد زيادة الطلب عليها و التأكد من ربحيتها البنوك العمومية تحضر لمنح قروض غير ربوية، **جريدة الخبر**، الجزائر، 2011/5/4، تاريخ الإطلاع 2012/2/8، متاح على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com

لذلك وبدأ فعلا انتشار التطبيق العملي لهذه المنتجات لدى عدد منها، و نلاحظ أن هذا التوجه لم يكن بعد الأزمة المالية فقط ففي **المغرب** قام بنك المغرب بإصدار توصية في 13 سبتمبر 2007 لمؤسسات الائتمان بمقتضاها أن تعرض على الجمهور ثلاث صيغ من المعاملات المالية التي جرى التعامل بها في البنوك الإسلامية و هي[1]: الإجارة بنوعيها البسيطة (إجارة تشغيلية) و المنتهية بالتمليك(إجارة واقتناء) و المشاركة بنوعيها الثابتة و المتناقصة و بيع المرابحة للآمر بالشراء هذه المنتجات التي فضلت تسميتها بالبديلة تمييزا لها عن التمويلات التقليدية.

ثالثا– تزايد نشاط المؤتمرات و الندوات و مراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص: و نجد إنشاء أقسام متخصصة في مجال الدراسات الاقتصاد الإسلامي و عمليات المصارف الإسلامية في مراكز الأبحاث والجامعات في أمريكا و أوربا مثل جامعة هارفارد و السوربون و بيرمنغهام[2].

و يجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، و نجد أن (60%) من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية و 55 % من عملاء البنوك الإسلامية هم من غير المسلمين، كما تشهد الساحة العالمية اليوم نوعا من التنافس فنجد أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا و العالم .

المبحث الرابع: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية

من خلال المقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي نجد أن صيغ الصناعة المصرفية التقليدية تسهم في إيجاد اقتصاد وهمي أو افتراضي، يؤدي إلى إيجاد الأزمات بينما صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية تسهم في بناء اقتصاد حقيقي يؤدي إلى إدارة الأزمات، و نسعى من خلال هذا المبحث إلى بيان التعريف بطبيعة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار*

أولاً– صيغة مضاربة

[1]- العربي بوهالي، نافذة التمويلات الإسلامية في البنوك المغربية نحو مصرف إسلامي مأمول، **بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع و المأمول** ، جامعة عياض، مراكش، المغرب، 31ماي / 3جوان 2009، ص3.

[2]– فؤاد محمد حسين، المصارف الإسلامية الواقع و التطلعات ، **بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار آفاق الصيرفة الإسلامية** ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، دمشق، سوريا ، 14/13 مارس 2006، ص 2 .

* **صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار** تعتبر **صيغ ذات عائد متغير.**

1- تعريفها: لغة مصدر تسمية المضاربة قوله تعالى " و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله "(سورة المزمل الآية 20) وهي اسم مشتق من الضرب في الأرض (بمعنى اليسر فيها لطلب الرزق)[1]،و المضاربة لغة أهل العراق أما القراض لغة فأهل الحجاز و هما اسمان لمسمى واحد، و تسمى قراضاً و مقارضة مشتقة من القرض و هو القطع لأن رب العمل يقطع جزءاً من ربح لرب المال[2] .

اصطلاحاً: تم تعريفها بطرق مختلفة نجد منها: "أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر على أن ما حصل من الربح يُقسم بينهما"[3]، و عرفت أيضا بأنها " عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال و عامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة و يوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت يتحملها رب المال وحده، و يخسر المضارب جهده أو عمله أي أن رأس المال من طرف و الإدارة و التصرف من طرف آخر".

2- شروط صحة المضاربة

أ-الشروط الخاصة برأس المال[4]: رأس المال هو المبلغ المدفوع في عمليات المضاربة، حيث يقدم صاحب المال أمواله إلى المضارب لاستثمارها و يشترط أن يكون رأس المال نقداً أي من العملات الورقية أو المعدنية فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال من العروض عند جمهور الفقهاء لأن ذلك غرر و أجازها البعض، و هذه المسألة لم يعد لها أهمية في الوقت الحالي لأن الشائع التعامل بالنقود، و ينبغي أن يكون رأس المال:

- معلوم عند العقد لكل من رب المال و المضارب علماً نافيا للجهالة (الصفة، الجنس و القدر) لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح و معلومية الربح شرط الصحة المضاربة؛

- عيناً – أي حاضراً- لا ديناً في ذمة المضارب لأن ما في الذمة لا يتحوّل و يعود أمانة؛

- أن يكون المال مُسلماً إلى المضارب لأنه أمانة فلا يصح إلا بالتسليم كالوديعة، فلا يجوز المضاربة بالمال مع بقاء يد المالك عليه.

---

[1]- صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية – أنشطتها، التطلعات المستقبلية –** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية ، 2008، ص 55.

[2]- محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية- الأسس النظرية و التطبيقات العملية**-، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص 56.

[3]- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي و اقتصادي)**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية ،جدة، السعودية، بحث تحليلي رقم 13، ص 16.

[4]- راجع: - محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 58؛

- حسين الأمين، **المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ط3، 2000، ص 27 و ما بعدها.

ب–الشروط الخاصة بالعمل: العمل في المضاربة من اختصاص العامل المضارب وحده أما صاحب المال فإن من جانبه رأس المال و ليس عليه عمل مطلق، و يتسع مفهوم العمل في المضاربة ليشمل كافة الأعمال في التجارة والصناعة و الزراعة و شراء الأراضي و بنائها لأن المقصود من المضاربة الربح للطرفين و هذا يتماشى و طبيعة أعمال البنوك فأعمالها ليست قاصرة على قطاع دون الآخر إلا أن يكون البنك متخصصاً في تمويل نشاط اقتصادي بذاته.

و يمكن اختصار شروط العمل فيما يلي[1]:

– أن يتم تسليم رأس المال المضاربة للمضارب و إطلاق يده فيه على أن لا يكون قبض المال من قبل المضارب قبض ضمان إلا في حال تعدّي المضارب على هذا العمل أو تقصيره بالتصرف؛

– أن تكون حصة كل منهم من الربح معلومة فإن جهلها يفسد العقد، و ذلك بأن تكون في صورة نسبة مئوية من الرجع أو في نسبة كبيرة لكل واحد منهما، و لا يجوز تحديد قيمة مسبقاً كقول: اعمل بهذا المال مضاربة ولك ألف دينار من الربح؛

– أن تكون حصة المضارب من الربح و ليس من رأس المال (مال المضاربة)؛

– اشترط الشافعية أن يكون الربح مشتركاً بين الطرفين، فلا يجوز أن يختص بالربح أحد المتعاقدين دون الآخر[2]؛

– في حالة الخسارة تنقص من رأس المال و يتحملها رب المال لهذا لم تكن هذه الخسارة بسبب تقصير أو مخالفة لشروط العقد من طرف المصارف، و أما إذ كانت بسبب هذا الأخير فإنه يشترك في هذه الخسارة لذلك إذا كان المصرف الإسلامي هو المضارب فإن من الواجب عليه المحافظة على أموال المودعين.

لكن المعلوم أن البنك الإسلامي يمارس المضاربة* بصفته مضارباً أولاً و المستثمر هو المضارب الثاني و هو ما يسمى بإعادة المضاربة و بالتالي فهو يشترك في الربح و الخسارة، و تتوزع نتائج المضاربة عن طريق حساب نتائج

---

[1]– محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص ص 58– 59.

[2]– المرجع نفسه.

* تعتبر المضاربة من أفضل الصيغ الإسلامية الخالية من شبهة الربا، و الأفضل من الناحية النظرية فقط، إذ أن التجربة العملية أثبتت عدم جدواها نظرا لما تكتنفه هذه الصيغة من مخاطر كثيرة، ما أدى إلى تضييق نطاق استخدامها حيث بلغت نسبتها بين 0 % و 1 % فقط ومن المعوقات الأساسية التي أدت إلى الإحجام عنها: – نوعية المتعاملين أو العملاء مع البنك أرباب العمل سواء من الناحية الأخلاقية (الأمانة، المصداقية، الثقة) أو من ناحية الكفاءة والخبرة العملية إضافة إلى قصور أجهزة وأساليب البنك في اختيار النوعيات الملائمة؛

– رغبة المودعين في سحب ودائعهم أو جزء منها بسهولة وبيسر وهذا ما جعل نشاط البنوك يقتصر على الاستثمارات قصيرة الأجل، على الرغم من أن تحقيق أهدافها وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يعتمد على الاستثمارات طويلة الأجل،ومن جهة أخرى ولغرض مواجهة هذه السحوبات يبقي البنك لديه سيولة بنسب عالية، وهذا يعني تعطيل جزء من الودائع عن الاستثمار وبالتالي تأثر عائد البنك هو الآخر بذلك؛

– تخوف المودعين من إمكانية خسارة ودائعهم وعدم استعدادهم للمخاطرة خاصة مع سيطرة" العقلية الربوية الضامنة للوديعة والحصول فوق ذلك على عائد؛

المشروعات عند نهاية السنة المالية، ثم توزع الأرباح المتحققة أولاً بين المصرف و المستثمرين حسب النسب المتفق عليها. و بعد أن يأخذ المصرف نصيبه من النفقات الإدارية و التشغيلية، و ما يتبقى يوزع بين أصحاب الودائع حسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة فيتم اقتطاعها من رصيد التأمين ضد الخسائر حيث يقاطع المصرف نسبة معينة من الأرباح لهذا الرصيد، ثم يسوي الوضعية مع المودعين حسب الاتفاق[1].

3- أنواع المضاربة: تصنف المضاربة حسب وجهات النظر إليها إلى:

أ- من ناحية التصرف[2]:

- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشترط فيها صاحب المال على المضارب شروطاً معينة و مقبولة شرعاً، يقيد بها المضارب للعمل في إطارها مثل أي يقيده بمزاولة نشاط معين أو مع أشخاص معنيين أو يحدد له مكان و فترة المضاربة.
- **المضاربة المطلقة:** تدعى أيضا **المضاربة المفتوحة** و هي المضاربة التي يمنح من خلالها صاحب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية (برأيه و باجتهاده)، ويعتبر هذا النوع من المضاربة الشكل الغالب على عمل البنوك الإسلامية في مجال المضاربة.

ب- من ناحية عدد المشاركين فيها:

- **المضاربة الثنائية:** تدعى أيضا **المضاربة الخاصة** و هي تلك التي تقوم بين اثنين لا أكثر الأول صاحب المال والثاني المضارب بالمال، و بغض النظر إن كانا طبيعيين أو اعتباريين و هذا النوع أصبح محدوداً في عصرنا الحالي.
- **المضاربة الجماعية (المشتركة).**

ثانيا- صيغة المشاركة

تعتبر من إحدى مجالات الاستثمار الهامة في البنوك و لا شك أو الاشتراك في هذه الأموال و تقليبها في وجوه الكسب المختلفة مهم، و وفقاً لهذه الصيغة يتحول البنك إلى شريك كامل للعميل و ليس مجرد ممول له.

- معوقات تتعلق بطبيعة التطبيق العملي لها المتمثلة في صعوبة متابعتها عن كثب وبصورة مباشرة يفتح مجالا واسعا للتلاعب في نتيجتها كالزيادة في المصاريف الحقيقية التكاليف المرتفعة التي يتحملها البنك نتيجة لزيادة مراقبته لتلك المشاريع الممولة عن طريقها، وهذا يعني أن نجاح المضاربة يتوقف على مدى أمانة الشخص رب العمل الذي سّلمت له أموال المضاربة.

[1]-أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة ، استراتجيات مواطنيها)**، عالم الحديث للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2007،ص133.

[2]- محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 63.

1- تعريفها:

لغة: المشاركة هي عبارة عن الدخول في شركة، و الشركة لغة توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على وجه الشيوع[1].

اصطلاحاً: هي عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع و اقتسام ما ينشأ عنه من الغُنم و الغُرم* [2]، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو في المسؤوليات و نسب الأرباح أما الخسارة فهي بنسب حصص رأس المال.

و لأن المشاركة هي الأسلوب الأكثر أهمية بين صيغ الاستثمار و التمويل الإسلامي فإن معالمها تتحدد كما يلي[3]:

- يشترك المصرف و العميل في المال و العمل على أساس عقد المشاركة؛

- يتمثل نصيب كل من المصرف و العميل بجزء شائع من الربح و ليس بنسبة رأس المال و يقصد بالربح هنا الربح المحقق بعد نهاية العملية؛

- يتفق الطرفان عند تأسيس الشركة على نسبة محددة لتقسيم الربح الصافي بينهما منعا للجهالة و الغرر؛

- يتم اقتطاع نسبة من صافي الربح مقابل المصاريف الإدارية، و بعد ذلك يتم توزيع صافي الربح حسب حصة كل شريك، أما الخسارة فتكون حسب نسبة المساهمة في رأس المال فقط.

2- شروط صحة المشاركة[4]:

يلزم لصحة عقد المشاركة بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد (الأهلية، المحل، الصيغة) بعض الشروط و إن كان قد اتفق حولها الفقهاء و اختلفوا حول البعض الآخر و هي:

- أن يكون رأس مال المشاركة معلوم القدر، و من الأموال التي لا تتغير بالتعيين و هي العملات المتداولة، و اختلفوا في صحة غيرها كالعروض، و تتفق المصارف الإسلامية على الرأي الواسع الذي يوافق طلاقة التشريع الإسلامي والذي يجيزها بالعروض يوم إبرام العقد بالأسعار الجارية منعا للغبن؛

- أن يكون كل شريك أهلا للتوكيل، متمتعا بالأهلية القانونية التي تمكنه من أن يكون أصيلاً من نفسه و وكيلاً عن غيره من الشركاء؛

---

[1]- أحمد سليمان خصاونة ، مرجع سابق، ص 83.

* **الغُنم بالغُرم:** قاعدة من القواعد الأساسية للتعامل في الصناعة المصرفية الإسلامية و تعني أن: الحق في الربح **(الغُنم)** يكون بقدر الاستعداد لتحمل المخاطرة **(الغُرم)**.

[2]- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 59.

[3]- مصطفى كمال سيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 190- 191.

[4]- المرجع نفسه.

– أن يكون الربح معلوم المقدار و جهالته تفسد الشركة، باعتبار أن الربح بمثابة المعقود عليه، و إذا جهل المعقود عليه فسدت الشركة؛

– أن يكون الربح للطرفين بنسبة شائعة من جملة الربح، فإن عينه أحدهم أو جعل من نصيبه شيئاً بطلت الشركة؛

– الخسارة تكون بقدر حصة كل شريك و الأصل (رأس مال الشركة)؛

– أن تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص بأعمال و أموال الشركة فلا يضمن ما أتلف إلا إذا حدث قصر أو تجاوز حدود الأمانة؛

– إن عقد الشركة عقد غير لازم في حق طرفين، و لكن للشريك الحق في أن يفسخ العقد متى شاء بشرط أن يكون ذلك بحضرة الشريك الآخر، و جواز الفسخ إذ لم يترتب عليه ضرر فإن ترتب عليه ضرر منع من الفسخ حتى يزول المانع تماشيا مع القاعدة " لا ضرر و لا ضرار".

3– أنواع المشاركة: تأخذ المشاركة* في البنوك عدة طرق حسب الصيغة التي تحكم العقد و تتمثل في:

أ– المشاركة الثابتة: و تسمى أيضاً المشاركة الدائمة، و هي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة[2] مما يترتب عليه أن يصبح شريكاً في ملكية هذا المشروع و في إدارته و في تسييره والإشراف عليه و شريكاً في كل ما ينتج من ربح و خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وبهذه الصيغة تظل لكل طرف من الأطراف حصته الثابتة في نهاية المشروع.

ب– المشاركة المؤقتة: هي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل و هذه المشاركة نوعين:[2]

– **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** هي اشتراك البنك الإسلامي مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة، فيتم تصفية الصفقة و احتساب حصة كل طرف من الأرباح

* **صيغة المشاركة:** هي الأخرى صيغة غير مثيرة للجدل من النواحي الشرعية كما هو الحال في المرابحة، تتمثل أهميتها في تحقيق عوائد اقتصادية مجزية من خلال زيادة حجم الناتج و الدخل القومي، تخفيض البطالة، تقليل الآثار السلبية للتضخم، توزيع المخاطر، استغلال السيولة الزائدة بالبنك، إلا أنها تعاني من عدة معوقات مثل صيغة المضاربة و اللتان تتطلبان الأمانة و الكفاءة في العميل و هذا ما لا نراه في الحياة العملية الحالية.

[2]- محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 169.

[2]– محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 169 و ما بعدها

وتسليمها له بعد إعادة رأس المال به، و تنتهي الشركة مثل عمليات الاستيراد و التصدير و هي تتم عادة في الأجل القصير؛

– **المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة)** : هي اشتراك البنك الإسلامي من طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأس مال معين بهدف الربح، بحيث يساهم البنك و الشركاء في رأس مال هذا المشروع بنسب معينة على أن يعطي للبنك فيها الحق للشريك في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها، من خلال شراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها على أن تنتقل حصة البنك في رأس مال المشروع الكامل و بشكل تدريجي للطرف الآخر، وهي الأفضل لدى الكثير من طالبي التمويل الذين لا يرغبون في استمرار مشاركة البنك لهم، حيث يطلق اسم المشاركة المتناقصة على هذه الصيغة من وجهة نظر البنك باعتبار أن ملكيته فيها تتناقص كلما استرد جزء من تمويله، في حين يطلق اسم المشاركة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر طالبي التمويل لأنهم سيتملكون المشروع بعد الانتهاء من تسديد مبلغ التمويل بكامله[1].

ثالثا– صيغتي المزارعـــة و المساقاة

تعتبر كل من المزارعة و المساقاة أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية لتحقيق الأرباح في مجال القطاع الزراعي، تلتقي فيها القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية المعدلة في حركة تفاعلية تساهم في التنمية الزراعية و استغلال الأراضي المتاحة و تشغيل العمال و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

1–المزارعة

أ– تعريفها : لغة: من الزرع أي الإنبات و هو المعنى الحقيقي للمزارعة[2] .

اصطلاحا: هي عقد من عقود المشاركة بين مالك الأرض و العامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركا، و لكن حسب حصص معلومة لكل منهم و لأجل محدد، و قد تكون الأرض و البذار من المالك والعمل من العامل المزارع، و قد تكون الأرض فقط من المالك و البذار و العمل من المزارع [3].

[1]– فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 130.

[2]– محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية– أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية–**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمّان، الأردن، ط1، 2008، ص 273.

[3]– المرجع السابق، ص 274.

و من خلال ما سبق نلاحظ أن عقد المزارعة يشترك مع ثلاث عقود و هي:[1]

- فالمزارعة استئجار ببعض الخارج يتضمن تمليك بعوض فهو عقد إجارة و لكن يختلف عنه في الأجل في العائد غير المحدد سلفاً و إن كان محدد كحصة أو نسبة، بينما العائد في عقد الإجارة فهو محدد بكيفية ثابتة؛

- عقد المزارعة هو عقد شراكة لأن الخارج منه مشترك بين المتعاقدين؛

- عقد مضاربة حيث يقدم طرف مالا و هو العين الزراعي أرضا أو حقلا،و يقدم الطرف الآخر عملا.

ب- شروط صحة المزارعة: إضافة إلى الشروط العامة للعقد هناك مجموعة من الشروط في المزارعة هي:

- يشترط في المزروع أن يكون معلوماً ببيان نوع ما يزرع و جنسه حتى لا يُثار نزاع بين أطراف التعاقد؛

- بيان من عليه البذر، المالك أو المزارع؛

- يشترط في المزروع فيه أي الأرض أن تكون صالحة للزراعة و معلومة المساحة و الموقع و الحدود؛

- مدة الزراعة التي يجب أن تكون معلومة و كافية لاكتمال الزرع و منتهية عند أجل معلوم؛

- أن يكون الناتج من أطراف العقد مُشاعاً و بالنسبة التي يتفق عليها.

ج-أنواع المزارعة:من خلال ما سبق يتضح بأن عقد المزارعة يتضمن ثلاث عناصر أساسية:

- الأرض الصالحة للزراعة؛
- العمل الزراعي؛
- رأس المال العامل اللازم للزراعة من بذار و سماد و آلات و أدوية.

حيث أن عقد المزارعة يتمحور حول طرفي التعاقد، و هو الذي يقدم الأرض و الذي يقوم بالعمل، و لا يشترط لصحته من يقدّم رأس المال العامل، و من خلاله يمكن اشتقاق العديد من صور و أشكال المزارعة حيث يشار إلى أن العلماء قد عددوا أكثر من سبعين صورة من صور المزارعة كلها جائزة شرعاً[2].

2-المساقاة :

[1]- المرجع السابق، ص 295.
[2]- المرجع السابق، ص ص 276-277.

أ–تعريفها: لغة: من السقي بحيث يدفع الرجل شجر إلى شخص آخر ليقوم بسقيه، و عمل ما يحتاج إليه مقابل جزء معلوم من الثمار التي يجنيها هذا الشجر[1].

اصطلاحا: عقد شراكة بين مالك شجرة و العمل عليه، و يمكن للبنك أن يطبق المساقاة على أكثر من صورة:[2]

– أن يقوم البنك بسقي الأراضي التي يعجز عنها أصحابها بحيث يدفع إلى من يرغب في العمل أجرة معينة، و يكون دور البنك هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه و توفير أدوات السقي ...، و يقسم الناتج بينهما؛

– يمكن تطبيق صيغة ثلاثية بين صاحب الشجرة و العامل و البنك، ثم أن العامل يجب أن يكون شريكا لا أجيرا لدى البنك، فيقسم الناتج بين الثلاثية، و تعتبر الصيغة الثانية هي الأنسب للتطبيق العملي للبنك الإسلامي مقارنة بالصورة الأولى، و ذلك لأن العامل هنا سيتقاضى أجرة ثابتة سواء صرح الناتج أم ملك و هذا ما ينافي صيغة المساقاة باعتبارها صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر.

تزداد أهمية الزراعة بالنسبة لمعظم المجتمعات الإسلامية التي تستورد معظم المنتجات الزراعية الأساسية من الخارج، هذا ما جعل الكثير من قراراتها السياسية مرتبطة باحتياجاتها الغذائية الخارجية، لذلك نرى أهمية هذه الصيغ في إعادة إحياء الأراضي الزراعية، الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة و بالتالي المساهمة في زيادة الناتج و الدخل القومي، و نظراً لطبيعة العمل الزراعي المحفوف بالمخاطر الاستثمارية من حيث الإنتاج و الأسعار نلاحظ إحجام البنوك التقليدية عن تمويله أو الاستثمار فيه، عكس التمويل الإسلامي المبني أساساً على المشاركة بالغنم و الغرم، و بأنه الأكثر ملائمة لتمويل هذا القطاع.

المطلب الثاني: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المديونية*

أولا– صيغة المرابحة: لجأت البنوك الإسلامية إلى البيوع لتجاوز الصعاب التي واجهتها في استخدامها للمضاربة والمشاركة، و حاولت تطويرها للعمل البنكي.

1– تعريفها: لغة: من الربح، و الربح في التجارة الكسب فيها و رابحته على سلعته أي أعطيته ربحا و بيع المرابحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة[1] .

---

[1]– فتيحة عقون، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الإستثمار – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص 61 .

[2]– المرجع السابق، ص 62.

* **صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المديونية** تعتبر **صيغ ذات عائد محدد.**

اصطلاحاً: بيع المرابحة هو بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، و يشترط لصحة بيع المرابحة زيادة على شروط صحة البيع عموماً بيان رأس مال السلعة الذي اشتريت به و بيان الذي يشترطه البائع، كما يلزم

البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع و نقصه و رخصته[2].

و يطبق البنك صيغة المرابحة من خلال شراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءا على دراسة أحوال السوق، أو بناءا على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها قام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، و هو أن يعين المصرف قيمة الشراء مضافاً إليها ما يكلفه البنك من مصروف و يطلب مبلغاً معيناً من الربح لمن يبغي فيها الزيادة عن قيمتها و مصروفاتها.

أي أن الطرفان (المصرف و العميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفق على مكان و شروط تسليم و طريقة سداد السلعة، و الذي عادة يكون البيع أجلاً حيث يدفع الثمن على دفعات أو أقساط محدد في فترات زمنية متفق عليها[3].

2- شروط المرابحة* :

حتى تصح المرابحة يجب توفر الشروط التالية[1]:

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل الآمر بالشراء ؛

---

[1] - فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 136.

[2] - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص87.

[3] - المرجع السابق، ص 88.

* **و قد أثيرت شبهات حول شرعية المرابحة تتمثل في:** 1- بيع المرابحة يتضمن بيع الإنسان (البنك) ما لا يملك و الذي نهى عليه الرسول صلى الله عليه و سلم و تم الرد عليها بأن البنك لا يعرض أن يبيع شيئا و إنما يتلقى طلبا بالشراء من العميل حيث لا يقوم بتوقيع العقد إلا بعد تملكه السلعة و تحمله المخاطرة، 2- تعتبر هذه المعاملة بيعتين في بيعة واحدة التي نهى الرسول عليها " من باع بيعتين فله أوكسهما أو الربا" و الالتزام بالوعد جعلها عقدا فأصبحت بيعتان في بيعة و قد رد عليها أو البنك يقوم بشراء السلعة و تملكها أولا ثم بيعها للآمر بالشراء، 3- عدم صحة الالتزام بالوعد و قد رد عليها أن الالتزام بالوعد يحقق استقرار المعاملات و يضمن الحقوق كما يمكن للبنك الاستغناء عن الالتزام بالوعد بالشراء و استبداله بحق الخيار في عقد الشراء الأول و هو أن يترك البنك لنفسه خيار إمضاء عقد البيع أو فسخه خلال مدة معينة تكون كافية لمعرفة مدى جدية التعامل الأول (الأمر بالشراء)، فإن تراجع هذا الأخير أمكن ذلك البنك من أن يعيد السلعة إلى بائعها الأول، فتتحقق الحماية التي كان سيوفرها له الوعد بالشراء.

[1]- راجع: - فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 137 و ما بعدها؛

- حسن بن منصور، **البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، باتنة، الجزائر، ط1، 1992، ص ص 34-35.

- أن يكون الثمن الأصلي معلوماً للعميل لأن المرابحة بيع بالثمن الأول متضمنا المصاريف مع زيادة ربح؛

- أن يكون الربح معلوماً سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معيّنا؛

- أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً فلا يجوز بيع المرابحة لأن ما يبنى على فاسد فهو فاسد؛

- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال (المثليات) كالأوراق النقدية بأنواعها و المكيلات و المعدودات فإذا كان كالعروض فلا يجوز بيعه مرابحة؛

- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها للعميل؛

- يجوز للعميل رد السلعة إذا تبين فيها عيب خفي بالإضافة إلى شروط أخرى و هي أن لا يزيد البنك الإسلامي أي مبلغ في حالة تأخير المشتري على السداد بعذره و أن تكون مواصفات السلعة محددة و معروفة.

3- أنواع المرابحة: تنقسم المرابحة إلى[1]:

أ-المرابحة البسيطة: (بدون الآمر بالشراء) و تفيد بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول و زيادة ربح.

ب-المرابحة المركبة (للآمر بالشراء): هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك الإسلامي مثلاً) بأن يشتري سلعة معينة و محددة بمواصفات، و يعده بأن يشتري منه بربح معين، و يسمى من يريد السلعة الآمر بالشراء، أما الطرف الآخر (البنك الإسلامي) يسمى المأمور بالشراء أو البائع، هذا و قد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالاً أو مقسطاً أو مؤجلا .

هذا البيع تقوم به البنوك الإسلامية و يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمار حيث يزيد على 90% من إجمالي التمويل الممنوح، و نلاحظ أن هذه الصيغة تحتوي على ثلاث معاملات بعد طلب الشراء هي:

- وعد الشخص الطالب للسلعة بالشراء من البنك مرابحة (بين المشتري الطالب و البنك)؛

- عقد شراء السلعة بين البنك و التاجر المالك للسلعة المطلوبة (بين البنك و البائع و المالك)؛

- الواعد بالشراء و البنك مرابحة (بين المشتري و الطالب و البنك).

و نميز نوعين من المرابحة للآمر بالشراء[2]:

[1]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص ص 301- 303.

[2]- فتيحة عقون، مرجع سابق، ص 62.

- **المرابحة الداخلية (المحلية)**: و هي قيام البنك بشراء و بيع السلع المحلية مرابحة بناءا على طلب العميل الآمر بالشراء.

- **المرابحة الخارجية (الدولية)**: و هي قيام البنك بشراء السلع من الخارج من المصدر الذي يحدده العميل وفق المواصفات التي يطلبها ثم حيازتها و بيعها للتاجر المستورد بثمن و ربح متفق عليه مسبقاً، و ممارسة هذا النوع من البيوع لما له من إقبال كبير من المجتمعات العربية و الإسلامية التي تتحدى التعامل الربوي.

ثانيا– صيغة بيع السَلَم

1–تعريفها : لغة : السَلَم من التقديم والتسليم ، وأسْلَم الشيء إليه بمعنى دفعه له و يعني السلف أي تقديم و تسليم المال، و هذا يعني أنه بيع آجل إلا أن المؤجل هو السلعة المباعة[1] .

اصطلاحا : هو بيع آجل بعاجل : أي يحصل المصرف على ثمن السلعة المتفق عليها مع المشتري لكن تسليم السلعة لهذا الأخير يكون بعد أجل مسمى[2]، عكس البيع الآجل الذي يتم فيه تسليم البضاعة مع تعجيل الدفع .

2– شروط بيع السَلَم: لكي يتم بيع السَلَم صحيحا يجب توفير فيه الشروط التالية[3]:

أ– ما يتعلق بمقابل البيع (الثمن):

- أن يكون المقابل (رأس المال) معلوم التمويل (بالكيل والوزن والنوع أو العد إن كان قابلا للتقدير) أو متصف بالصفة إن كان المقصود منه الصفة؛
- أن يسلم المقابل للبائع (البنك عادة) في مجلس العقد و لا يجوز تأجيله لمدة طويلة؛
- لا يمنع في تأجيل الدفع والبضاعة معا.

ب– ما يتعلق بالمسلم فيه (البضاعة):

- أن تكون البضاعة منضبطة بصفاتها من حيث الجنس والنوع والجودة ولا تحتمل الجهالة حتى تصبح محل نزاع؛
- أن تكون البضاعة معلومة القدر بالكيل أو الوزن أو العدد والنوع، أو بأي وحدة قياس حسب نوع البضاعة؛
- أن يكون أجل ومكان التسليم معلوماً محدداً، و تكون البضاعة موجودة في حلول أجل التسليم؛
- أن لا تشترك البضاعة مع الثمن في علّة ربوية فلا يجوز استلام تمر بالتمر مثلا إلاّ بالتماثل والتقلص في الحين و هو ما لا يمكن لأي بضاعة و الثمن يجب أن يتحد القدر في بيع السَلَم.

3– أنواع بيع السَلَم : ينقسم السَلَم إلى نوعين :

---

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 331.

[2]- جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النشر، الجزائر، 1996، ص 127.

[3]– المرجع نفسه.

أ- **السَلَم العادي** : أو الأصلي وهو التعريف الاصطلاحي السابق للسَلَم ؛

ب- **السَلَم الموازي** : وهو إبرام المشتري عقد سَلَم أخر يكون فيه البائع لبضاعة اشتراها بالسَلَم الأول وبالمواصفات ذاتها دون أي ربا بين العقدين ، فيصير المشتري بالسَلَم الأول هو البائع المسلم إليه في السَلَم الثاني من غير ربطه بالسَلَم الأول و هذا سبب تسميته بالموازي.

ثالثا- صيغة الإستصناع

1- تعريفها: لغة: كلمة الإستصناع تعني شراء ما يصنع وفقا للطلب، و هو من الفعل صنع أو من الصناعة كما جاء في قوله تعالى ﴿ صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾ (سورة النمل الآية 88)[1].

اصطلاحا: ما يشاع عند الجمهور الإستصناع سَلَما ، أما عند الحنفية فهو عقد مستقل عن السَلَم ، و عرف بطرق كثيرة منها: عقد يشترى به في الحال شيئا مما يصنع صنعًا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد[2]، ويسمى المشتري مستصنعا والبائع صانعا ، والشيء محل العقد مستصنعاً والعوض يسمى الثمن.

2- شروط الإستصناع[3] :

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره و وأوصافه المطلوبة؛

- أن يكون الإستصناع في الأشياء المتعامل فيها بين الناس لأنه ما لا يجري عليه التعامل بين الناس لا يصح فيه الإستصناع بل يدخل في السلم وتطلق عليه أحكامه وشروطه؛

- أن يكون العمل والعين من الصانع، أما إذا كان منه العمل والمواد الخام من المستصنع فهي إجارة ويسمى إستصناعا؛

- لا يلزم في الإستصناع دفع الثمن وقت التعاقد، بل يجوز تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة، و يجوز أن يتضمن العقد شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة؛

-أن يحدد فيه الأجل: وكان محل خلاف بين الفقهاء لكن أكد مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة المؤتمر السابع بجدة في 1992 على ضرورة تحديد الأجل في عقد الإستصناع واعتباره شرطا لرفع الجهالة بالأجل واستعجال الطرف الآخر.

[1]- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 68.

[2]- أحمد سليمان خصاونة ، مرجع سابق ، ص 91.

[3]- المرجع السابق، ص ص 91-92.

3- أنواع الإستصناع: يمكن أن نقسم الإستصناع إلى نوعين :

أ- الإستصناع الأصلي : وهو الذي يتم بين طرفين في عقد واحد والمشار إليه سابقا، ويمكن أن يكون للإستصناع الأصلي دوراً رئيساً في استثمارات البنوك فقد يكون المصرف مستصنعا أو صانعا كما يلي[1]:

قد يكون مستصنعا أي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة وقد يموّل البنك هذه العملية من ماله الخاص أو من أموال المودعين، والمصنوعات تمنح ملكًا للبنك يتصرف فيها بالبيع أو التأمين أو غيره، وقد يكون البنك صانعا، بأن تطلب منه الشركات منتجات صناعية معينة، و يقوم من خلال ما يمتلكه من شركات أو مصانع بإنتاج تلك المصنوعات أو يقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات وقد يتحول المصرف إلى سمسار أو وسيط.

ب- الإستصناع الموازي : وهو الذي يتم بين ثلاثة أطراف في عقدين منفصلين عن بعضهما البعض، حيث يدخل البنك كوسيط بين الصانع الأصلي و المستفيد النهائي ، ويأخذ هامش ربح يتمثل في الفرق بين السعر الذي يدفعه للصانع والسعر الذي يبيع به للمشتري النهائي.

رابعا- صيغة الإجارة

1- تعريفها لغة : اسم للأجرة وهي كراء الأجير[2].

اصطلاحا : الإجارة و التي يمثلها الإيجار الذي يدفع مقابل الأصل المؤجر، هي المقابل أو الثمن مقابل المنفعة التي يحصل عليها المستأجر من الأصل طيلة فترة استئجاره و استخدامه[3]، و هي تمليك منافع شيء مباح مدة بعوض.

2- أنواع الإجارة :

أ- التأجير التشغيلي : في هذه الحالة يتقدّم المستأجر إلى البنك الإسلامي لتأجير أصل ما لمدة محدّدة للقيام بعمل محدّد، ثم يسترد المؤجر (البنك الإسلامي) الأصل لتأجيرها مرة أخرى لشخص أخر، وهذا العمل يقيم بأنه عملية تجارية أكثر منها مالية و من أمثلة هذه الأصول: تأجير السيارات، المعدّات الإلكترونية، وتأجير العمارات والتأجير التشغيلي له خصائص معينة نذكر منها:

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع السابق، ص 95.

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 393.

- البنك مسؤول عملياً عن جمع النفقات عن الأصل من صيانة وتأمين أو ضرائب أو غير ذلك؛

- يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصول المؤجرة.

وفي العادة لا تكون للمستأجر في هذا النوع من التأجير فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد، وذلك أن التأجير التشغيلي خدمة معينة يقدمها صاحب الأصول إلى المستأجر.

ب-التأجير التمويلي : المقصود به شراء المعدّات أو الأصول والقيام بتأجيرها للعملاء أو الشركات، نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية على اعتبار ذلك من أبواب تحويل مشروعات العملاء، وللتأجير التمويلي ثلاثة أشكال[1] :

– **تأجير بشرط البيع**: هذا النظام يدل على اسمه، اتفاقية إيجار مرتبطة بوعد من طرف العميل (عميل البنك) بشراء تلك الأجهزة والمعدّات المؤجرة إليه؛

– **الشراء مع التأجير للبائع** : وتتبع هذه الصيغة في التمويل الشركات المحتاجة إلى السيولة وذلك ببيع معدّاته إلى بنك لقاء ثمن نقدي بنفقات عليه، وتتصرف فيه الشركة بما يحقق لها السيولة المطلوبة دون أن تفقد الاستفادة من المعدّات التي باعتها، إذا تستأجرها من البنك مقابل أجرة معلومة؛

– **التأجير المباشر (أو العادي)** : ويتمثل في العمليات التأجيرية العادية بين البنك الإسلامي كمؤجر و علاقته بالمستأجرين، والتي تنتهي عادة بانقضاء مدة العقد بإعادة الأصل بعد الانتفاع به إلى المؤجر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نبرزها في النقاط التالية:

- يعتبر الاقتصاد الصناعي (منهج التحليل الذي تقوم عليه هذه الدراسة) أساسا للإستراتيجية، من خلال قيامه بدراسة سلوك المؤسسات الناشطة في الصناعة، هذه الصناعة التي تتميز بهيكل سوقي معين من أجل تحقيق مستويات عليا من الأداء؛

[1]- جميل أحمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية – دراسة نظرية و تطبيقية (1980م–2000م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص 156-157.

- أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية سواء كان في العالم الإسلامي أو في النطاق الدولي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك من خلال التنامي المتزايد في الحصة السوقية و ارتفاع أداء و حجم ائتمان المصرفية الإسلامية، و وفقا لمنهج التحليل السابق سعت العديد من البنوك على المستوى الدولي إلى إستراتيجية الاعتماد على الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- تعتبر الأسباب الرئيسة التي أدت بالبنوك التقليدية إلى تبني الصناعة المصرفية الإسلامية إلى أسباب تجارية تتمثل في السعي إلى تحقيق الأرباح باعتبار أن المنتجات الإسلامية أكثر مردودية بنظيرتها التقليدية، و أسباب غير تجارية (دينية) و هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تداعيات الأزمة العالمية التي أظهرت خاصية هذه المنتجات و ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي ، و الطبيعة التنموية لهذه المنتجات؛
- تتمثل المنتجات المصرفية الإسلامية أو الصيغ المصرفية الإسلامية في المشاركة و المضاربة و المرابحة و الإجارة والإستصناع و السَلَم والمزارعة و المساقاة التي أصبحت تشكل جانبا مهما من العمليات المصرفية الدولية، و عامل جذب لكثير من المستثمرين و المتعاملين وأصبحت تمثل بديلا أخلاقيا و عمليا لا تقدمه البنوك التقليدية.

تمهيـــــــــــــــد

يتميز النشاط البنكي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع و التعدد في المنتجات و الخدمات لذا تعرف البنوك بأنها مؤسسات متعددة المنتجات ،كما يتميز مجال نشاطها بالتغير و التجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة...) أو على مستوى البيئة الخارجية و المحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد...)، لذا يعتبر دراسة الأداء و تقييمه في المؤسسات البنكية عملية أساسية و ضرورية لنشاط البنك لمواجهة التغيرات و التحديات المستمرة ، خاصة في ظل تبني إستراتيجيات جديدة تسهم بشكل أو بآخر في تحسين الأداء، و من بين السلوكات الإستراتيجية التي تشهدها الساحة البنكية العالمية في الوقت الراهن اعتماد البنوك التقليدية لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كسلوك رائد للتأثير على أدائها.

و من أجل التعرف أكثر على هذا التوجه الإستراتيجي وتأثيره على الأداء في البنوك التقليدية و الاقتصاد بشكل عام، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** نظم تقييم الأداء في البنوك.
- **المبحث الثاني:** مؤشرات قياس الأداء في البنوك و العوامل المؤثرة فيها.
- **المبحث الثالث:** اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كإستراتيجية لتمييز الخدمات البنكية.
- **المبحث الرابع:** تأثيرات إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية والاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: نظم تقييم الأداء في البنوك

تكتسب عملية دراسة و تقييم الأداء في البنوك أهمية بالغة لما تحضى به هذه المؤسسات من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية، من خلال دورها المتميز في توفير الموارد المالية و تأدية مختلف الخدمات البنكية لقطاعات الاقتصاد القومي لدفع عملية التنمية أولا، و ثانيا لدور عملية التقييم في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له، و التي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي المهم لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المطلوبة.

المطلب الأول: ماهية الأداء

أولا – مفهوم الأداء

يستخدم مصطلح الأداء performance على نطاق واسع في ميدان الأعمال، و رغم ذلك يبقى من الصعب إعطاء تعريف محدد و بسيط له ، لأنه ينتمي إلى المصطلحات متعددة المعاني أو كما يسميها Annick Bourguignon بالكلمات الحقائبية " les mots valises " أو الكلمات الإسفنجية "les mots épongés " و تعني أنها قد تتوافق مع كلمات كثيرة كما أنها تحمل تفسيرات واسعة ، هذا ما يبين أن فكرة الأداء تبقى غامضة بفعل استخداماتها في عدة ميادين سياسية واجتماعية و إدارية أما في مفهوم الممارسة فهو مفهوم متعدد الأبعاد[1].

لغة: أصل كلمة الأداء اللغوي هو من الانجليزية to performe وتعني[2]: نتيجة محصلة من طرف فرد أو مجموعة أفراد بعد بذل جهد معين ، ويتم الحكم عليه بالأمثل ، الجيد ، الكفء...

اصطلاحا: يعرف الأداء " بأنه انعكاسا للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية و المادية، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"، و يتبين من خلال هذا التعريف بأن مفهوم الأداء يربط بين أوجه النشاط (المدخلات و الوسائل المستخدمة في إنتاج المخرجات) والأهداف (المخرجات) التي تسعى المنظمة لتحقيقها.

و يعبر الأداء على الأعمال المنجزة من قبل الشركة في ضوء تفاعلها مع مجالات بيئتها الداخلية والخارجية[3].

---

[1]- الصالح حيلح، **أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين – دراسة حالة مجمع صيدال–** , رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر, 2006/2004، ص 126.

[2]– المرجع نفسه.

[3]- قاسم نايف علوان و سالمة محمد الفيتوري، تأثير الإنفاق على رأس المال المعرفي في أداء الشركات النفطية الليبية، **مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 11/10 نوفمبر 2009، ص 7.

و يمكن التعرف على مفهوم الأداء عن طريق قياس درجة انحراف ما أنجز فعلا من الأهداف المخطط لها عن ما خطط له من هذه الأهداف، وأحيانا عن طريق قياس ما تحققه المنشأة من هدف معين مقارنة بالحد الأدنى المقبول من هذا الهدف، أو مقارنة بالمستوى الأمثل من الهدف الذي تسعى إليه المنشأة[1] .

ويلخص كل من Carla Mendoza ,Pierre Bescos مفهوم الأداء في البعدين التالين[2]:

- الأداء هو كل وفقط ما يساهم في تحسين الثنائية قيمة _ تكلفة، فليس من الضروري حسبهما أن نسمي أداء ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها؛

- الأداء هو كل و فقط ما يساهم في بلوغ الأهداف الإستراتيجية، أي الأهداف ذات المدى المتوسط و البعيد.

إن هذا التعريف يستند على مفاهيم القيمة و التكلفة و إستراتيجية المنظمة، حيث تتمثل القيمة في الحكم الذي يتبناه السوق (*الزبائن*) على منفعة خدمات و منتجات المنظمة، هذا الحكم الذي يتجسد من خلال أسعار البيع، الكميات المباعة، حصة السوق، الأرباح، صورة العلامة،أما التكلفة فهي الموارد المستهلكة (*مالية و بشرية*) لإنتاج المنتجات و الخدمات، في حين أن الأهداف الإستراتيجية هي الرهانات التي اختارت المنظمة العمل لبلوغها.

و يرتبط الأداء ارتباطا وثيقا بالقدرة التنافسية والمتوقع حاضرا ومستقبلا، ويعبر عن " قدرة المؤسسة على الاستمرار بالشكل المراد في سوق تنافسية متطورة، أي بتحقيق الكفاءة والفعالية معا في نفس الوقت "[3].

من خلال استعراض المفاهيم السابقة عن الأداء يمكن النظر إليه على أنه مستوى قدرة منظمة الأعمال على استغلال مواردها و قابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعة من خلال أنشطتها المختلفة، و وفقا لمحاور تلائم المنظمة وطبيعة عملها و في ظل بيئتها الخارجية، و يعتبر هذا التعريف متكاملا من وجهة نظرنا كونه يشمل بعدي ***الكفاءة*** (استغلال الموارد المتاحة) ***و الفعالية*** (تجسيد الأهداف المسطرة) كما سنرى لاحقا.

ثانيا– الفرق بين الأداء و بعض المفاهيم القريبة منه : إن مفهوم الأداء غالبا ما يختلط مع بعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه، إلا أنه و رغم ذلك يوجد بينها و بين الأداء اختلاف و لعل من أهمها ارتباطا بالأداء: الفعالية، الكفاءة... لذلك و قصد تحديد أدق لمفهوم الأداء سنحاول إبراز الفرق بينه و بين كل من هذه المصطلحات.

---

[1]– أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق ، ص 210.

[2]– الصالح جيلح، مرجع سابق ، ص 127.

[3]– سايحي الخامسة، **تأثير المنافسة في القطاع على أداء المؤسسة– دراسة حالة شركة موبيليس الجزائر**–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 46.

1- الفعالية (L'efficacité) : عرف Etzioni الفعالية بأنها " الدرجة التي تدرك بها و تحقق بها المنظمة أهدافها" ويستخدم هدف البقاء كشرط مهم لنجاح المنظمة و كمعيار للفعالية[1]، و بتطبيق هذا المفهوم في المجال البنكي، نجد تعريف طارق طه الذي يعرفها بأنها " درجة اقتراب المصرف من هدفه، حيث أنه كلما أدى الأداء إلى اقتراب البنك من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه كلما كان ذلك مؤشرا على زيادة فعالية النشاط المصرفي[2].

و من هنا يتبين أن الفعالية هي مسألة تحقيق الأهداف المسطرة بصرف النظر عن الإمكانيات المستخدمة والمجهودات التي بذلت للوصول إليها، فالمهم في الفعالية هو النتائج و ليست النشاطات أو الجهود المبذولة، لذلك ينظر إلى الفعالية من زاوية الأهداف الموضوعة و ليس الموارد المستخدمة (فعل الأشياء الصحيحة) ، فمثلا إذا حققت المنظمة معدل الأرباح الذي سطرته كانت فعالة، و إذا أنتج العامل عدد الوحدات المطلوبة منه كان فعالا، و يمكن التعبير عن الفعالية بالعلاقة التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الأهداف المسطرة}} = \frac{\text{المخرجات المحققة}}{\text{المخرجات المسطرة}}$$

2- الكفاءة (Léfficience) : تعرف الكفاءة على أنها القدرة على تقليل الوسائل المستعملة للحصول على النتيجة المطلوبة، أي أنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، و من هنا يمكن الاستنتاج أن كفاءة النشاط تشير إلى العلاقة بين مدخلاته و مخرجاته بحيث[3]:

- إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو؛
- تحقق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو؛
- تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات ،كان ذلك مؤشر على ارتفاع الكفاءة.

و يمكن التعبير عن الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الموارد المستخدمة}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

3- الفرق بين الفعالية و الكفاءة : هناك ارتباط بين الفعالية و الكفاءة، لكن هذا لا يعني أنهما مترادفان فيمكن التمييز بينهما في أن الأولى مصطلح يتعلق بتحقيق الأهداف يعني التأكد من أن استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات و الأهداف المرجوة، أما الثاني فهو إنجاز النتائج المحددة (المخرجات)بأقل استخدام الموارد(المدخلات).

---

[1]- مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة (الهيكل و التصميم)**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2005، ص 42.

[2]- بويوسف فوزية، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية – دراسة حالة البنك الخاص Société Général و البنك العامCNEP –** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008 ، ص ص 56-57.

[3]- المرجع نفسه.

و يمكن القول أن الكفاءة تعتبر أحد العناصر الهامة لتحقيق الفعالية و هذا ما جعل الكثير من الدراسات تنظر إلى الفعالية كمتغير تابع لعدد من المتغيرات المستقلة منها استخدام أقل الموارد لتحقيق الأهداف المسطرة أي الكفاءة.

هذا و قد لا تكون الكفاءة شرطا لتحقيق الفعالية، حيث أن المنشأة قد تحقق أهدافها دون أن تكون كفءة أو العكس لهذا تبحث الإدارة دائما التوفيق بينهما هذا الأمر الذي يتطلب تنسيق ومواءمة ثلاث قضايا أساسية:

- الأهداف؛
- مدى ملاءمة الوسائل المستخدمة لإنجاز الأهداف؛
- النتائج المحققة، و مدى قربها و بعدها عن الأهداف المحددة و تناسبها مع الوسائل المستخدمة.

و يمكن أن نلخص هذه العلاقة في مصفوفة الفعالية و الكفاءة المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): مصفوفة الفعالية و الكفاءة

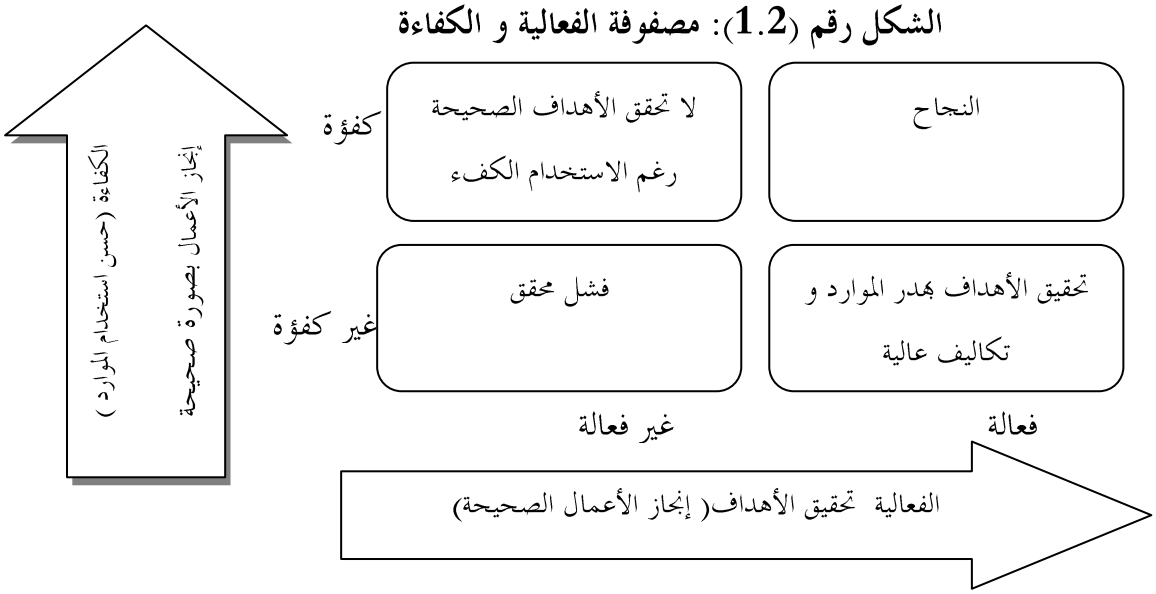

المصدر: وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 49.

و في ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك فروق لا يمكن إغفالها بين المصطلحين، غير أنه يمكن إعتبار مفهوم فعالية النشاط المصرفي أوسع و أشمل من الكفاءة المصرفية، ففعالية البنك تأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل الداخلية و الخارجية، أما مفهوم الكفاءة فغالبا ما يركز فقط على العمليات الداخلية للبنك، لأنها تعبر عن مدى قدرة هذا الأخير على تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات[1].

[1]- بويوسف فوزية، مرجع سابق، ص 57.

4-الأداء و علاقته بالفعالية و الكفاءة: من خلال ما سبق الإشارة إليه يمكن تعريف الأداء انطلاقا من البعدين معا (الفعالية و الكفاءة) بأنه " **العلاقة بين النتيجة و المجهود**"[1] و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.2): الأداء من منظور الفعالية و الكفاءة

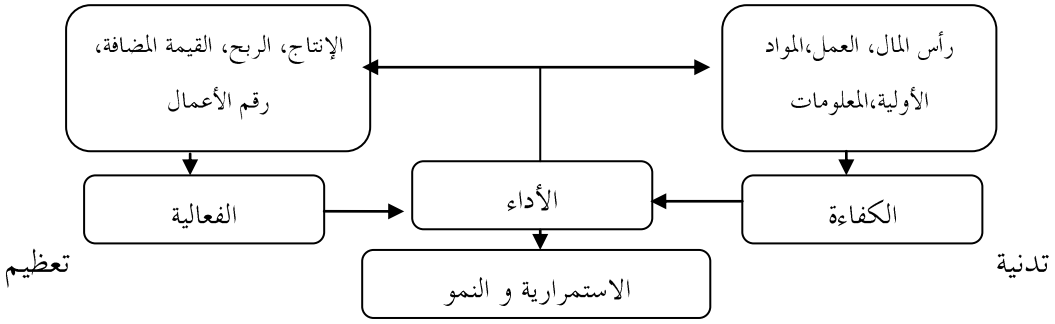

المصدر: المرجع نفسه.

ثالثا- أنواع الأداء

يمكن عرض أنواع الأداء حسب معايير مختلفة هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، فكل معيار يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة و التي يمكن عرضها مختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2) : أنواع الأداء

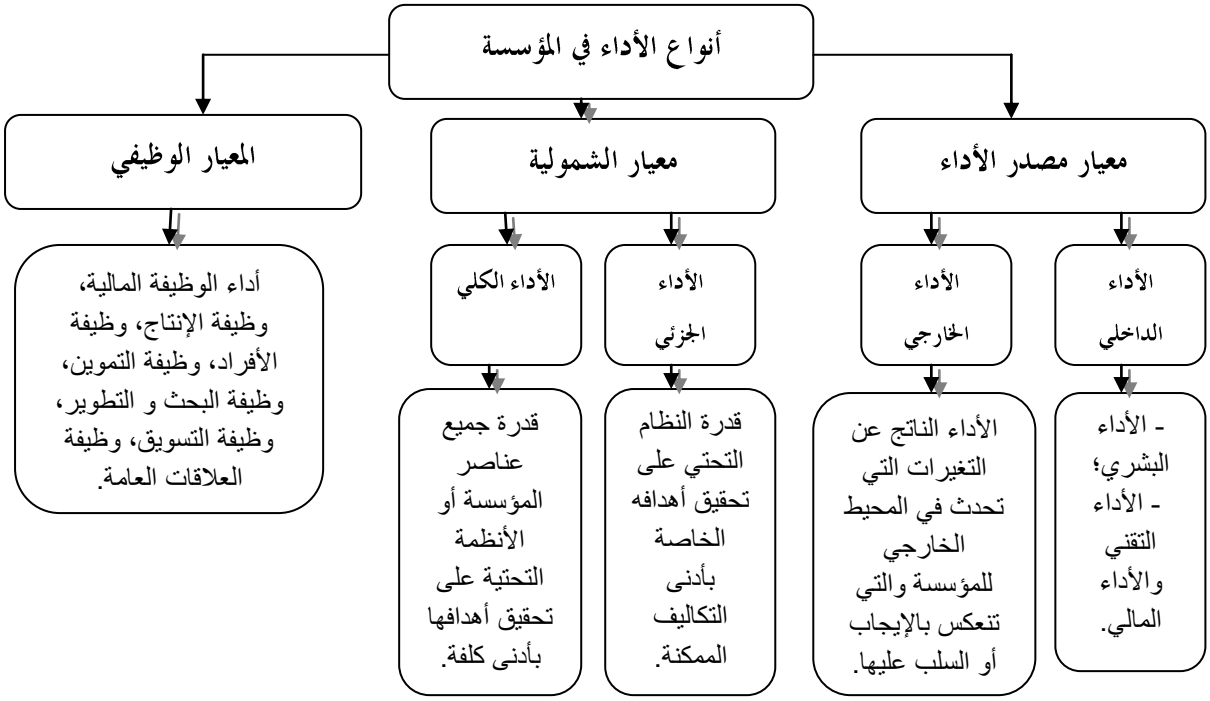

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سايحي الخامسة، مرجع سابق، ص ص 50- 54 .

[1]- عبد المليك مزهودة، الأداء بيـــن الكفاءة والفعالية – مفهوم وتقييـــم- ، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2000، ص 88.

رابعا– العوامل المؤثرة على الأداء : هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المنشأة قد يكمن البعض منها في داخل المنشأة و البعض الآخر من خارجها، و منها ما هو ضمن السيطرة و منها ما هو خارج السيطرة، و يمكن أن ندرجها ضمن النقاط التالية[1]:

1– حجم المنشأة: الذي يعد انعكاسا لحجم الموارد المتاحة لها، و يمكن للمنشآت كبيرة الحجم تحقيق نتائج أكبر كونها تملك طاقة إنتاجية أكبر تزيد من قدرتها على توليد مبيعات أعلى، و نسب ربحية أعلى و بالتالي هناك ***علاقة إيجابية بين حجم المنشأة و ربحيتها***.

2– التكنولوجيا: إضافة إلى حجم المنشأة تعتبر التكنولوجيا من بين المحددات المهمة المؤثرة في أداء المنشأة، فهي تحدد الطريقة التي تستخدمها لتحويل المدخلات إلى مخرجات، و عليه التأثير في إنتاجية المنشأة حيث كلما ارتفعت كلما تطلب ذلك استثمار أكبر لرأسمال المنشأة، و كلما ازدادت الكفاءة في تحويل المدخلات إلى مخرجات فإن هذا سيقلل من الكلفة و يزيد من الربحية.

3– العوامل البيئية: إن العوامل البيئية المؤثرة في الأداء عديدة، و من بينها القطاع الذي تعمل فيه المنشأة في إطاره والذي بدوره يعتمد على متغيرين:

أ– المبيعات: الذي يشير إلى طبيعة و مستوى النشاط الاقتصادي داخل القطاع، و هو أيضا انعكاس لمستوى النجاح فيه، فكلما ارتفع مقدار المبيعات ارتفع أيضا مستوى ربحية المنشأة و ارتفع معه أسعار الأسهم؛

ب– التركز الصناعي: الذي يعتمد على المنافسة القطاعية التي تعكس درجة اعتمادية المنشأة داخل القطاع على المتغيرات البيئية ، أي أن المنشآت ذات المنافسة القطاعية الضعيفة يفترض أن تكون أقل تأثيرا بالتغيرات البيئية و أكثر انسجاما مع بعضها، إضافة إلى أن درجة التركز تعتمد على سلوك و أداء أعضاء المنشاة من حيث كيفية أو وضع أو صياغة الإعلان، تحقيق الإبداع مما يؤثر على أداء المنشأة.

4– النجاح الإداري: المرتبط بعدة مداخل تسعى الإدارة إلى تحقيقها وصولا إلى أداء جيد للمنشأة ، فالمبيعات المحققة من طرف المنشأة يعد العامل الحاسم و المؤثر في مقدار التعويض المدفوع للعاملين مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وبالتالي ارتفاع مستوى أدائها، إضافة إلى العلاقة التي تربط الأفراد داخل المنشأة المقسمة إلى أقسام مختصة بأعمال معينة فمن الطبيعي أن تربط بين أعضاء كل قسم علاقة وثيقة من المحتمل أن تكون لها تأثير على أداء المنشأة.

[1]– بويوسف فوزية، مرجع سابق، ص ص 57-58.

المطلب الثاني: ماهية قياس و تقييم الأداء

جرت العادة على استعمال كلمتي ***القياس والتقييم*** بمفهوم واحد دون تمييز، ولكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء، لذلك سوف نحاول التمييز بين المصطلحين فيما يلي:

أولا– مفهوم قياس الأداء: يعرف قياس الأداء على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة ***و توثيقها*** و لا سيما الجوانب المتعلقة بسير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقا[1]، و توفر ***مقاييس الأداء*** للمنظمة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، فهي إذن أداة تساعد على فهم و إدارة و تحسين عملياتها ، وليس هناك اتفاق عام ومحدد عليه سواء من حيث العدد أو الأهمية ولكن نستطيع أن نميز مؤشرات تكررت في دراسات العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات في الصناعة وهي الربحية، الكفاءة، التطور التقني، الإنتاجية الحصة السوقية ... و هذا ما سنراه بالتفصيل في المبحث الثاني.

ثانيا– مفهوم تقييم الأداء

1–تعريف تقييم الأداء

على الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء، إلا أنه وردت مفاهيم عدة و مختلفة لهذه العملية نذكر منها: تعرف عملية تقييم الأداء بأنها" العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية و الجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف و إنجاز معدلات الأداء المستهدفة"[2].

و يحدد مفهوم تقييم الأداء بأنه قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، و معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل[3].

أما على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة و نقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة الأصول و خصوم المصرف[4].

---

[1]- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 69.

[2]– سيد محمد جاب الرب، **إستراتيجيات تطوير و تحسين الأداء – الأطر المنهجية و التطبيقات العملية** –، مطبعة العشري، جامعة قناة السويس، مصر، ط1، 2009، ص51.

[3]– مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007، ص 31.

[4]– محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، العدد 3، مارس 2005، ص90.

و عليه فإن عملية تقييم الأداء هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية المتحققة بالأهداف المرسومة مسبقا بدقة و موضوعية، إضافة إلى إيجاد الحلول اللازمة لتلافي هذه الانحرافات بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلا و تحسين تنفيذ النشاطات المختلفة في الوحدة الاقتصادية إما عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة لتنفيذ هذه العمليات و اختيار أسلمها، أو بالترشيد العملي لنظام التقييم المطبق أو بكليهما.

من خلال ما سبق نستنتج أن ***القياس يختلف عن التقييم***، فالقياس يتم عند التنفيذ أي قياس النتائج بمعنى المستوى الفعلي للأداء، أما التقييم فيمثل الفرق بين الهدف والقياس، إضافة إلى أن القياس يوضح فقط الجانب الكمي للظاهرة المدروسة لكن التقييم إثراء لهذا القياس أي يوضح وضعية هذه القيم المقاسة لتمكن المؤسسة من أخذ صورة سريعة عن حقيقة النشاط الحالي لتقييم مدى تقدم أدائها مع وجوب المقارنة داخليا ومع المؤسسات الأخرى[1].

2- طرق تقييم الأداء: تعتبر عملية تقييم الأداء ضرورية لأنها تمكن المؤسسة من أخذ صورة سريعة عن حقيقة النشاط الحالي، لتقييم مدى تقدم أدائها مع وجوب المقارنة داخليا ومع المؤسسات الأخرى بواسطة عناصر التقويم هي: [2]

- مقارنة الأهداف المبرمجة بالأهداف المحققة؛
- مقارنة الأداء الحالي مع أداء الفترات السابقة؛
- مقارنة النتائج المحققة مع المعيارية؛
- المقارنة مع متوسط الصناعة؛
- مقارنة أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات الأخرى؛
- مقارنة أداء المؤسسة مع أداء أحسن مؤسسة في القطاع، وهي ما يسمى طريقة BENCH MARKIN (الرائد) حيث تساعد قيادة المؤسسة نحو التحسن والتطوير السريع.

ويعتبر المقياسان الأخيران من أهم النماذج التنافسية المستخدمة لتحسين الأداء، والتي تهدف أساسا إلى البحث عن الممارسات الأفضل للأداء، وإن استطاعت المؤسسة تأديتها تحسنت تنافسيتها وأدائها ولهذا النموذج عدة فوائد عند تطبيقه منها [1]:

[1]- إلهام يحياوي و نجوى عبد الصمد، مؤشرات تقييم الأداء التجاري بالتطبيق على شركة الاسمنت الجزائرية، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،11/10 نوفمبر 2009، ص 2.

[2]- المرجع نفسه.

- التوجه أكثر نحو الزبون من خلال إشباع حاجاته والرد على توقعاته؛

- معرفة المؤسسة لأفضل مؤهلاتها وعناصر قوتها وضعفها من خلال إجراء عملية التحليل الداخلي مما يكشف عن مصادر امتلاك الميزة التنافسية؛

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة وضمان تنافسية أعلى على المدى الطويل.

ثالثا- أهداف تقييم الأداء في البنوك[2]: تهدف عملية تقييم الأداء في البنوك إلى مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا كما و نوعا و ضمن الخطة المرسومة و المدة المحددة لها، و يتم ذلك بالاستناد إلى البيانات و المعلومات المتوفرة عن سير الأداء؛

- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط البنك و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و العمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛

- بيان مدى كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة بالصورة المثلى و تحقيق أقصى عائد ممكن و بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة، و بالتالي القدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

- تحديد مسؤولية الأقسام و الفروع المختلفة في البنك للكشف عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يمارسه البنك ، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع و هذا بدوره يسهل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك؛

- توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها و يمكنها من إجراء المتابعة الشاملة و المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل و المتناسق؛

- إظهار المركز الإستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للبنك.

---

[1]- سايحي الخامسة، مرجع سابق، ص 71.

[2]- راجع - نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص ص 29- 31؛
- كاضم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 251.

المطلب الثالث: مداخل تقييم الأداء

اختلف الكتاب و المنظرين في توجهاتهم نحو تحديد مجالات الأداء، إلا أن Venkatraman et Ramanujan حددا مجالات أداء الأعمال في ميادين و مجاميع محددة تعد الأفضل و المتمثلة في[1]:

أولا– المداخل المالية لتقييم الأداء

1–تعريف الأداء المالي: يعتبر الأداء المالي الهدف الأهم للمنظمة في عمليات تقييم الأداء، و يعبر Hurt Morgan أن الأداء المالي المتفوق يعد الهدف الأساسي للمنظمات و أن الأهداف الثانوية يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال الأداء المالي المتفوق، و يستند مفهوم الأداء المالي إلى عملية التحليل المالي التي تعد أداة معاصرة لتقييم الأداء و خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، حيث يمكن التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية و هيكل الصناعة و غيرها، و عوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية و مدى توفر الخبرة و المعرفة لدى المدراء[2].

كما أن التحليل المالي* لا يتم في إطار منعزل عن حدود البيئة المحيطة بالنشاط ، فالاستفادة منه لا بد أن تكون هناك معايير للمقارنة و قياس الأداء سواء كانت هذه المعايير خاصة بالمؤسسة أو بالسوق المحلي أو العالمي، حيث يمكن التعرف على ثلاث أنواع من المقارنة[3]:

- **تحليل الاتجاه العام (Tend Analysis)**: مقارنة النسب المالية لنفس المؤسسة و لسنوات متعددة و يوضح هذا التحليل اتجاه أداء المؤسسة؛
- **مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى مماثلة لها:** من حيث طبيعة العمل خلال فترة معينة ويوضح هذا التحليل الوضع التنافسي للمؤسسة؛

---

[1]- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 42.

[2]– المرجع السابق، ص 13.

* و يعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في القوائم المالية (**الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية**)، و التي يتم صياغتها في شكل نسب مالية ائتمانية يستفاد منها في تشخيص الأداء ، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن و نقاط القوة و الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة التي تؤثر في الربح.

[3]- راجع: – محمد محمود يوسف، **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 7؛

– مصطفى عبد السلام مسعود، مصطفى عبد السلام مسعود، **ربحية المصارف التجارية و العوامل المؤثرة فيها – دراسة حالة بعض المصارف الليبية**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004/2003، ص 180.

- **مقارنة النسب المالية للمؤسسة بمعيار الصناعة (Industry Standard):**أو بمتوسط النسب المالية للقطاع، ويوضح هذا التحليل وضع المؤسسة مقارنة بمتوسط القطاع البنكي.

2-أنواع المداخل المالية لتقييم الأداء في البنوك:

أ- مدخل النسب المالية: يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أقدم و أهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء المصارف التجارية و تقييمها، و النسب المالية أو المعدلات المالية أو المؤشرات المالية كلها تقضي المعنى نفسه[1]، فالنسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين تستهدف تبيان تطور معين لأرقام مالية متجانسة تفيد في المقارنة مع النسب المالية السابقة أو مع الأنماط الموضوعة، كما تفيد إدارة البنك في اتخاذ القرارات و رسم السياسات، هذه العلاقة يجب أن تكون واضحة و محددة و ذات دلالة تستطيع أن تقيس بها نقاط القوة و الضعف، كما يمكننا من إجراء المقارنات الأفقية كمقارنة نسب معينة من فترة مالية لأخرى أو مقارنات رأسية كمقارنة النسب المتناسقة بعضها ببعض وإيجاد معامل الارتباط بينهما[2]، و ليس هناك اتفاق بين الباحثين و المتخصصين على عدد النسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء و التي تبوب في تصنيفات عدة :مؤشرات الربحية، السيولة ، ملاءة رأس المال ومؤشرات توظيف الأموال.

ب- مدخل القيمة المضافة أو " **القياس المالي للإنتاجية** ": تعرف القيمة الاقتصادية المضافة كمفهوم بسيط على أنها عبارة عن النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة (أموال خاصة وديون)[3]، وتعد إنتاجية الوحدة النقدية من كافة الموجدات الثابتة وإنتاجية الوحدة النقدية من الشهادات المصرفية أو القروض من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك ضمن مدخل القيمة المضافة.

ثانيا- مداخل الفعالية لتقييم الأداء

ينظر إلى الفعالية التنظيمية من منطلقين داخلي و خارجي، فالفعالية ضمن البيئة الداخلية تقيم على أساس درجة تحقيق المنظمة للأهداف المتعلقة بحجم المبيعات، الحصة السوقية، الأرباح، أما ضمن البيئة الخارجية ففعالية المنظمة تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها و خدماتها و درجة إستعابها للتطور

---

[1]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 38.

[2]- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط19، ص ص 67-68.

[3]- صالح مفتاح و رزقي محمد، استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة – دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات- ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،10 /11 نوفمبر 2009، ص 4.

والإبداع التكنولوجي ومدى تحسسها للتقلبات الاقتصادية و قدرتها على اتخاذ ردود أفعال تجاهها، و تشمل مداخل الفعالية لتقييم الأداء على معايير رئيسة عدة لهذا التقييم و هي:

1- مدخل تحقيق الأهداف: و يرى هذا المدخل أن فعالية المنظمات تقوم من خلال مدى تحقيقها لأهدافها لا من خلال وسائلها[1].

2- مدخل النظم: يتم تقييم أداء البنوك وفقا لهذا المدخل من جانب قدرتها على الحصول على الموارد النادرة واللازمة لإدامة عملياته و نشاطاته المختلفة، و المرونة في التعامل مع المتغيرات البيئية و إمكانية التطور و مجابهة المنافسة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى المصرفية و غير المصرفية.

3- مدخل العمليات الداخلية: يهتم بتقييم العمليات و الأنشطة الداخلية للبنك و مقاييسه المتمثلة في:

- عمليات الإبداع و التجديد و التطوير لتقديم خدمات بنكية جديدة أو مطورة؛
- عمليات التشغيل الداخلية للبنك ؛
- عمليات خدمات ما بعد التسليم.

4- مدخل أصحاب المصالح: ينطلق هذا المدخل في تقييمه لأداء البنوك من خلال تقييم الآثار المباشرة و غير المباشرة لأداء البنك على جميع الجهات المستفيدة (أصحاب المصالح)، و الذي يفترض أنهم يتنافسون للحصول على موارد البنك كلا حسب احتياجاته و رغباته، مما يخلق نوعا من التعارض و لذا فإن تقييم الأداء حسب هذا المدخل ينطلق من قدرة البنك على إرضاء الجهات المستفيدة أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين و مصالحهم.

ثالثا- مداخل الكفاءة لتقييم الأداء: تعتبر الكفاءة بجانب الفعالية أهم محاور الأداء، فهي تمثل معيار الرشد في استخدام الموارد بشقيها الملموسة وغير الملموسة، و كذلك محاولة التوفيق بين الأهداف المسطرة و ما يتوافر لديها من موارد، فالمبالغة بإمكانية تحقيق الأهداف مع عدم كفاية الموارد المتوفرة يجعل المنظمة تعاني من إخفاقات حادة في مجمل أنشطتها و عملياتها[2].

المطلب الرابع: النماذج الحديثة لتقييم الأداء

[1]- مؤيد سعيد السالم، مرجع سابق، ص ص 44-45.

[2]- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

لقد أوضح كابلان وبروتون (Robert S.Kaplan David P.Norton) أنه لا يمكن للشركات أن تعتمد في قياس أداءها على مقياس واحد فقط وهو مؤشر الربحية ، يجب التحرك لتجاوز المقاييس المالية الملخصة للعمليات الصناعية إذا ما أرادت أن تحافظ على دورها الأساسي في التقييم و الرقابة ، وقد نتج عن ذلك التحرك ظهور عدة مقاييس أخرى للأداء خارج نطاق المؤشرات المالية محاولة إدخال البعد الاستراتيجي في عمليات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة لمعرفة ما إذا كان هذا لأداء يتفق والهدف الاستراتيجي أم لا[1]، ومن هذا المنطلق تم تطوير عدة نماذج حديثة لتقيم أداء المنظمات نستعرضها فيما يلي:

أولا– لوحة القياس[2] (**Tableau de Board**):وقد تم استنباط لوحة لقياس أداء الشركات و هي تشبه تماما لوحة القيادة الموجودة بالسيارة أو الطائرة، لمعرفة المؤشرات الدالة على مستوى أداء عملية قيادة السيارة أو الطائرة مثل عداد السرعة، الوقود، المسافة المقطوعة...، و باستخدام فكرة لوحة القيادة ظهر في فرنسا لوحة القياس كأحد أساليب تقييم الأداء و التي تحتوي على مؤشرات أداء على مستوى العمليات الإنتاجية، قد قام بتصميمها في البداية مهندسو الإنتاج حيث كان من مهام عملهم البحث عن طرق لتحسين و تطوير أداء العملية الإنتاجية، و تصمم لوحة القياس المستخدمة حسب المستوى الإداري الذي يقيسه الأداء و بالتالي لا يوجد لوحة قياس أداء واحدة تطبق لجميع المستويات، لذا نجد أن لوحة القياس العامة للمنظمة يتم ترجمتها إلى سلسلة متشابكة من لوحات القياس على مختلف المستويات الإدارية، وتحتوي على عدة مؤشرات مالية و إدارية و لا تقتصر على المؤشرات المالية فقط.

ثانيا– بطاقة التقييم المتوازن (Balanced Scorecard)

ظهر اتجاه نحو ما يسمى التقييم المتوازن للأداء ليواكب التغير الواجب إدخاله على النموذج التقليدي للتحليل المالي، مع إدخال العلاقات المتداخلة و الارتباطية بين مجالات الرافعة التشغيلية و الرافعة التمويلية في كل من مجالات التعليم و النمو و تحقيق رضا العملاء مع المؤسسة[3]، و لا يركز الأسلوب على المقاييس المالية و ما يرتبط بها من أهداف مالية، بل يتضمن محاور مختلفة يمثل كل منها محركا من محركات الأداء لتلك الأهداف[4].

و يرجع بداية الاهتمام بهذا الأسلوب إلى بداية عام 1990، عندما قررت مؤسسة Nolqn Norto أن ترعى دراسة أعدت بواسطة المكتب الاستشاري العالمي KPM6 لمدة سنة كاملة حول تقييم أداء مؤسسة متعددة

[1]- بسيوني محمد البرادعي، **تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين – سلسلة تنمية المهارات** –، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص47 .

[2]– المرجع السابق، ص ص 48–49.

[3]– محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص125.

[4]- المرجع السابق، ص 127.

الجنسيات في ضوء البعد الإستراتيجي في مجالات مختلفة و بدول متعددة، اعتمدت الدراسة في عناصرها الأساسية على مفهوم الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة التي يجب أن تكون نابعة من البيئة المحيطة بها و ليس من المنافسين في الصناعة أو السوق، بل يجب على المؤسسة أن تعدل و تطور من إمكانياتها المادية و البشرية لتتناسب مع الظروف المتاحة بتلك البيئة التي تعمل من خلالها[1]، و يعمل الأسلوب على قياس أداء المؤسسة من خلال حركة التوازن بين محاور أربعة أساسية نوجزها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4.2) : علاقة المحاور الأربعة في نظام بطاقة التقييم المتوازن

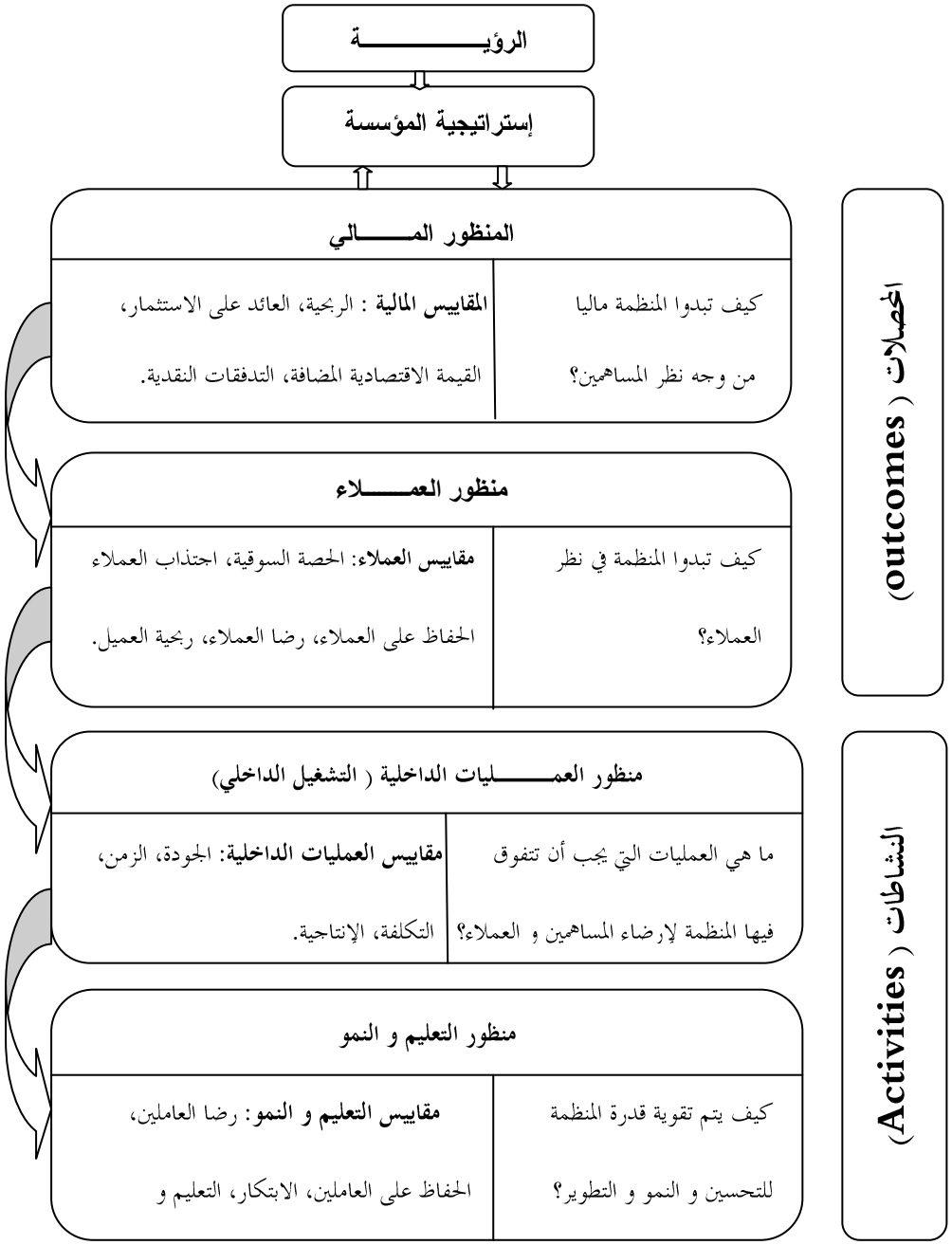

[1]- بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق، ص 49.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص140؛

- بسيوني محمد البرادعي ، مرجع سابق، ص 50.

ثالثا– تقييم الأداء حسب الأنشطة

و يمكن توضيح هذا الأسلوب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5.2) : لوحة تقييم الأداء حسب الأنشطة

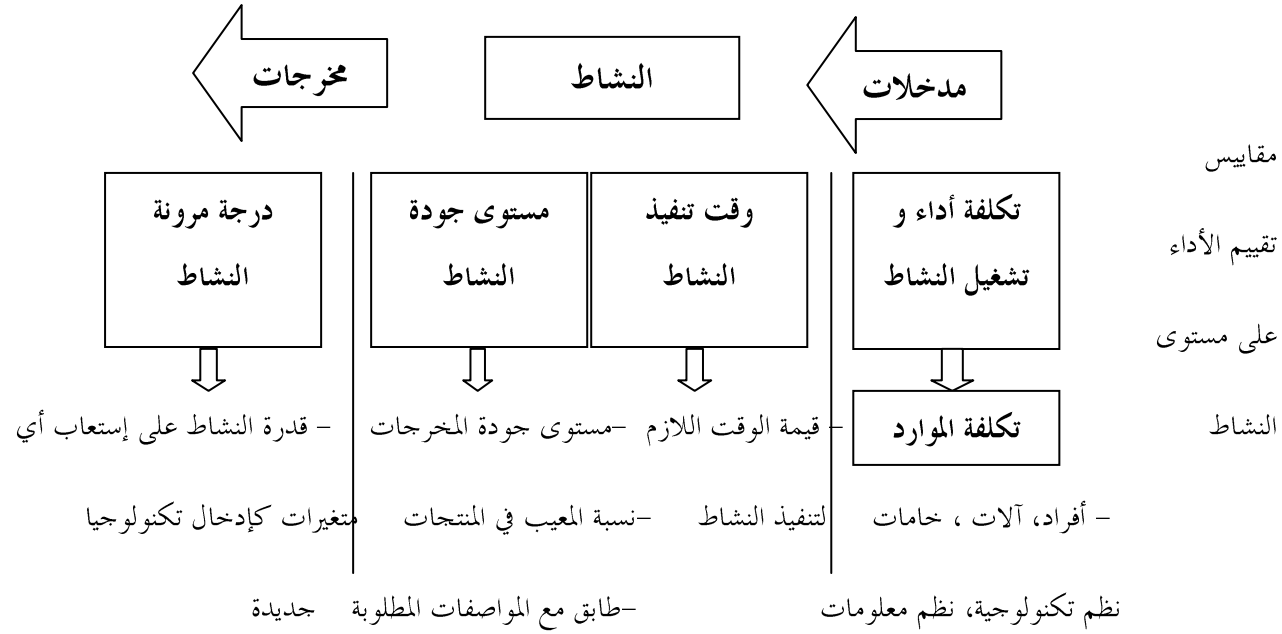

المصدر: المرجع السابق، ص 51.

رابعا – القياس المقارن (Bench Marking)

يعتبر أسلوب القياس المقارن واحد من أهم الأساليب الحديثة التي تستخدمها المنظمات لإجراء مقارنة بينها وبين المنظمات الأخرى المنافسة، و بدأ المصطلح عام 1989 وضعته شركة زيروكس في مجال تصوير المستندات، حيث وضع نظام القياس المقارن التنافسي Competitive bench Marking ، و هو العملية التي تقوم بها المنظمة للتطوير عن طريق مقارنة ملامح و مكونات منتجاتها مع غيرها من المنافسين في نفس النشاط، و استفادت المنظمات من هذا النظام بالسعي نحو اكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة و التعلم من المنظمات المنافسة و غير المنافسة.

خامسا – نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية

قامت لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية بوضع نموذج شامل لتقييم الأداء، و أوصت المنظمات باختيار مؤشرات الأداء التي تتناسب مع ظروفها و احتياجاتها و الإستراتيجية التي تتبعها و ذلك طبقا للشكل التالي:

الشكل رقم (6.2): نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية لتقييم الأداء

المصدر: المرجع السابق، ص 52.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الأداء في البنوك و العوامل المؤثرة فيها

يعد اختيار مؤشرات قياس الأداء و تركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء و ركيزة أساسية من ركائزها، ورغم أن مؤشرات الأداء في الصناعة بصفة عامة والصناعة البنكية بصفة خاصة متعددة و ليس هناك اتفاق عام و محدد عليها سواء من حيث العدد أو الأهمية، و لكن نستطيع أن نميز أبرز ثلاث مؤشرات تكررت في دراسات العلاقة بين هيكل الصناعة و أداء المنشآت في الصناعة (الاقتصاد الصناعي) و هي : الربحية و الكفاءة و التقدم التقني.

المطلب الأول: الربحية في البنوك و العوامل المؤثرة فيها

يتزايد الاهتمام بالربحية من قبل كافة المنظمات و منها البنوك باعتبارها هدفا و مؤشرا في نفس الوقت لتقييم الأداء و وسيلة للتحكم في النتائج النهائية للمنظمات، و تحقيق الربح في حد ذاته كهدف يأتي في المقام الأول بالإضافة إلى مراعاة متطلبات السيولة و تفادي المخاطر – تحقيق الأمان-.

أولا- مفهوم الربحية

1- **مفهوم الربح: لغة**: هو الكسب و الزيادة، و قد اصطلح علماء التفسير، مثل الإمام الرازي في " تفسير مفاتيح القيد " و الإمام الزمخشري في الكشاف على أن الربح هو الزيادة على رأس المال نتيجة تقليبه و إدارته[1].

اصطلاحا: تتعدد وجهات النظر حول مفهوم الربح في الأنظمة الاقتصادية و كذلك في المفهوم الإسلامي بالإضافة إلى الجدل القائم بين المحاسبين و الاقتصاديين[2]، **فوفقا للمفهوم الإسلامي الربح** " هو ثمرة المال فلا بد أن يكون على قدره كما لو كان بينهما شجرة فأثمرت أو شاة فأنتجت"[3]، و المرابحة مأخوذة من الربح و هي الزيادة، فقد عرفها بعض الفقهاء بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.

ويتفق مفهوم الربح في **النظامين الاقتصادي و المحاسبي** فيما يخص **المقومات الرئيسة في مفهوم الربح** المتمثلة في الفرق بين الإيرادات المرتبطة بالسلع و الخدمات المنتجة و النفقات المضحات بها مقابل الحصول على الإيرادات، ولكن يختلفان من حيث اختلاف المفهوم المحاسبي للتكاليف عن المفهوم الاقتصادي لها كما يلي :

$$\pi = TR - TC1$$

[1]- محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق، ص 55.
[2]- مصطفى عبد السلام مسعود، مرجع سابق، ص 95.
[3]- المرجع السابق، ص 59.

الربح المحاسبي = الإيرادات الكلية- التكاليف الصريحة

الربح الاقتصادي= الإيرادات الكلية- التكاليف الصريحة- التكاليف الضمنية $\pi=TR-TC1-TC2$

ويعتبر الربح الاقتصادي أكثر تعبيرا عن أداء المؤسسة من الربح المحاسبي[1] ، فالتكاليف الصريحة تمثل التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل الحصول على عناصر الإنتاج ،أما التكاليف الضمنية فهي التي لا تتحملها المؤسسة بشكل صريح وواضح ومباشر، ولكنها من وجهة اقتصادية تضاف إلى التكاليف الصريحة لأنه تم التضحية بها[2].

و من خلال المفاهيم السابقة نلاحظ **الربح الصافي هو عبارة عن الدخل الإجمالي أو الإيراد، مطروح منه تكلفة المبيعات و كافة النفقات الأخرى المتعلقة بنفس الإيرادات خلال الفترة المالية**، أو هو **الزيادة الصافية في حقوق أصحاب المشروع الناشئة عن عمليات المشروع الإيرادية.**

الربح = الإيرادات الكلية – التكاليف الكلية $\Leftrightarrow$ $\pi=TR-TC$

2- الفرق بين الربح و الربحية (مؤشر الربحية): إن الربح كقيمة مطلقة ليس له أهمية كمؤشر أداء إلا بمقدار ما يكون منسوب إلى متغير يعبر عن حجم نشاط المنشأة أو الموارد المتاحة لها، حتى يعكس العائد من كل وحدة من وحدات هذا النشاط أو الموارد، و يسمى هذا المؤشر **"معدل الربحية"** أو اختصارا " **الربحية"**، و من أبرز مقاييسها[3]:

- نسبة الربح إلى قيمة الأصول الكلية للمنشأة؛
- نسبة الربح إلى إجمالي قيمة رأس المال أو إلى قيمة الأسهم؛
- نسبة الربح إلى إجمالي قيمة المبيعات (أو الإيراد الكلي).

و بمقارنة المقاييس المذكورة نجد أن المقياسين الأول و الثاني يعدان الأوسع تعبيرا عن حجم المنشأة، إلا أنه يعيبها اختلاف طرق حساب قيمة الأصول و رأس المال و معدلات إهلاك رأس المال بين المنشآت، و احتمال تغير هذه الطرق، مما يجعل المقارنة بين معدلات الربحية عبر السنوات المختلفة مشوبا بعدم الدقة.

أما المقياس الأخير فيعتبر المفضل في الدراسات حول العلاقة بين هيكل الصناعة و أداء المنشآت و يدعى ***بهامش السعر التكلفة*** أو أحيانا ***بهامش الربحية*** لأن إجمالي قيمة المبيعات (أو الإيراد الكلي) يعكس حجم النشاط

[1]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص 211- 214 .
[2]- سايحي الخامسة، مرجع سابق، ص 58.
[3]-أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 211.

الذي تقوم به المنشأة من خلال حجم الإنتاج، و ظروف السوق الذي تعمل في ظله و انعكاس ذلك على سلوك المنشآت من خلال سعر التكلفة، حيث أن قيمة المبيعات تساوي سعر السلعة مضروبا في كمية الإنتاج وعليه يمكن القول أن: الربح مقدار مطلق (يمثل الفرق بين الإيراد الكلي من حجم إنتاج معين و التكلفة الكلية لهذا الحجم).

الربح عند حجم معين من الإنتاج= حجم الإنتاج.(سعر بيع الوحدة – التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة).

$$\Pi = Q.P - Q.TM = Q.(P - TM)$$

و الربحية تمثل العائد من كل وحدة من وحدات النشاط أو الموارد: **معدل الربحية** = الربح / قيمة المبيعات $= \frac{Q.(P-TM)}{Q.P}$

و من خلال مقياس هامش الربحية (نسبة الربح إلى إجمالي المبيعات) نستنتج معلومتين أساسيتين عن المنشأة و هما[1]:

– في حالة تساوي تكاليف الإنتاج بين المنشآت في الصناعة، فإن المقياس يعكس اختلاف درجات السيطرة التي تستحوذ عليها المنشأة ممثلة بدرجة أساسية في مرونة الطلب السعرية على سلعتها، و تنعكس على المدى الذي تستطيع فيه أن تغير المنشأة من سعرها لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها (أكبر ربح، أكبر مبيعات، أكبر معدل نمو...)؛

– في حالة تشابه مستويات الطلب بين المنشآت (أي تشابه مرونات الطلب و بالتالي أشكال منحنيات الطلب) فإن المقياس يعكس اختلاف مستويات الكفاءة الإنتاجية بين المنشآت متمثلة بدرجة رئيسة في التكلفة المتوسطة للإنتاج.

ثانيا– مقاييس الربحية : تقاس ربحية البنك عن طريق علاقة الأرباح بالاستثمارات، و المقصود بالاستثمارات هنا مجموع الأصول و حقوق الملكية و رأس المال المستخدم و " نسب الربحية تركز على العلاقة ما بين الربح الناتج عن المشروع وتوظيف و إدارة الموارد به"[2]، و تتم عملية تقييم الربحية في البنوك أساسا على استعمال نموذجين رئيسين هما نموذج **DUPONT** ونموذج **EVA** كما يلي:

1–نموذج Dupont: يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أشهر المؤشرات التي يمكن أن تقيس الربحية داخل البنك، حيث أعطى نموذج « **Dupont system** » شكل العلاقة بين المكونات، و حسب هذا النموذج فإن العائد على حقوق الملكية (**ROE**) يختلف عن العائد على الأصول (**ROA**) بسبب تأثير الرافعة المالية،كما أن العائد على الأصول يمكن قياسه بواسطة مؤشرين أساسين هما هامش الربح (**PM**)ومنفعة الأصول(**AU**) كما يلي:

[1]– المرجع السابق، ص 212.

[2]- مصطفى عبد السلام مسعود، مرجع سابق، ص 185.

الجدول رقم (1.2): مقاييس الربحية وفق نموذج Dupont

المقياس	العلاقة	التفسير
معدل العائد على الأصول ROA = نسبة الربح إلى قيمة الأصول الكلية للمنشأة = معدل العائد إلى إجمالي الموجودات	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الموجودات = هامش الربح×منفعة الأصول UA×PM = الدخل الصافي/إجمالي الإيرادات × إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول	يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح السنوي بعد الضرائب، و زيادة هذا المعدل تعني زيادة الغلة الصافية التي تحققها أصول البنك ويكون بسبب أن البنك أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو التحسين في كليهما.
معدل العائد على حق الملكية ROE	صافي الأرباح الفوائد و الضرائب / حق الملكية الرافعة المالية × معدل العائد على الأصول ROA	يوضح المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك، و هو من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال و يعمل البنك دائما على زيادته بما يتماشى و حجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 211؛

- محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 91؛

- محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص ص 40-45.

2- العلاقة التي تربط بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) و معدل العائد على الأصولROA):

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة بين **ROE** و **ROA** و التي تتمثل في:

$$\mathbf{ROE} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \mathbf{EM \times PM \times UA = EM \times ROA}$$

و يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من بين أشهر المؤشرات التي يمكن أن تقيس الربحية داخل المصرف حيث أعطى نموذج ديبون « Dupont system » شكل العلاقة بين المكونات، و حسب هذا

النموذج فإن العائد على حقوق الملكية (**ROE**) يختلف عن العائد على الأصول (**ROA**) بسبب تأثير الرافعة المالية **EM**(مضاعف حقوق الملكية)،كما أن العائد على الأصول يمكن قياسه بواسطة مؤشرين أساسين هما هامش الربح (**PM**)ومنفعة الأصول (**AU**) [1]، و بالتالي هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أفضل فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه بسبب العائد على الأصول أو الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع **ROE** يعود إلى الرافعة المالية **EM** فإن المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء، و بالمقابل إذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمساهمين عن إدارة المؤسسة[2].

3-نموذج القيمة المضافة (EVA): تم اعتماده كمؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن مؤشر **ROE** بعدما تبين وجود بعض النقائص في نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء، حيث وفر مؤشر**EVA** مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر و الربحية، و تقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية[3]:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال x تكلفة رأس المال)

حيث يمثل الربح العامل الصافي بعد الضريبة معيار للأرباح الاقتصادية.

بينما يمثل رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال و المتمثلة في حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض، أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى و الشهرة المستهلكة.

و توجد مجموعة أخرى من المقاييس أو النسب المستخدمة في قياس الربحية في البنوك نوجزها في الملحق رقم (1).

ثالثا– العوامل المؤثرة في ربحية البنوك[4]

1– حجم الأصول السائلة: زيادة السيولة بالبنك يعتبر نوع من التهديد لأعماله إذ يعني ذلك التضحية و الضياع لأرباح كان من المحتمل تحقيقها لوتم توظيف الأموال السائلة الزائدة عن متطلبات السيولة، بل و أكثر من ذلك قد يتحمل البنك فوائد لهذه الأموال بالرغم من عدم توظيفها، كما أن نقص أو احتفاظ البنك بمستوى أقل من المطلوب

[1]- محمد جموعي قريشي، مرجع سابق ، ص 91.

[2] -Frederic Mishkim , **Monnaie**,**Bbanque et marchés financiers**, Pearson, France, 2010, P 315 .

[3]- محمد جموعي قريشي، مرجع سابق ، ص 92.

[4]- مصطفى عبد السلام مسعود، مرجع سابق، ص ص 156-159 .

من السيولة في شكل أصول سائلة قد يؤدي بالبنك إلى الاقتراض من البنوك و الذي له تكلفة دون شك، و عليه فإن : ***الاحتفاظ بسيولة أقل أو أعلى من اللازم تكون له نتائج سلبية على الربحية.***

2- حجم و تركيبة الأصول المربحة أو الإرادية: وهي كافة الأصول ذات العائد و في مقدمتها القروض بأنواعها، الاستثمارات بأنواعها القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل، و يعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات التوظيف جاذبية للبنوك نظرا لارتفاع عوائده، غير أنه من الممكن أن تتكبد البنوك خسائر من وراء هذا النشاط والمتمثلة في عدم قدرة الأطراف المدينة على السداد، و يختلف العائد من وراء توظيف هذه الأموال بحسب حجم الأموال المتاحة للتوظيف و الاستثمار، آجالها خاصة الودائع الآجلة والادخارية، التغيرات في أسعار الفائدة، الوضع الاقتصادي الذي له تأثير كبير على الطلب على هذه الأموال بالإضافة إلى العمولات المقبوضة أو عائد الخدمات المصرفية.

3- حجم و تركيبة مصادر الأموال الخارجية: لغرض توظيفها و إقراضها، و تتحمل تبعا لذلك تكلفة تتمثل في الفوائد المدينة التي تعتبر من أهم بنود النفقات في البنوك، و تتأثر هذه التكلفة بتشكيلة و حجم و كذلك سعر الفائدة عليها، و باعتبار أن هذه التكلفة تمثل جزء من معادلة تحديد الربح، فإن زيادتها أو نقصها يكون له تأثير على الربحية.

4- تكلفة إدارة الأموال و تقديم الخدمات: و تتمثل أهمها في الرواتب و الأجور إضافة إلى العلاوات و المدفوعات الأخرى، و مصاريف الإهتلاك الخاصة بالأصول الثابتة (مباني، سيارات...).

5- **حقوق الملكية(مصادر الأموال الداخلية):** تتكون هذه المصادر من رأس المال و الأرباح المحتجزة تحت أي تسمية، فزيادة حجم حقوق الملكية يؤثر في الربحية، على اعتبار أن هذه الزيادة تشكل زيادة في مصدر التمويل و التي يمكن توظيفها في شكل أصول مربحة تؤدي في النهاية إلى زيادة إيرادات البنك، و من ثم زيادة أرباحه.

المطلب الثاني: الكفاءة في البنوك

تعتبر الكفاءة المؤشر الثاني من مؤشرات قياس الأداء في المنظمة، و تلعب دورا هاما في التأثير على معظم أبعاد هيكل الصناعة (التركز الصناعي، عوائق الدخول، التمييز في المنتجات) كما أنها تتأثر بها بشكل كبير.

أولا– أنواع الكفاءة : يمكن تقسيم الكفاءة وفق مستويات التحليل الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسة و هي: الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة، الكفاءة الهيكلية للصناعة، كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل و يمكن عرضها باختصار فيما يلي[1]:

1– الكفاءة التشغيلية (الإنتاجية أو الاقتصادية) للمؤسسة: تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، و الجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات، و عليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة **الكفاءة التقنية و الكفاءة السعرية** أو ما يعرف بـــ **كفاءة التكلفة** و يمكن القول أن:

أ– الكفاءة التقنية هي " إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة".

ب– الكفاءة السعرية هي" إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج".

و يتبن من خلال ما سبق أن عدم الكفاءة بنوعيها (***التقنية أو السعرية***) يترتب عليه زيادة في التكلفة و بالتالي سعر المنتجات في الأسواق مما ينعكس سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق المحلية و الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض رفاهية المستهلكين.

2– الكفاءة الهيكلية للصناعة: يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية للصناعة،و قد قدمه فارل (Farrell) سنة 1957م و طوره كلا من فورساند و هجالمارسون (Forsund & Hjalmarsson) في دراستيهما سنتي 1974 م و 1978م،و تهدف إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة و تحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها، وقد أثمرت دراستهما على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما:

أ– الكفاءة الهيكلية التقنية (*Structural Technical Efficiency*): تقيس مستوى الادخار في المدخلات.

ب– الكفاءة الهيكلية للحجم (*Structural Scale Efficiency*): و تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج و ذلك بالنسبة للمؤسسة و للصناعة.

[1]– شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة –**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص 45-47.

3- كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل: يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل.

ثانيا- قياس الكفاءة البنكية

استخدمت العديد من الطرق لقياس الكفاءة و التي يمكن دمجها في 5 تقنيات مختلفة قام بإحصائها Humphrey et Berger ، إلا أن طريقة تحليل المعطيات المغلفة DEA الأكثر استعمالا قدمت من طرف (Charnes & Al) سنة 1978، معتمدين في ذلك على عمل Farell سنة 1957، وطورها Banker & Al سنة 1984، و حسب هذه الطريقة فإنه يتم اعتبار مؤشرات الكفاءة لأحسن البنوك من حيث الكفاءة على أنها بمثابة غلاف أو مرجع يتم الاعتماد عليه في تقييم كفاءة البنوك الأخرى، و بالتالي فإن قياس الكفاءة لأي بنك من هاته المجموعة يتم بقياس الفارق بين كفاءة البنك المعني و كفاءة البنوك الأخرى المشكلة لغلاف الكفاءة و كلما كان الفارق صغيرا كلما دل ذلك على كفاءة أكبر للبنك المعني.

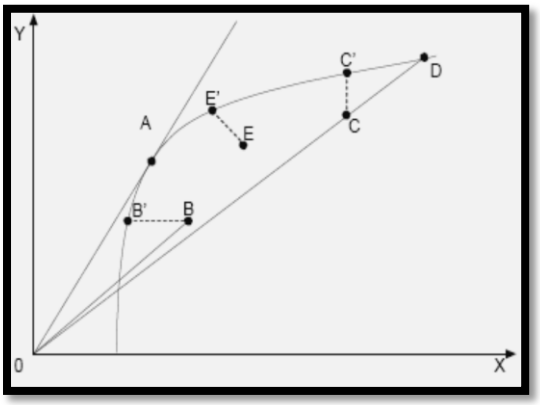

فإذا كان لدينا مثلا بيانات الإنتاج لمجموعة من البنوك و التي يمكن تمثيلها في الشكل المقابل، حيث يمثل مستوى الإنتاج Y المسجل عند استعمال X من المدخلات ، وباستعمال أساليب البرمجة الخطية يمكن تعيين النقط $A,\grave{B},\grave{C},\grave{E},D$ التي تمثل أكبر قيمة من المخرجات ملاحظة عند مستوى معين من المدخلات، و التي تشكل من خلال الربط بينها غلاف الكفاءة داخل هاته المجموعة من البنوك، و بالرجوع إلى الشكل فإن البنوك التي تحقق مستوى من الإنتاج عند النقطA,D تعتبر بنوك ذات كفاءة عالية، بينما البنوك التي تنتج مستوى من الإنتاج عند النقطC,E,B تعتبر بنوك غير كفأة، و يتطلب الأمر منها العمل على تعديل عمليات الإنتاج الخاصة بها، حتى تتحول إلى مراكز أخرى هي $\grave{B},\grave{C},\grave{E}$ تكون فيها أكثر كفاءة[1].

ثالثا- العلاقة بين مؤشر الربحية و مؤشر الكفاءة

[1]- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 24.

إن مستوى الربحية في المؤسسة يتأثر بمستوى كفاءتها لأنه إذا تمكنت المؤسسة من رفع كفاءتها و خفض تكلفتها المتوسطة فإن معدل الربحية يرتفع، و بالتالي فإن الكثير من المؤسسات تعتمد على معدل الربحية لقياس كفاءتها و لكن هذا المؤشر لا يكون مقياسا سليما للكفاءة في كل الحالات و ذلك للأسباب الآتية[1]:

1- يمكن أن يكون ارتفاع معدل الربحية في المؤسسة راجع إلى تمتعها بوضع احتكاري في السوق يمكنها من رفع سعر السلعة و هذا لن يكون دليلا على ارتفاع كفاءتها؛

2- قد يكون ارتفاع معدل الربحية في بعض المؤسسات الصناعية بسبب الحماية الجمركية التي تتمتع بها، حيث تقوم الحكومة بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة المماثلة للإنتاج المحلي و بالتالي لا يواجه المنتج المحلي منافسة ويتمكن من رفع السعر و تحقيق معدل ربح مرتفع؛

3- قد يكون معدل الربح المرتفع في بعض المؤسسات بسبب منح الحكومة دعم أو إعانات في بعض مجالات الإنتاج وهذا يرفع معدل الربحية في المؤسسات و هذا لا يدل على ارتفاع كفاءتها.

مع كل هذه الأسباب فإن معدل الربحية في المؤسسة يكون سليم إذا كان ارتفاعه راجع إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة، أو راجع لتميز صناعة السلعة المنتجة و ارتفاع جودتها.

رابعا- أهمية الكفاءة في الصناعة[3]

1- تؤثر الكفاءة الإنتاجية على رفاهية المستهلكين بصورة خاصة و رفاهية أفراد المجتمع بصورة عامة، خاصة عندما تسيطر على سوق الصناعة الأجواء الاحتكارية؛

2- يرتبط المستوى المنخفض من الكفاءة الإنتاجية خاصة في الأسواق الاحتكارية بوجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الصناعة؛

3- يتأثر مستوى ربحية المنشأة بدرجة كفاءتها الإنتاجية التي مع سعر السلعة في السوق تحددان هامش الربحية للمنشأة، وفي ظل أسواق تنافسية قد تكون الكفاءة الإنتاجية هي العامل الحاسم لبقاء المنشأة في الصناعة؛

---

[1]- بن الطاهر علي، **هيكل السوق و ربحية القطاع – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري –** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010 /2011، ص ص41- 42.

[3]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص 228- 229.

4- يؤثر مستوى الكفاءة الإنتاجية للمنشآت في الصناعة على درجة منافستها في السوق المحلي أمام المنتجات المستوردة، بحيث تتمكن هذه المنشآت من البيع بسعر منافس للمنتجات المستوردة حتى دون وجود حماية جمركية ، كذلك فإن مدى هذه الحماية و إستمراريتها في بعض الدول مرتبط بمستوى الكفاءة الإنتاجية التي تحققها المنشآت في الصناعة؛

5- يؤثر مستوى الكفاءة الإنتاجية في مدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية، من خلال المجال الذي توفره الكفاءة الإنتاجية للمنشآت في تخفيض أسعارها لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: التقدم التقني في البنوك و العوامل المؤثرة فيه

تعتمد الرفاهية الاقتصادية في المجتمع في الأجل الطويل على التحسين الكمي و الكيفي للسلع و الخدمات التي تنتجها الصناعة، فتطبيق المنتجات و العمليات الجديدة الأفضل في الصناعة من شأنها أن تسهم إسهاما هائلا في التنمية الاقتصادية، و مثل هذا التقدم الذي يعد أحد المؤشرات الهامة للنمو الصناعي و كأحد أهداف التخطيط الاقتصادي.

أولا – مفهوم التقدم التقني

التقدم التقني أو (التطور التقني) يأخذ غالبا شكل تقنيات جديدة في الإنتاج (سلع موجودة أصلا) عن طريق تنظيم جديد في التسويق و الإدارة، كما يستطيع أيضا تعيين ظهور منتجات جديدة بسرعة تستخدم اليوم، لكن لم تكن موجودة و مستخدمة من قبل ، فالتقدم التقني يحدث التغيير في وظيفة الإنتاج المتضمنة لعنصري العمل و رأس المال[1]، وللتوضيح أكثر يمكننا إجراء العديد من التمييزات المفيدة في دراستنا للتقدم التقني[2] و هي:

1-**التمييز الأول:** أو التمييز الأساسي يكون بين تطويرات العملية الإنتاجية و تطويرات المنتج.

أ-تطويرات العملية الإنتاجية: تتضمن تقديم عمليات أو تقنية جديدة تكون مجسدة في المعدات الجديدة في الإنتاج ومثل هذه التطويرات تخفض التكاليف الحقيقية لإنتاج السلع، كما أنها قد تدفع بتغييرات في طبيعة السلعة.

[1] - Edwin Mans field, **Economie managériale**, (**théorie et applications**),traduction et adaptation de la 4e edition américaine par bruno jérone,1 edition , p 282.

[2] - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 239- 240.

ب-تطويرات المنتج: و التي تكون مرتبطة مباشرة بالتغيرات في طبيعة المنتجات المعروضة للبيع .

2-التمييز الثاني: يكون بين مراحل التقدم التقني و التي تنقسم إلى:

المرحلة الأولية في تطوير المنتج أو العملية الإنتاجية هي الاختراع(invention)، عندما يتم تطوير فكرة جديدة و احتمال إنتاج نموذج أولي منها (prototype) و في بعض الظروف قد تشمل هذه المرحلة على بعض الأبحاث الأساسية حول مبدأ علمي جديد، إلى جانب تطوير فكرة بهدف تطبيقها تجاريا، تأتي مرحلة التجديد (الابتكارinnovation)، و تقوم فيها المنشأة بمزيد من التحسينات و تطوير المنتج لإطلاقه تجاريا، و في هذه المرحلة يدمج التطور التقني مع الخبرات التسويقية و الإدارية التنظيمية حيث تجاهد المنشأة من أجل إخراج منتج جديد وناجح، وذروة هذه الجهود تأتي مع تقديم المنتج إلى السوق بواسطة المنشأة المجددة.

و أخيرا يتبين للمنشآت الأخرى التجديد فتتبنى هي الأخرى أو تقلد المنتج أو العملية موضع الاعتبار، فيتم الانتشارdiffusion، ومن وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية من الواضح أهمية تشجيع جميع مراحل التقدم التقني.

ثانيا- مقاييس التطور التقني

1-براءات الاختراع: يستخدم عدد البراءات المسجلة في سنة معينة في الاقتصاد ككل أو من قبل المنشآت في الصناعة كأحد أهم مقاييس التطور التقني في الصناعة و الاقتصاد، و تعتبر براءات الاختراع منحة رسمية تعطي المخترع حق استغلال منافع اختراعه و تعطيه الحق في الحماية القانونية لمدة معينة ضد استغلال غيره لهذه المنافع، ويهدف نظام براءات الاختراع إلى تشجيع حركة الاختراع والابتكار[1].

2- الابتكارات: يمكن القول أن الابتكار هو النشاط الذي يؤدي إلى إيصال سلعة أو خدمة جديدة أو طريقة جديدة للإنتاج في السوق، و غالبا ما يكون النشاط الابتكاري هو المحصلة التطبيقية لأنشطة تقنية سابقة من أهمها البحث والتطوير فعندما تتحول نتائج هذه الأنشطة إلى طريقة جديدة للإنتاج تبدأ أهمية استغلالها للصناعة في البروز نستطيع أن نقول آنذاك أن تطورا تقنيا قد حدث.

ويمكن اعتبار إنتاجية العمل كمقاربة لقياس التقدم التقني كما يلي [2]:

[1]- المرجع السابق، ص 236.

[2]- سايحي الخامسة، مرجع سابق، ص64 .

إنتاجية العمل = الإنتاج / عدد العمال و يمكن كتابتها بالصيغة التالية: $PL=\frac{Q}{N}$

ثالثا– العوامل المؤثرة في معدل التقدم التقني

1– هيكل الصناعة: نميز رأيين فيما يخص طبيعة العلاقة بين هيكل الصناعة و التطور التقني هما[1]:

أ– الرأي الأول (المنافسة حافز على الاختراع و بالتالي التقدم التقني): و يرى اقتصاديون مثل مانسفيلد (Edwin Mansfield) و شيرور (F Sherer) و أورو (1962) أن ظروف المنافسة قد تجبر المنشآت التي لا تستطيع تطوير منتجاتها على الخروج من الصناعة، فالمنشآت التي تعيش في ظل سوق إحتكارية ليست مضطرة إلى مواجهة المنافسة حيث أنها تستطيع أن تحقق أرباحا عالية، و من ثم فإنه ليس لديها الحافز للتوسع في مشاريع البحث والتطوير و الابتكار التي تكتنفها إنفاقات مالية باهظة و التعرض لمخاطر الفشل في البحوث.

ب– الرأي الثاني (الاحتكار حافز على الاختراع و بالتالي التقدم التقني): و في الاتجاه الآخر يرى اقتصاديون مثل جوزيف شومبيتر (J Schumpeter) و جالبرث (J K Galbraith) بأن الدرجة المرتفعة من التركز في الصناعة وحد أدنى من المنشآت و نوعا من السلطة الاحتكارية في سوق منتجات الصناعة كلها عوامل مساعدة على التطور التقني، حيث توفر لهم الميزة الاحتكارية لهم الحماية الكافية للإقدام على المخاطرة و التجربة و الخطأ المرتبطة ببرامج البحث و التطوير، و يرى ديمستز (1969) بأن الاحتكار لا يولد عوائق إضافية للاختراع و قد يؤدي فعلا إلى المزيد من الاختراعات، هذا بالإضافة إلى العناصر التالية[2]:

2– حجم الموارد المالية المتاحة للإنفاق على البحث و التطور التقني.

3– التقنية و التطور التكنولوجي السائد في المجتمع.

4– معدل العائد المتوقع من الإنفاق على أنشطة البحث و التطوير.

المطلب الرابع: مؤشرات أخرى لقياس الأداء

[1]- راجع: _ أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص 230-231؛
_ روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص249-257.
[2]- أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 234.

أولا– الإنتاجية (Productivity) : من الاعتقادات الخاطئة أن مفهوم الإنتاجية يرتبط بالإنتاج فقط، إلا أنه كمفهوم يستخدم في كل أنواع المنظمات الربحية و غير الربحية، الإنتاجية و الخدمية[1].

1–تعريف الإنتاجية: توجد للإنتاجية تعاريف متعددة يمكن تجميعها فيما يلي:

أ– الإنتاجية هي كفاءة استخدام الموارد: و هذا ما ينطبق على الكفاءة، فالإنتاجية هي مقياس و مؤشر للكفاءة.

ب– الإنتاجية تشمل كل من الكفاءة و الفعالية معا: و يمكن أن نعبر عنها بالمعادلة التالية[2]:

$$\text{الإنتاجية} = \text{الكفاءة} + \text{الفعالية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الموارد المستخدمة}} + \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الأهداف المسطرة}}$$

2–قياس الإنتاجية: و يتم قياس الإنتاجية وفق ثلاث صيغ[3]:

أ– ***الإنتاجية الكلية للمنظمة:*** و تقيس كفاءة و فعالية عناصر الإنتاج مجتمعة،فالإنتاجيـــة الكلية تظهر في شكل دالة (production function) بين كمية الإنتاج والعوامل المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتعبير الرياضي لدالة الإنتاج هو كالآتي * ($Q=PTF.\ f(K, L, T, O\ldots)$)، و يعبر عن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالعلاقة:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات الكلية (الإنتاج)}}{\text{المدخلات الكلية (كمية كل عناصر الإنتاج)}} \Longleftrightarrow PTF = \frac{Q}{f(K,L,T,O\ldots)}$$

ب–الإنتاجية الجزئية: التي تقيس مدى كفاءة و فعالية عنصر معين من عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض) بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{كمية عنصر واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج}}$$

و يمكن أن نطبق الإنتاجية الجزئية على عنصر رأس المال بالعلاقة: $\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{رأس المال}} \Longleftrightarrow Pk = \frac{Q}{K}$

[1]- الصالح حيلح، مرجع سابق ، ص ص 131– 133.

[2]- المرجع السابق ، ص 133.

[3]– علاء فرحان طالب و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق، ص 33.

*حيث أن Q تمثل كمية الإنتاج،PTF الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، K رأس المال، L العمل، T الأرض،O التنظيم.

ج–إنتاجية متعددة العوامل: و تقاس بالعلاقة:

$$\frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{بعض عناصر المدخلات}}$$

وتيرة نمو الإنتاج= $\frac{dQ}{Q} = \frac{Q_t - Q_{t-1}}{Q_{t-1}}$ حيث dQ : قيمة التغير في الإنتاجية، Q : قيمة الإنتاجية، Qt: قيمة الإنتاجية في الفترة t، $Qt-1$: قيمة الإنتاجية في الفترة $t-1$.

ثانيا–الحصة السوقية: هي عبارة عن مبيعات المنظمة لمنتج ما مقارنة بأكبر المنافسين في سوق الصناعة و يعبر عنها بنسبة مئوية لمجموع مبيعات الصناعة ككل (صناعة السلعة نفسها)، و التي تبرهن على مدى سيطرة المؤسسة على السوق الذي تنشط فيه و تعد من أهم المقاييس المستخدمة في تقييم المنافسة الحالية و يعبر عنها بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{مبيعات (رقم أعمال المؤسسة)}}{\text{مبيعات (رقم أعمال) القطاع أو السوق}} \iff PM = \frac{TRI}{TR}$$

المبحث الثالث: اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كإستراتيجية لتمييز الخدمات البنكية

يعتبر التوجه الإستراتيجي للبنوك التقليدية التي دخلت مجال الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية إستراتيجية تمييز المنتجات و الخدمات التي تقوم بعرضها، و تسعى من خلالها إلى كسب أكبر حصة سوقية ممكنة في ظل احتدام المنافسة في السوق البنكية، و للتوضيح أكثر نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف على هذه الإستراتيجية إضافة إلى مختلف الأساليب و الطرق التي تطبقها البنوك لتجسيد هذه الإستراتيجية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإستراتيجية

أولا– مفهوم الإستراتيجية

لغة: كلمة إستراتيجية مشتقة من الكلمة الإغريقية Strategos و هي مقسمة إلى شقين: stratos و تعني (army) الجيش، الشق الثاني(agein) و معناها (ToLead) القيادة، و بالتالي فكلمة إستراتيجية تعني قيادة الجيش[1].

اصطلاحا: تعددت اتجاهاتها و أفكار الباحثين بسبب حداثة المفهوم و سرعة تطوره، و بالتالي تعدد الزوايا التي وصفت الإستراتيجية ، فالتوجهات الحديثة تنطلق من أربعة أطر مفاهيمية تعطي الصورة الشمولية للمفهوم وهي[1]:

---

[2]- المرجع السابق، ص ص 136-137.

[1] – طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية – منظور منهجي متكامل–**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص30.

– **التخطيط و العملية التخطيطية:** و ما يرتبط بها من ممارسات و أنشطة متعددة، و في هذا السياق عرّف Chandler (1962) الإستراتيجية بأنها: "تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمنظمة و اختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف"[2] ؛

– **التعلم و الفكر الاستراتجي:** و ما يشتق منه من قرارات إبداعية و التعامل مع الأهداف بذكاء و حدق لصناعة القرارات المهمة و الإستراتيجية في المنظمة لذلك عرّفها Mckiernan (1997) بأنها " مجمل القرارات التي تنصب على إيجاد توافق بين متطلبات و فرص البيئة الخارجية مع محددات و قوة الوضع الداخلي للمنظمة" [3] ؛

– **التمركز في الأسواق و البيئات الخاصة بالعمل:** و ما يرتبط بذلك من فهم لشروط المنافسة و عوامل النجاح فيها، لذا عرّفها أحد رواد الاستراتيجيات التنافسية (Porter) " الإستراتيجية هي بناء و إقامة دفاعات ضد القوى التنافسية أو إيجاد موقع في الصناعة حيث تكون القوى أضعف ما تكون" كما يؤكد على " ضرورة إيجاد الملاءة بين أنشطة المنظمة أيضاً حيث يصعب على المنافسين تقليدها سواء بالمنتجات أو مجمل الأنشطة المترابطة " [4] ؛

– **التركيز على الموارد و أساليب تخصيصها على الأنشطة و الأعمال المختلفة:** و ما يرتبط بذلك من قدرات تنفيذية متجددة، بما يحقق مركز تناسب بعض الأخريات الدخول في الصناعة أو تهديدها.

و قد سعى (Mintz berg) سنة (1987) إلى صياغة مفهوم الإستراتيجية، محاولاً تضمنه أراء مجموعة كبيرة من آراء الباحثين ليصل في النهاية إلى ما يعرف بـــ(Five Ps For Strategy)، فالإستراتيجية عبارة عن خطة موضوعة تحدد سياقات و سبل التصرف، و مناورة يقصد منها التعامل و خداع المنافس و الالتفاف حولهم، النموذج المتناغم الأجزاء الوصول إلى مركز أو وضع مستقر بالبيئة و منظور بعض القدرة على رؤية الأشياء وإدراكها وفقاً لعلاقاتها الصحيحة[5] ، وفي مجال **الصناعة البنكية** فإن **الإستراتيجية المالية** تمثل المصدر و الأهداف التي ينبغي على المنشأة المالية اعتمادها لتحقيق أهدافها و غاياتها.

ثانيا– مستويات الإستراتيجية

إن وجود مستويات متعددة للإستراتيجية في منظمات الأعمال يتوقف على حجم المنظمة، و طبيعة القطاعات التي تغطيها في عملها، و كذلك الفلسفة الإدارية التي تؤمن بها الإدارة العليا، و قد اتفق أغلب الباحثين على المستويات الثلاث للإستراتيجية في أغلب منظمات الأعمال في العالم الصناعي، و يمكن توضيحها فيما يلي:

---

[1]– المرجع السابق، ص ص 30– 31.

[2]– خالد محمد بن حمدان و وائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي – منهج معاصر**–، عمان، الأردن،2007، ص 167.

[3]– طاهر محسن منصورالغالبي و وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية – منظور منهجي متكامل**–، مرجع سابق، ص 32.

[4]– خالد محمد بن حمدان و وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص168.

[5]– المرجع السابق، ص ص 167– 168.

الجدول رقم(2.2): مستويات الإستراتيجية في المنظمة

المستوى	مسؤولية تطوير الإستراتيجية	العناصر الأساسية
إستراتيجية المنظمة	الإدارة العليا للمنظمة (مجلس الإدارة + المدير العام وفريقه)	– هيكلة الأعمال الكلية و إدارتها؛ –تنسيق الإستراتيجيات على مستوى وحدات الأعمال لغرض بناء ميزات تنافسية للمنظمة؛ – الرقابة على نمط توزيع الموارد على وحدات الأعمال.
إستراتيجية وحدات الأعمال	رئيس وحدة الأعمال و فريقه بالتنسيق مع الإدارة العليا	– اختيار كيفية المنافسة، و نوع الميزة التنافسية المراد بناؤها؛ – تطوير الردود المناسبة على الظروف الصناعية / التنافسية المتغيرة؛ – تنسيق الأدوار الإستراتيجية والرقابة على نمط توزيع الموارد.
الإستراتيجيات الوظيفية	رؤساء المحلات الوظيفية المختلفة و مساعديهم، بالتنسيق مع إدارة وحدات الأعمال	– تطوير الخطط الوظائفية و رفع الإنتاجية لغرض دعم و مساندة إستراتيجية وحدة الأعمال التابعة لها؛ – تنفيذ المتطلبات اليومية لدعم المجال الوظيفي و زيادة قدرته على الأداء.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية(منظور منهجي متكامل)، مرجع سابق،ص47.

و تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد آليات مناسبة للتنسيق بين هذه المستويات الثلاثة لغرض وضع إستراتيجيات المنظمة، و أن لا تكون هذه الإستراتيجيات مجرّد جمع شكلي خال من التجانس و التناسق.

ثالثا– الإستراتيجيات العامة للتنافس في البنوك

قصد تحقيق أسبقية على منافسيها ، تلجأ البنوك إلى تطبيق إستراتيجية معينة للتنافس حيث تهدف من خلالها إلى الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية ، هذه الأخيرة و حسب نظرية Porter * تكمن في التسيير الجيد لأنشطة المنظمة باعتبار أن أداء المنظمة مرتبط بمحيطها الخارجي و مواردها، و بالتالي المنظمات الموجودة في نفس القطاع الصناعي غير مختلفة في مواردها القابلة للبيع و الشراء في الأسواق، و على هذا الأساس حدد Porter ثلاث إستراتيجيات عامة للتنافس و التي يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (7.2) : الإستراتيجيات العامة للتنافس لـــ Porter

السوق المستهدفة **التميز المدرك** **وضعية المنشأة تتميز**

* ***Michael Porter*** بروفسور إدارة الأعمال في كلية إدارة الأعمال في جامعة" هارفرد"، له الفضل في تطوير عدة نماذج في مجال الإدارة الإستراتيجية من بين هذه النماذج نموذج قوى الخمس للمنافسة، وسلسة القيمة....

	من قبل العملاء بتكاليف منخفضة	
سوق مستهدفة كبيرة (القطاع ككل)	إستراتيجية التمييز	إستراتيجية السيطرة بالتكاليف
سوق مستهدفة محدودة (جزء من القطاع)	إستراتيجية التركيز	

Source :*Patrick Joffre et Gerard Koenig,* ***Stratégie d'entreprise (antimanuel)*** *, Ed Economica, 49 rue Héricart , Paris,1985, P 3.*

1-إستراتيجية السيطرة بالتكاليف (قيادة التكلفة): تهدف البنوك من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين ، أي أن المنتجات و الخدمات التي تقدمها هاته البنوك تعتبر منتجات و خدمات ذات التكلفة المتوسطة الأقل داخل الصناعة البنكية التي تنشط فيها، و بالتالي تكون قادرة على تغيير أسعار منتجاتها لتكون دائما أقل من أسعار منتجات المنافسين و تحقق حجم مرضي من الأرباح، و هذا بشرط أن يكون السعر الذي تقدمه هاته البنوك قريبا من السعر المطبق من قبل المنافسين و هذا الأمر يتحقق عندما تكون منتجات و خدمات هاته البنوك ذات جودة مقبولة مقارنة بمنافسيها، إلى جانب تقديم بعض التخفيضات من أجل تدعيم الميزة التنافسية لمنتجاتها و خدماتها.

و هناك عدة حوافز تشجع البنوك على تحقيق التكلفة الأقل و هي : توافر اقتصاديات الحجم، الآثار المترتبة على منحنى التعلم أو الخبرة، وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة و تحسين الكفاءة و أخيرا سوق مكون من عملاء واعين تماما للسعر، و تحقق البنوك النتائج من إستراتيجية الإنتاج بأقل تكلفة في حالة توافر عدد من الشروط و هي[1]:

- وجود طلب مرن اتجاه السلعة (الخدمة) حيث يؤدي أي تخفيض في السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين ؛
- نمطية السلع المقدمة ؛
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج؛
- وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة لكل المشترين؛
- محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها نهائيا.

2- إستراتيجية التمييز: هي عملية توليد منتجات مميزة مقارنة بمنتجات المنافسين، على أن يتم قبول هذه المنتجات من قبل الزبائن على أنها فريدة و مختلفة عن أي منتجات أخرى تؤدي نفس الغرض في السوق، و تسمح هذه الإستراتيجية للبنوك الحصول على خصائص فريدة و متميزة عن خصائص المنافسين و بالتالي القدرة على الحصول

[1]- رحال سلاف، **محاضرات في إستراتيجية المؤسسة** موجهة لطلبة السنة الأولى ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2009/ 2010، ص 34.

على مداخيل إضافية نتيجة تلك الخصائص، و لتحقيق ذلك فإنه على البنوك المتتبعة لهذه الإستراتيجية البحث عن الخصائص المهمة في نظر العملاء المستهدفين و التي تحقق لهم منفعة إضافية مقارنة بمنتجات و خدمات للمنافسين.

و حتى يتحقق النجاح على مستوى هذه الإستراتيجية فإنه يجب الحرص على أن تكون القيمة الإضافية التي تتحقق للبنوك من خلال إتباع هذه الإستراتيجية أكبر من التكاليف الإضافية المترتبة عنها، حيث أن بعض جوانب التميز للبنوك كجودة المنتجات و الخدمات، و التوسع في شبكة التوزيع يتطلب تكاليف إضافية على عاتق البنك ولهذا يجب التأكد من أن القيمة الإضافية التي يحصل عليها أكبر من التكاليف التي يتحملها[1]، و يمكن أن تواجه إستراتيجية التمييز للبنوك بعض المخاطر نذكر منها[2]:

- تقليد المزايا التي يتميز بها البنك و هذا من قبل المنافسين في الصناعة؛
- تراجع أهمية الخصائص التي يتميز بها البنك بالنسبة إلى العملاء؛
- ارتفاع تكاليف البنك مقارنة بالبنوك الأخرى المنافسة بشكل غير مقبول؛
- تميز البنوك الأخرى التي تبنت إستراتيجية التركيز عبر التميز داخل الأجزاء السوقية المستهدفة و هذا بدرجة أكبر من المزايا التي تميز البنك داخل تلك الأجزاء السوقية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن اعتماد البنوك التقليدية لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر إستراتيجية تمييز للخدمات المقدمة من طرف هذه البنوك، حيث تعتمد مبدأ إدخال منتجات جديدة على الصناعة البنكية التقليدية لأول مرة و لكنها تعتبر منتجات معروفة لدى الزبائن في الصناعة المصرفية الإسلامية و المتمثلة في صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و بالتالي تقديم الصيغ المصرفية التقليدية و الإسلامية بالتوازي في البنك التقليدي أو بشكل مستقل، كل هذا يساعد البنوك على تحقيق أرباح إضافية والمحافظة على مركزها التنافسي و حصتها السوقية والصمود في وجه المنافسة وفتح أسواق جديدة خاصة عند إضافة خدمات جديدة، كما تمكن من الاستغلال أو الاستفادة من إمكانيات وخبرات وقدرات الموارد البشرية و زيادة كفاءتها و مهاراتها،كما أن اعتماد التنويع في صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر إستراتيجية مهمة تمكنها من التصدي للأزمات.

3-إستراتيجية التركيز (التخصص) : تركز هذه الإستراتيجية على خدمة مجموعة معينة من الزبائن أو جزء معين من السوق أو منطقة جغرافية محددة ، حيث تعمل المؤسسة من خلال هذه الإستراتيجية على تحديد هدفها التسويقي

[1]- بوسنة محمد رضا ، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

[2] -Porter, M.E, **L'avantage concurrentiel**, traduit par Philippe de lavergne, édition Dunod, Paris, 1999, p46 .

بشكل دقيق و تقوم على إرضاء حاجاته سواء كانت عن طريق قيادة التكلفة الأدنى أو عن طريق التمييز أو كليهما[1]، وتعتمد هذه على افتراض أساسي وهو إمكانية قيام البنك بخدمة سوق مستهدف وضيّق بشكل أكثر فاعلية وكفاءة عما هو عليه الحال عند قيامها بخدمة السوق ككل، و من بين مخاطر هذا النوع من الاستراتيجيات ما يلي[2]:

- تقليد الإستراتيجية من قبل البنوك المنافسة، مما يؤدي إلى تراجع الطلب و جاذبية الأجزاء السوقية المستهدفة؛
- زوال عوامل الاختلاف بين الأجزاء السوقية المستهدفة و بقية الأجزاء في السوق.

المطلب الثاني: أساليب اعتماد البنوك التقليدية على الصناعة المصرفية الإسلامية

تتم عملية ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال أسلوبين:

- **الإزاحة (التحول الجزئي)**: و يعتمد على توسع البنك التقليدي في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على حساب الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال القيام بإنشاء إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية تقدم جميع الأعمال المصرفية وفق الشريعة الإسلامية و في الغالب يكون رأسمالها قرضا دون فائدة من البنك ذاته؛

- **أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب الاستبدال (التحول الكلي)** : و يعتمد على قيام البنك التقليدي الراغب في التحول للخدمات المصرفية الإسلامية بوضع خطة زمنية و فنية لاستبدال جميع منتجاته و خدماته التقليدية بخدمات ومنتجات إسلامية تحل محلها، فمثلا استبدال الوديعة بفائدة بحسابات المضاربة المطلقة و المقيدة و استبدال القرض بفائدة بالمرابحة في التمويل قصير و متوسط الأجل.

ومن الأمثلة على هذه الفئة من البنوك نذكر ما يلي[3] :

-بنك الشارقة الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي؛

-بنك الجزيرة السعودي و البنك الأهلي التجاري؛

-بنك أبو ظبي و بنك الشرق الأوسط ؛

-بنك الإنماء الصناعي في الأردن (ثالث بنك إسلامي).

و كان من الطبيعي أن تختلف البنوك التقليدية في مداخلها إلى العمل المصرفي الإسلامي ، فلكل بنك خططه

[1]- عبد المليك مزهودة، **دروس في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص 137.

[2] - Porter, M.E, Op.Cit., P 46.

[3]- ناهد الهرش نزال، **تقرير عن أداء البنوك و النوافذ الإسلامية و درجة الإنجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية**، مؤسسة أضواء الدولية للاستشارات الدولية و إدارة المشاريع، عمان، الأردن، ص 3.

وأهدافه التي قد تتفق وقد تختلف مع غيره من البنوك حسب ظروفه وحسب الأسواق التي يريد أن يخدمها[1]، وفيما يلي نستعرض كل أسلوب من هذه الأساليب على حده.

أولا– بنوك تبيع منتجات إسلامية (استحداث البنك التقليدي لخدمات و صيغ مصرفية إسلامية)

تقدمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات و الصيغ المصرفية التقليدية، إذ تقوم البنوك التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة و المضاربة و المرابحة و الإستصناع و الإجارة و بيع السلم ، و قد شاع استخدام هذا الشكل من التحول في معظم البنوك التقليدية في دول الخليج العربي و خاصة السعودية مثل البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي و بنك الرياض[2].

ولا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه البنوك التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفاً ، حيث رأت في تقديم و بيع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي، ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي ، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي[3]، و الملاحظ في هذا الشكل أن البنك التقليدي لا يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية أي استقلالية عن باقي الصيغ و الخدمات التقليدية التي يقدمها بحيث تشكل الخدمات و الصيغ المصرفية التي يقدمها البنك مزيجا بين ما هو مباح شرعا و آخر محرم[4].

ثانيا– إنشاء البنك التقليدي لصناديق استثمار إسلامية

يقوم البنك التقليدي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية، وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية, وتكيّف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه , ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية,

[1]– السعيد مرطان, تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي –النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية–, **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 5.

[2]– يزن سالم العطيات, مرجع سابق, ص 76.

[3]– السعيد مرطان, مرجع سابق, ص 11.

[4]– يزن سالم العطيات, مرجع سابق , ص 76.

ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقاً لشروط نشرة الإصدار[1]، و يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار* تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية تمثل إدارة الصندوق دور المضارب تقوم بتجميع الأموال من المكتتبين فيه واستثمارها وفقاً لمنهج الاستثمار الإسلامي.

ثالثا– إنشاء البنك التقليدي لنوافذ متخصصة

نظرا لضعف مصداقية الازدواجية المفتوحة (غير المقيدة) في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية ، وما يكون قد صاحب ذلك من ضعف نسبي في تحقيق الاختراقات السوقية التي استهدفتها البنوك التي تبنت هذا المدخل ، لجأت بنوك أخرى إلى معالجة هذا القصور بافتتاح نوافذ / وحدات إسلامية، في فروعها التقليدية أو في مقارها الرئيسة ، تكون متخصصة في بيع المنتجات الإسلامية دون غيرها[1].

و يقصد بالنوافذ الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية(و التي قد تكون فرعا لتلك المؤسسة أو وحدة متخصصة تابعة لها), و تختلف الخدمات التي تقدمها مثل هذه النوافذ من بنك إلى آخر فمنها ما يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة لعملاء البنك بداية من الفروع و انتهاء بالخزينة، و منها ما يقتصر على تقديم خدمات معينة مثل خدمات التمويل و الاستثمار،كما تختلف هذه النوافذ من حيث الأهمية في الهيكل الإداري والتشغيلي في البنك , قد تكون تابعة لإدارة التمويل و العمليات أو تابعة للرئيس التنفيذي و ينظر إليها في الغالب على أنها وحدة للمساعدة و ليست وحدة أعمال[2].

و الملاحظ في هذا الشكل أن البنك التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلالية المكانية داخل البنك ، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط

---

[1]– فهد الشريف، مرجع سابق, ص 13.

* و قد صرح السيد سمير عبدي الشريك رئيس مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في "**إرنست و يونغ**" على هامش المؤتمر السنوي الرابع للصناديق الإسلامية المنعقد في المنامة في الفترة من 26 إلى 27 مايو 2008، أن هناك 500 صندوق استثماري إسلامي حول العالم بنهاية الربع الأول من 2008 بزيادة ملحوظة مقارنة مع 2007 أين كان العدد 153 صندوقا.
و من أمثلة صناديق الاستثمار الإسلامية في الدول الغربية نجد: – "صندوق الاستثمار الإسلامي المحدود" التابع لشركة الاستثمار العالمية "Credit Suisse" الذي أنشأ عام 1988م، وكان الصندوق متخصصا بالاستثمار في أسهم الشركات الصناعية العالمية،والمرابحة للآمر بالشراء في السوق الدولية؛ – تأسيس المصرف الاستثماري البريطاني لصندوق "الواحة الإسلامي" عام 1995 في لكسمبورغ و كان الصندوق متخصصا بالاستثمار في أسهم الشركات الصناعية العالمية، كما أسس المصرف البريطاني عام 1996م لـــ "صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود" المتخصص في الإجارة التمويلية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ – تأسيس المصرف البريطاني Citicorb في لكسمبورغ لصندوق " Citi Islamic Port Folies "، كما أنشأت الشركة العالمية الاستثمارية Permal لمجموعة صناديق الفنار و تولت إدارتها عام 1996م.(نزيه حماد، البنوك التقليدية أقامت صناديق استثمارية إسلامية، بحث مقدم إلى **مؤتمر التحول إلى الخدمات المالية الإسلامية – التجارب، الآليات، المتطلبات**–، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الكويت، 31/30 ماي 2005، ص 5).

[1]- السعيد مرطان، مرجع سابق، ص 12.

[2]- لاحم الناصر، النوافذ الإسلامية، **جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط)**، 31/ 03/ 2009، العدد 11081، تاريخ الإطلاع 2010/02/12، متاح على الموقع الإلكتروني www.aawsat.com/details.asp?Section=38

بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك لإدارة البنك التقليدي، ومن الأمثلة على هذه الفئة من البنوك[3] :

- مصرف درسدنر كلاينوورت بنسن ، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية (1980م)؛
- مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسما خاصا بالتمويل الإسلامي؛
- مصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة (1980م) قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في دولة البحرين في عام 1996م؛
- البنك السعودي البريطاني الذي أنشا إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية؛
- البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي؛
- بنك الكويت المتحد UBK الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي (1991م)؛
- البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية ، وغيره من البنوك.

ولتحقيق مزيد من المصداقية قامت بعض هذه البنوك والمؤسسات المالية بتعيين مراقب أو هيئة رقابة شرعية لمراقبة سلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة.

رابعا– إنشاء البنك التقليدي لفروع متخصصة

في مقابل المداخل السابقة والتي كان دافعها تجاريا بحتا، كانت هناك بعض البنوك التقليدية التي أراد القائمون عليها أسلمة مجمل أعمالها متجاوزين بذلك الأهداف التجارية البحتة، وكان مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو الدخول في عملية تحول تدريجية من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية ، كإدارة رئيسة من إدارات البنك[1].

و تعددت الآراء حول مفهومها، فيعرفها بعض الاقتصاديين بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، كما يطلق البعض على ظاهرة الفروع الإسلامية بالنظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية، وبالتالي يمكن تعريفها بشكل عام بأنها " الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية"[2], و في هذا

[3]- ناهد الهرش نزال، مرجع سابق، ص 3.
[1]– السعيد مرطان , مرجع سابق , ص 13.
[2]– فهد الشريف , مرجع سابق , ص 9.

الأسلوب* يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين[3]:

- إنشاء فرع جديد ومستقل منذ البداية, و الذي يعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى؛

- تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، مع إجراء التغيرات اللازمة و تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل و تخييرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي أو التحول إلى فرع آخر.

ومن أجل مزيد من الضمان لسلامة التطبيق واكتساب المزيد من ثقة الجمهور، قامت إدارات الصيرفة الإسلامية في هذه البنوك بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها تضم بين أعضائها عددا من كبار العلماء الذين يجمعون بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية، الأمر الذي كان له آثار محمودة على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي، ومن الأمثلة نجد ما يلي[4]:

- البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؛

- بنك مصر الذي افتتح فروعا إسلامية ولكن ليس بغرض التحول الكامل لباقي فروعه أو أعماله؛

- بنك NORIBA التابع لبنك يو بي أس السويسري في البحرين؛

- إنشاء المصرف البريطاني Citicorb لبنك استثماري إسلامي في البحرين عام 1996م تحت اسم "Citi Islamic Investment Bank"[2].

- مجموعة BNB Paribas الفرنسية التي أنشأت بنك BNB Paribas Najmah في البحرين سنة 2003م، بنك التمويل والاستثمار "كليون Calyon" لمجموعة " Crédit Agricole" الفرنسية والذي أنشأ في البحرين عام 2003، "البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي" فرع عن سوسيتي جنرال يرتكز في جزيرة رينيون في شبه القارة الهندية و فتح أبوابه في 2008[3].

ولقد بدأت العديد من البنوك في كل من ماليزيا وباكستان ومصر بالأخذ بهذا التوجه نحو افتتاح فروع إسلامية لها، كما أن هناك مطالبة قوية بتبني هذا المدخل في دولة الكويت وغيرها من الدول.

---

* ويعد هذا الأسلوب الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي لهذه التجربة، الأمر الذي استدعى وضع الضوابط التي تحكم عمله من قبل بعض السلطات النقدية كما حدث في مصر و قطر و غيرها، و يمتاز عن سابقيه بالاستقلالية المكانية، و في بعض الحالات الإدارية مما يتيح إمكانية فصل أعمال و نتائج الفرع عن أعمال و نتائج البنك التقليدي.

[3]- المرجع السابق , ص 12.

[4]- ناهد الهرش نزال، مرجع سابق، ص 3.

[2]- نزيه حماد، مرجع سابق، ص 5.

[3]- عبد الرزاق بلعباس، التمويل الإسلامي في فرنسا، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،السعودية، 2008، ص ص 107-108.

خامسا: إنشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات و الصيغ المصرفية من خلال بنك مستقل بإدارته و أعماله عن البنك ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا البنك أو جزء منها تعود إلى البنك التقليدي.

و يعتبر هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعا و انتشارا، إلا أن هناك عدة حالات تمت فعلا ففي الأردن قام البنك العربي بإنشاء و تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي، و في السودان قامت مجموعة فرنسبنك مع مجموعة المؤسسات المالية الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت اسم" كابيتال بنك"، و في لبنان قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني، كما قام بنك لبنان و المهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم بنك لبنان و المهجر للتنمية[1]، أما في الجزائر فقام بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع مجموعة دلة البركة العالمية بإنشاء بنك إسلامي و هو بنك البركة الجزائري.

المطلب الثالث: ضوابط تقديم البنوك التقليدية لمنتجات الصناعة المصرفية الإسلامية

قبل قيام البنك التقليدي بتقديم منتجات مصرفية إسلامية أو بالتحول كلية، لا بد من تحقيق بعض المتطلبات والضوابط والالتزام بها لخلق وتكريس الصورة الانطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي في البنك ليس فقط في أذهان العملاء، ولكن أيضا في تفكير وممارسة العاملين في الإدارة و بين موظفي البنك عامة و تشمل:

1 – ***الضوابط القانونية***: و التي تتمثل في موافقة الجهات الرقابية (مؤسسة النقد / البنك المركزي).

2– ***الضوابط الشرعية***: و كان من ضروريات تطبيق هذا المبدأ اتخاذ الإجراءات العملية التالية [2]:

أ– **تشكيل هيئة للرقابة الشرعية**: من كبار المشايخ و العلماء الموثوق في علمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتقوم على التأكد من شرعية السياسات و الإجراءات المعمول بها، و المنتجات المقدمة أو المزعم تقديمها للعملاء، والعقود التي تعمل بمقتضاها، والنواحي المالية والمحاسبية المصاحبة لكل ذلك؛

ب– إنشاء فروع إسلامية مستقلة: مع إعطاء العملاء فرصة الاختيار للاستمرار في التعامل مع هذه الفروع أو التحول إلى فرع آخر، حيث كان هذا التخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية شرطاً ضروريا في المرحلة

[1]– يزن سالم العطيات، مرجع سابق , ص 78.

[2]– سعيد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية – تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي –**، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، كتاب المنتدى الأول، 1999، ص ص 12– 13.

الأولى لضمان سلامة التطبيق شرعاً وبالتالي ضمان المصداقية، ولكنه لم يكن متطلباً أساسياً من الناحية الشرعية حيث يمكن من حيث المبدأ بيع المنتجات و الخدمات الإسلامية من خلال الفروع التقليدية، وهو الأمر الذي يجرى الآن الإعداد له بكثير من الحيطة والحذر مع بداية الدخول في مرحلة التوسع في تقديم الخدمات الإسلامية من خلال إدارات وفروع البنك المختلفة كما حدث مع البنك الأهلي السعودي، حيث تم استحداث خدمات مصرفية إسلامية فيه، وفي مدة قليلة صارت نسبتها الأكبر في تعاملات البنك، ثم تحول تدريجيا إلى المعاملات المصرفية الإسلامية.

– صياغة العقود صياغة شرعية توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك وإعداد أدلة العمل التي تتفق مع تنفيذها.

– تطوير وحدة داخلية للرقابة الشرعية (داخل إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية) لمتابعة مدى التزام الوحدات الأخرى في الإدارة وفروعها بالإجراءات الشرعية عند تنفيذها لعملياتها.

3– الضوابط المالية والمحاسبية و الإدارية: و تشمل:

أ– الاستقلال المالي: و يتم تمويل رأس مال الفرع اللازم لتبدأ الإدارة الإسلامية في العمل كالتالي[1]:

– التمويل عن طريق الوديعة الاستثمارية أو في صورة جزء من رأس مال المصرف الرئيس يخصص لتمويل رأس مال الفرع الإسلامي ويحصل على حصته من العائد, باعتباره شريكاً للفرع الإسلامي ويعامل معاملة المودعين بغرض الاستثمار؛

– تمويل أنشطة الفرع الإسلامي في صورة قرض حسن (دون فوائد) من البنك الرئيس يتم استرجاعه بعد أجل معين، تحت اسم " رأس مال الفروع الإسلامية" ومن المعلوم أنه يجوز للإدارة الإسلامية أن تقترض من أي جهة طالما أن القرض لا يتضمن دفعاً لفوائد، فقد ورد في الحديث أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) مات ودرعه مرهونة في دين ليهودي.

ب– الاستقلال المحاسبي: فيجب أن تكون حسابات الفروع الإسلامية وحسابات عملائها مستقلة عن حسابات البنك التقليدي حتى لا تختلط أموالها بأموال غير مشروعة، والاستقلال المحاسبي صار الآن سهلا عن طريق الأنظمة الحاسوبية، ولهذا فوجود ميزانية خاصة بالفرع أمر ميسور، بحيث تستقل بأصولها وخصومها وتستقل بإيراداتها ومصاريفها[2].

[1]– المرجع السابق، ص 14.

[2]– الأسس الشرعية للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، تاريخ الإطلاع10/06/2010 ، متاح على الموقع الإلكتروني http://isegs.com/forum/showthread.php?t=249

ج- الاستقلال الإداري :على الفروع الإسلامية أن تكون لها عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما ينبغي أن تكون لها إدارة مستقلة لها موظفون يتبعون مباشرة لها، بحيث تستطيع أن تشرف على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي، وتشرف على إدارة الفرع الإسلامي، ولا مانع أن تتبع هذه الإدارة إلى جهات إدارية أخرى أعلى في البنك التقليدي، ما دامت المعاملات تنفذ داخل الفرع الإسلامي بالضوابط الشرعية [1].

4- الضوابط الفنية و العملياتية: و تشمل:

أ- إعداد حملة إعلانية موجهة لعملاء تلك الفروع.

ب- تطوير الموارد البشرية لمواجهة متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية و التي تتضمن:

- اختيار الأفراد و القيادات ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي التقليدي وإعدادهم للعمل المصرفي الإسلامي؛

- وضع خطة لتدريب العاملين على العمل المصرفي الإسلامي تتضمن البرامج التالية:مفاهيم الصيرفة الإسلامية، الصيغ التمويلية البديلة لتلبية احتياجات العملاء، الضوابط والمعايير المحاسبية للعمليات المصرفية الإسلامية، فن بيع الصيرفة الإسلامية ، منهج التمويل المصرفي الإسلامي و الذي يتضمن دراسات الجدوى، التحليل المالي، معايير منهج التمويل، إدارة وتحصيل الديون المتعثرة، تمويل القطاعات الاقتصادية بالمناهج البديلة (البيوع، المشاركات، أخرى...).

المبحث الرابع: تأثيرات إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية والاقتصاد الكلي

اهتم علماء الاقتصاد المعاصرين بدراسة أبعاد علاقة الصناعة المصرفية الإسلامية بالأداء الوحدوي من جهة وبالتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، مؤكدين بأنه لم تعد أسس المعاملات الإسلامية أفكار تناقش على المستوى النظري و تقبل لجدواها و فعاليتها في تحسين الأداء الاقتصادي، بل تجسدت في الواقع العلمي المعاصر لتتحدى أسس المعاملات "غير الإسلامية" من حيث الكفاءة والفعالية و التقدم الفني و هي أوضح ما تكون في مجالات الائتمان والتمويل.

المطلب الأول: تأثير اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية

[1]- المرجع نفسه.

أولا– التحسين في الأرباح

تسعى البنوك عند دخولها مجال عمل إستراتيجي جديد إلى تلبية أكبر قدر ممكن من العملاء المستهدفين، هذا ما ترمي إليه البنوك التي تتبنى العمل المصرفي الإسلامي داخلها بغية زيادة أرباحها خاصة في ظل الكفاءة المرتفعة للمنتجات و الخدمات الموافقة للشريعة الإسلامية، ففي دراسة أعدها معهد الدراسات المصرفية تبين أثر الأوضاع الاحتكارية على الأداء (تحت عنوان ما سر تفوق البنوك الإسلامية على التقليدية؟) وجد أن معدل العائد على الأصول لدى البنوك الإسلامية 2.45% مقابل1.61% و معدل العائد على حقوق الملكية 16% للتقليدية مقابل 20% للإسلامية، وهذا ما يؤكد كفاءة المنتجات الإسلامية مقارنة بالمنتجات التقليدية في تحقيق أرباح عالية وذات مخاطر منخفضة.

ثانيا– التحسين في الحصة السوقية

تعد الحصة السوقية من الأهداف الأساسية و الهامة التي تسعى البنوك لتحقيقها، و التي تمثل المعدل لحصة سوق وحدة الأعمال الإستراتيجية إلى حصة السوق لأكبر منظمة منافسة في الصناعة[1]، و قد تستهدف البنوك تحقيق ذلك من خلال تعظيم المبيعات الذي يمنحها فرصة لتخفيض كلفة الوحدة الواحدة مع زيادة الأرباح في الأمد البعيد مع إمكانية تخفيض الأسعار ، أو تقديم منتجات ذات جودة عالية من خلال التطوير و التحسين في أنشطتها الأخرى (طرق البيع، السياسات التوزيعية، الأنشطة الترويجية...) و أخيرا دراسة بيئة المنظمة و العوامل المؤثرة فيها.

و في المنظمات التي تقدم الخدمات مثل البنوك و نظرا لعدم إمكانية قياس المبيعات في صيغة وحدات يتم في هذه الحالة قياس الحصة السوقية بصفة عدد العملاء الذين تقدم لهم الخدمات إلى حجم السوق المستهدف، لذلك يمكن القول أن اعتماد المنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية يرفع من الحصة السوقية لهذه البنوك بشكل كبير جدا، فالدراسة الميدانية التي قمنا بها تؤكد على الإقبال الكبير جدا على هذه المنتجات من قبل عملاء البنك الحاليين أو غيرهم بمجرد سماع كلمة منتج إسلامي، وبالتالي إكساب حصص سوقية كبيرة.

ثالثا– التحسين في الكفاءة

[1]- علاء فرحان و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق، ص 136.

و تؤكد الدراسة المذكورة سابقا (ما سر تفوق البنوك الإسلامية على التقليدية؟) على تفوق المنتجات الإسلامية على التقليدية من حيث الكفاءة، فالمنتجات الإسلامية تتركز حول الإقراض مثل المرابحة والإجارة و المنتجات التقليدية تتركز حول الاستثمار مثل أدوات الدين الحكومية.

رابعا– التحسين في التقدم التقني: يتطلب دخول مجال إستراتيجي جديد إلى ضرورة مواكبة التطورات على مستوى التكنولوجيات المستعملة، و هذا ما يتطلبه دخول البنوك التقليدية مجال العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثاني: تأثير اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على تمويل القطاعات الاقتصادية

نظراً لما تمتاز به صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية من إسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، الأمر الذي يؤدّي إلى التخلّص من الأزمات الاقتصادية أو التخفيف من وطأتها وجب علينا التطرق لأهمية كل صيغة من هذه الصيغ في تمويل مختلف القطاعات الحيوية.

أولا– تمويل القطاع الزراعي و الصناعي بصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية

1– تمويل القطاع الزراعي

أ– **صيغتي المزارعة و المساقاة و تمويلهما للقطاع الزراعي** : يمثل التمويل بصيغتي المزارعة و المساقاة أهمية كبيرة خاصة في اقتصاديات الدول النامية و منها الدول الإسلامية، حيث تشكل الزراعة الأساس في اقتصاديات هذه الدول من حيث مشاركتها المباشرة في الناتج و الدخل القومي و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تشغيل الأيدي العاطلة و زيادة الصادرات، و بالتالي الحصول على العملات الأجنبية (الصعبة) كما تسهم بشكل غير مباشر في تطوير القطاع الصناعي بتوفير مستلزمات الإنتاج ذات الأصل الزراعي (نباتي أو حيواني)، كما أن زيادة الدخل المتحقق فيها يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية و بالتالي تطوير الصناعة[1].

ب– صيغة السَلَم و تمويلها للقطاع الزراعي: بيع السَلَم هو من أكثر البيوع ملاءمة لتمويل العمليات الزراعية، إذ يقوم البنك بتقديم التمويل اللازم للمزارعين الذين يتوقع أن تتوفّر منتجاتهم الزراعية في موسم معين، و بالتالي يتيح لهم تغطية الفترة الفاصلة بين بدء الإنتاج وموسم الحصاد، من خلال تمويل هذا القطاع قبل موسم الإنتاج حيث تقوم

[1]– فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 374-377.

البنوك بتملّك الموسم الزراعي ثم تبيعه بسعر أعلى، و بالتالي يلعب دوراً في تنشيط القطاع الزراعي إذا كان يعاني من أزمة في التمويل خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي.[1]

ج- صيغة المشاركة و تمويلها للقطاع الزراعي: يمكن أن تطبق المشاركة في تمويل القطاع الزراعي كالآتي[2]:

- إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من عند الفلاح أو المؤسسة الفلاحية والتمويل والتموين من البنك وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع؛

- إذا كانت المشاركة متناقصة فقد يؤول المشروع- الذي دخلت المؤسسة الفلاحية فيه بأرضها- بأكمله إليها على أساس أن تتنازل للبنك عن حصة من أرباحها، وهذا يطفئ حق البنك ويكون المشروع في النهاية ملكا لها.

2- تمويل القطاع الصناعي

أ- صيغة الإستصناع و تمويلها للقطاع الصناعي: أصبح الإستصناع في عصرنا الحاضر من أهم العقود الدولية والمحلية في مجال الصناعة ، من خلال تنشيط حركة التبادل والتعامل وتسهيل المعاملات على كلّ من الصانع والمستصنع في المعامل والمصانع المختلفة، و يمكن الاستفادة من عقد الإستصناع بتطبيقه في المجال الصناعي باختلاف أشكاله و أنواعه كصناعة الطائرات و المركبات و السفن مما يمكن ضبطه بالمقاييس، و كذلك صناعة الآلات المختلفة بل و حتى القطع الصغيرة في الآلات، و ذلك بدلا من استيرادها من البلاد الأجنبية بقيم باهظة مع مشقة النقل وتكلفته العالية خاصة وأن في الإستصناع الداخلي تحريكا للنشاط الاقتصادي و إبقاء للسيولة المالية بين أبناء المجتمع[3].

وفي حال إذا ما قررت إدارات البنوك الدخول في ميدان الاستثمار الطويل الأجل ، نظراً للطبيعة التي يقتضيها هذا العقد من حيث الأجل، حيث يقوم بالطلب من القطاع الصناعي بإستصناع ما يطلبه الزبائن ، وهو ما يسمى بالاستصناع الموازي، ثم بعد تملك السلع يقومون ببيعها بالتقسيط بسعر أعلى، فيكون لهم دور في تنشيط القطاع الصناعي الأمر الذي يسهم في إدارة الأزمات، و يترتب على التمويل بالإستصناع العديد من المزايا التي يمتد أثرها ليشمل الصانع و المستصنع و البنك الممول و الاقتصاد الوطني و من أهم هذه المزايا هي[4]:

---

[1]- حسن محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 16.

[2]- محمود سحنون و ميلود زنكري، **مبررات و آليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، ص 7 ، تاريخ الإطلاع 2010/2/7، متاح على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، www.isegs.com/

[3]- مداني أحمد و حريري عبد الغني، نحو تطبيق عملي مبتكر لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغة الإستصناع في الجزائر، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 10/9 نوفمبر 2010، ص9.

[4]- المرجع السابق، ص ص 9-10.

- الإستصناع يقوم على طلب سلع بمواصفات معينة مما يعني أن هناك حاجة فعلية إليها و هذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض و الطلب و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- الإستصناع يحقق التكامل بين الخبرات و رأس المال و يساهم في علاج مشكل البطالة التي أصبحت تؤثر سلبا على الدولة من الناحية السياسية و الاجتماعية و الأمنية، كما يؤدي إلى عدم ركود السلع و حسن تصريفها حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.

ب- صيغة المرابحة للآمر بالشراء و تمويلها للقطاع الصناعي: تطبق هذه الصيغة خصوصا في القطاع التجاري أما في مجال الصناعة فقد استخدمتها البنوك لتوفير احتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام و مدخلات الإنتاج، وتعتبر المرابحة من الصيغ المفضلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين و صغار المنتجين و الصناع الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية و الملاءة المالية التي تسمح بتمويلهم وفق صيغة المشاركة[1] .

ج- صيغة المشاركة و تمويلها للقطاع الصناعي: يمكن القول أن البنوك التي تمول القطاع الصناعي لا توجد صعوبات في سبيل تمويل الأصول الصناعية الثابتة بصيغة المشاركة و المشاركة المتناقصة أو المرابحة، ذلك أن هذه الأصول يمكن امتلاكها ثم بيعها، غير أن هناك عقبات تحول دون تمويل البنوك لرأس المال الصناعي التشغيلي و الذي لا يكون دائما أصولا عينية يمكن امتلاكها و إعادة بيعها للصناع[2].

ثانيا- تمويل القطاع التجاري و العقاري بصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية

1- تمويل القطاع التجاري

أ- صيغة المرابحة و تمويلها للقطاع التجاري: توفر المرابحة احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فتساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والأجهزة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما يمكن أن تساهم في تنشيط حركة إستيراد السلع والمواد الخام من الخارج خاصة السلع الضرورية كالمواد الغذائية ، ويمكن للمرابحة أن تكون وسيلة صالحة لتمويل تجارة الصادرات[3].

---

[1] - عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية – تجربة بعض المصارف السودانية –**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ص ص38- 39.

[2] - المرجع السابق، ص 44.

[3] - محمود سحنون و ميلود زنكري، مرجع سابق، ص 9.

ب- صيغة السَلَم و تمويلها للقطاع التجاري: يساهم البنك من خلالها في رفع حصيلة الصادرات إلى المستوى الذي يؤدي إلى تغطية عجز ميزان المدفوعات، ويحول دون اللجوء إلى الديون الخارجية وبالتالي تحمل أعبائها[1].

2- تمويل القطاع العقاري

أ- صيغة الإستصناع و تمويلها للقطاع العقاري : يمكن تطبيق الإستصناع في التمويل العقاري في عدة تطبيقات مختلفة كبناء المساكن و العمائر و غيرها و ذلك ببيان موقعها و الصناعات المطلوبة منها، كما يمكن أن يكون في تخطيط الأراضي و إنارتها و شق الطرق فيها و تعبيدها و غير ذلك من المجالات العقارية[2].

ب- صيغة التأجير التمويلي وتمويلها للقطاع العقاري : تكمن أهمية التأجير التمويلي في أنه يحقق استثمارا ناجحا للأعيان والطاقات البشرية بالعمل و استغلال المهارات، وفي الوقت ذاته يلبي للمجتمع حاجات ضرورية تمثل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي اليومي للمواطن كالسكن و وسائل النقل وغيرها من الوسائل التي تمثل فائضا لدى البعض، في حين يفقدها البعض الآخر ممن ليس لديه القدرة على امتلاكها.

ج- صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك و تمويلها للقطاع العقاري: إنّ اعتماد هذه الصيغة من قبل البنوك يساهم في تفعيل وتنشيط عدّة قطاعات اقتصاديّة وأهمها القطاعات العقارية والصناعية والتجارية، ذلك لأنّ هذه الصيغة يمكن أن تطبق في مجالات إجارة العقارات والآلات والمعدات المختلفة الصناعية والتقنية بما فيها أجهزة الحاسوب، وبالتالي يتيح هذا الأسلوب الاستثماري للزبون أو العميل هامش حرية أكبر في اختيار الأصول التي يرغب بامتلاكها.

ثالثا- تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية

1- صيغة الإستصناع و تمويلها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن الشركات الصناعية الكبيرة أو المتوسطة قادرة على أن تتقدم مباشرة للجهات التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة و تقوم بتمويل عملياتها دون صعوبات، أما أصحاب الأعمال الصغيرة فهم يواجهون مشكلات حادة في الحصول على التمويل اللازم لأعمالهم من مصادرهم الذاتية أو من المصادر التمويلية التقليدية، لذلك فإن دخول البنك الإسلامي ممولا لصغار الصناع و وسيطا بينهم و بين الشركات الكبرى والمؤسسات العامة يحقق لهم إيرادات مناسبة[3].

2- صيغة المشاركة و تمويلها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يمكن القول أن صيغة المشاركة تعتبر أسلوبا تمويليا مناسبا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكاليف , فالمشاركة بين البنك وأصحاب هذه المؤسسات تمكنها من مراجعة خططها، و معطى أساسي في الدراسات الاقتصادية والتحليلية

[1]- المرجع السابق، ص 10.
[2]- مداني أحمد و حريري عبد الغني، مرجع سابق، ص 8.
[3]- المرجع السابق، ص12.

لمشروعات ذلك القطاع مما يزيد من قدرتها على النمو و التقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة التمويل تجعله حريصا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية البنك[1].

3- صيغة المضاربة و تمويلها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و في هذا الشكل يصبح البنك الممول بالمال و صاحب المؤسسة بعمله و خبرته, إلا أن هذا النموذج له سلبياته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم التأكد من الربح, عدم امتلاك الدفاتر المحاسبية و لا حسابات واضحة مما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف إضافة إلى شروط عقد المضاربة المتمثلة في عدم تدخل صاحب المال (البنك) في العمل (المؤسسة) و بالتالي عدم القدرة على المراقبة.

ويمكن أن تستفيد هذه المؤسسات من هذه الصيغة في تلبية احتياجاتها خاصة و أن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح البنك يكون غالبا بالتقسيط, تلك الاحتياجات التي تختلف حسب القطاعات المختلفة على سبيل المثال:

- ***القطاع الحرفي:*** عن طريق شراء الآلات و المعدات اللازمة للورش و كذا تزويدها بالمواد الخام؛
- ***قطاع المهن الحرة:*** عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء و تجهيز مكاتب المحامين...؛
- ***القطاع التجاري:*** عن طريق شراء البضائع سواء داخل الوطن أو خارجه؛
- ***القطاع الزراعي:*** عن طريق شراء الآلات الزراعية و مدخلات الزراعة و الأسمدة و البذور؛
- ***القطاع الصناعي:*** عن طريق شراء المعدات الصناعية أو تزويد المنشآت بالمادة الأولية؛
- ***القطاع الإنشائي:*** عن طريق شراء المعدات و مواد البناء للمقاولين.

المطلب الثالث: تحديات إستراتيجية لتحسين أداء البنوك

أولا- تحسين الإنتاجية: تعد الإنتاجية بمثابة التحدي العام كونها ترتكز على الإبداع و الابتكار و تحقيق الأهداف العليا للبنوك، و ذات أهمية كبيرة في تحقيق السلع و الخدمات من خلال انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة و انخفاض الأسعار و زيادة حجم المبيعات الناتج عن الاستخدام الكفء للموارد و بالتالي زيادة أرباح المنظمة و تعاظم قدرتها على المنافسة، و تسعى المنظمة من خلال هذا التحدي إلى تحسين الإنتاجية من خلال الشكل التالي[2]:

الشكل رقم (8.2): نظام التحسين المستمر للإنتاجية

[1]- سليمان ناصر و عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 10- 11.

[2]- علاء فرحان و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق، ص 26.

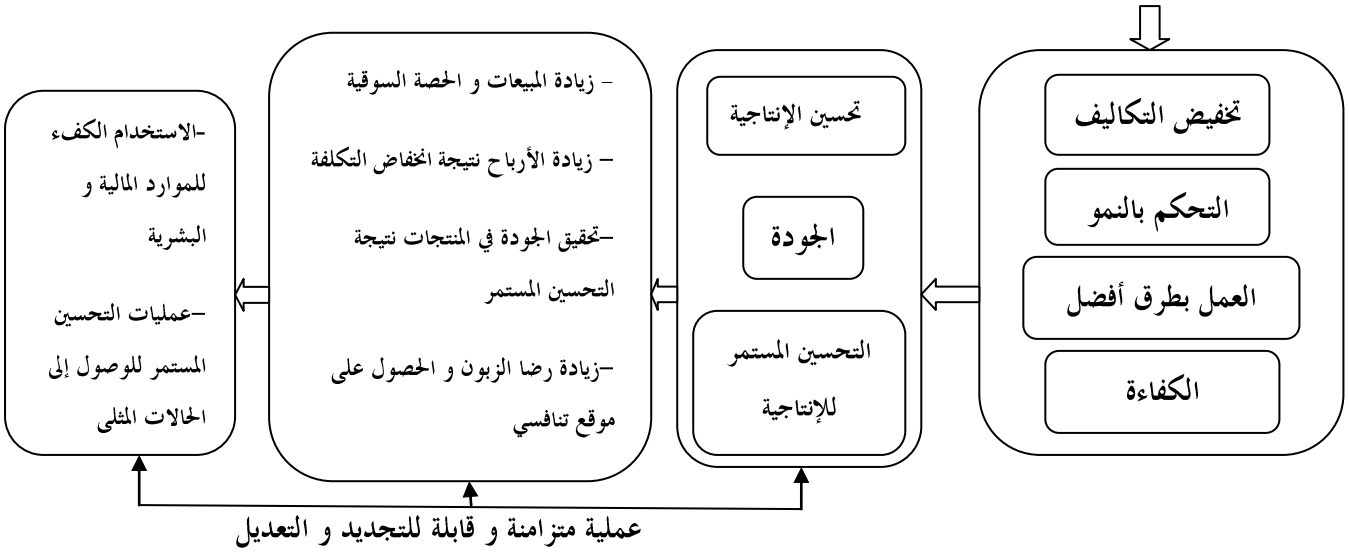

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المرجع السابق، ص ص 26-34.

ثانيا– تحسين مجابهة المنافسة

تعد المنافسة* هي الأخرى من التحديات الإستراتيجية الأساسية في منظمات الأعمال بوصفها محدد مهم لتحقيق التفوق التنافسي بين الشركات، فواقع الحال يشير إلى أن هناك منافسة لكسب أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية بالإضافة إلى الربحية فضلا عن النمو و التقدم اللذان هما مسعى كل منظمة أعمال ،و هذا ما أشار إليه Porter في نموذجه الذي يبرز الجزء الأساسي في تحليل الصناعة و التنافس ألا و هو الفوز في العملية التنافسية الصناعية، هذا النموذج الذي يعتبر الأكثر انتشارا و استخداما لتقييم طبيعة البيئة التنافسية ولوصف هيكل الصناعة، و أشار كيف أن القوى التنافسية الخمس تؤثر في صياغة الإستراتيجية التنافسية للمنظمة.

ثالثا– التحليل الإستراتيجي لبيئة* البنك

1–التحليل الإستراتيجي للبيئة الداخلية للبنك: تهدف عملية التحليل الإستراتيجي للبيئة الداخلية للبنك في تحديد نقاط القوة أو الضعف في أنشطتها الحالية و المستقبلية، و تتم هذه العملية من خلال تحليل العوامل المكونة لهذه البيئة والمتمثلة في : الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية ، موارد المنظمة بشقيها الملموسة و غير الملموسة ، القيادة العليا.

* **و تعرف المنافسة على أنها** " القدرة على تزويد الزبون بمنتجات و خدمات تشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المنظمة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من الحكومة و يتم ذلك من خلال رفع الإنتاجية عوامل الإنتاج، و بعد تلبية الطلب المحلي المتطور (المعتمد على الجودة) كخطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي و المنافسة دوليا ".

* إن البيئة مهما كان نوعها فإنه على البنوك تحليلها ودراستها من أجل التكيف مع التغيرات التي تنطوي عليها، إن هذا التحليل يتضمن ما يسمى بتحليل **SWOT** والذي يتمثل في:
– نقاط القوة الخاصة بالبيئة الداخلية: **Strengths** – نقاط الضعف الخاصة بالبيئة الداخلية: **Weaknesses** – الفرص التي يمكن اقتناؤها من البيئة الخارجية **Opportunities**– التهديدات التي تنطوي عليها البيئة الخارجية: **Threats** .

أما فيما يخص الأدوات التي تستعمل في عملية تحليل البيئة الداخلية للمنظمة فمن أشهرها نجد سلسلة القيمة التي اقترحها بورتر سنة 1985، و التي بموجبها تعتبر المنظمة مجموعة كبيرة من الأنشطة الرئيسة و الثانوية تضيف قيمة إلى المنتج النهائي و بالتالي يمكن دراسة جوانب القوة و الضعف في هذه الأنشطة التفصيلية لتحديد قدرتها على المساهمة في خلق ميزات تنافسية للمنظمة.

2- التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية للبنك: تمثل البيئة الخارجية ما يحيط بالمنظمة من عوامل لها تأثير مباشر وغير مباشر في عمليات صناعة القرارات الإستراتيجية و اتخاذ القرارات[1]، و تنقسم البيئة الخارجية إل قسمين:

أ- البيئة الخارجية العامة(الكلية ، غير المباشرة): و تشمل المتغيرات الاقتصادية مثل معدل الفائدة و معدل النمو الاقتصادي و الميزان التجاري و معدل التضخم و السياسات المالية و النقدية للدولة، المتغيرات السياسية و القانونية كقوانين الاحتكار، المتغيرات الثقافية و الاجتماعية** من تقاليد و قيم و عوامل اجتماعية، المتغيرات التكنولوجية، المتغيرات الديمغرافية كزيادة السكان و تحركاتهم من الريف إلى المدينة و تغير مستويات الدخل و التركيبة العمرية للسكان، المتغيرات المعلوماتية و المعرفية و المتغيرات الدولية و العالمية و التي امتدت آثارها خاصة مع ظهور العولمة والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات و التكتلات الاقتصادية و الإقليمية.

ب- البيئة الخارجية الخاصة (البيئة الصناعية و التنافسية): تمثل البيئة الصناعية الميدان الذي تحدث فيه منافسة دوائر الأعمال، و يهدف تحليل بيئة الصناعة و المنافسة تحديد درجة جاذبية صناعة ما للمنتجين الحاليين و المتوقعين من خلال معرفة الخصائص الاقتصادية و الفنية للصناعة كحجم السوق و معدل النمو إضافة إلى تحليل قوى التنافس في بيئة الصناعة الذي يوفره نموذج القوى الخمس لـــ Porter ، هذا الأخير الذي يؤكد على أن شدة التنافس تتوقف على شدة تأثير خمس قوى يطلق عليها بمحددات الربحية في الصناعة و تتمثل في:

- ***المنافسون في الصناعة:*** لا يعمل البنك بمفرده في السوق وإنما يكون له منافسون سواء كان ذلك بشكل مباشر (في نفس مجال النشاط من بنوك تقليدية أو إسلامية) أو بشكل غير مباشر (من المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وغيرها) وعليه تشمل جميع المتعاملين في الصناعة البنكية الذين يجابهون البنك داخل السوق البنكية؛
- ***الداخلون الجدد:*** من البنوك التي تنوي المنافسة في الصناعة البنكية؛

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)**، مرجع سابق، ص 255.

** تعتبر هذه البيئة ذات تأثير خطير، ذلك لأن تغيرها بطئ مما يجعل الكثير من المؤسسات بما فيها البنوك تعتقد أنها لا تتغير على الإطلاق.

– ***القوة التفاوضية للموردين***: نقصد بالموردين الأفراد والمؤسسات الذين يتولون عملية تزويد البنك بموارد وتجهيزات تكون ضرورية لإنتاج الخدمات المصرفية، حيث يلعب الموردون دورا أساسيا في إنجاح السياسة المصرفية وذلك من خلال توفير الأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية المسهلة لعمليات السحب والإيداع، و نميز بين فئتين من الموردين:

• *فئة المودعين*: إذا اعتبرنا أن الودائع تشكل موارد البنك، مما يمكن هذه الفئة من الحصول على قدرات تفاوضية؛

• *موردون يقدمون الوسائل المادية*: من مكاتب و أجهزة إعلام آلي و غيرها من التجهيزات و هذه الفئة عادة لا تمتلك قوة تفاوضية كبيرة.

– ***القوة التفاوضية للعملاء:*** و نقصد بها قدرة العملاء على التفاوض حول شروط الائتمان بينهم و بين البنك؛

– ***البدائل (منتجات الإحلال):*** المتمثلة في السلع و الخدمات البديلة لسلعة معينة و التي تمثل تهديدا قائما لذلك تسعى المنظمات إلى معرفة البدائل الممكنة، و يمكن أن نلخص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم(9.2): تحليل قوى المنافسة في الصناعة

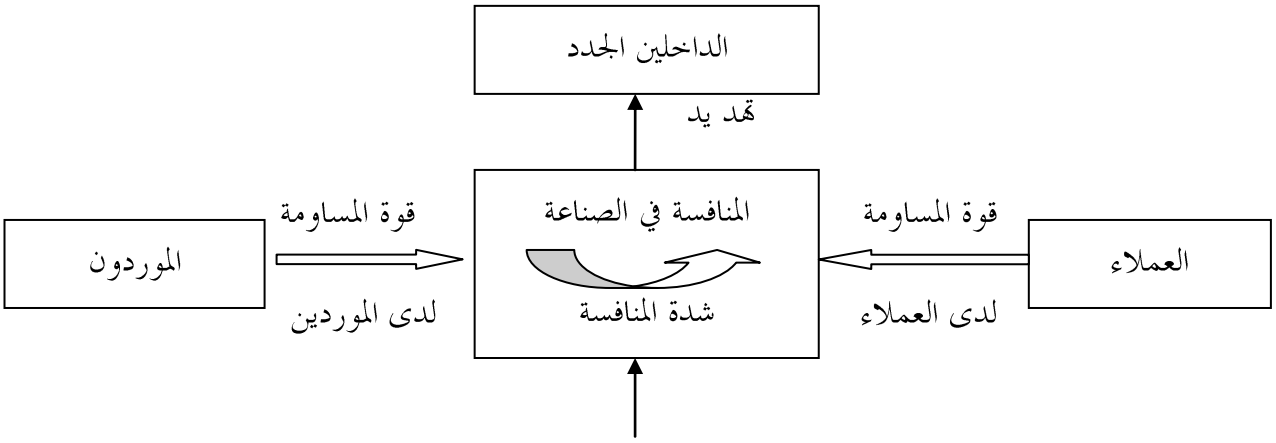

تهد يد

الخدمات و المنتجات البديلة

Source :*Porter,M.E, Op.Cit., P 15.*

رابعا– تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

و تعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بأنها عبارة عن النظم الآلية أو الإلكترونية للتعامل مع المعلومات، وبالرغم من أن المعلومات هي المادة محل الوصف إلا أن وسائل المعالجة و تخزين و نقل و تبادل المعلومات لذا ينطوي مصطلح تكنولوجيا المعلومات على فكرة تطبيق التكنولوجيا بأبعادها المختلفة، هذه التطورات التقنية العالية تمثل ميزة تنافسية تمكن من تقليص المسافات بين البلدان، تقليص مكان تخزين المعلمات، تقليص زمن الاستجابة للطلبات، اقتسام المهام الفكرية مع الآلة، تزايد النظم الشبكية و أخيرا تطوير البيئة الإلكترونية فكريا[1].

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نبرزها في النقاط التالية:

– إن المؤسسات البنكية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى يعتبر دراسة و تقييم الأداء الهدف الأساسي الذي يضمن لها الاستمرارية و النمو في ظل هيكلة سوقية معينة، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى مقاييس معينة كمعدلات الربحية و الحصة السوقية و الكفاءة و التقدم التقني لقياس أدائها؛

[1]– علاء فرحان و فاضل راضي الغزالي، مرجع سابق، ص ص 53–54.

– تعتبر إستراتيجية التمييز كسلوك إستراتيجي فعال تختاره و تتبناه البنوك من بين البدائل الإستراتيجية الأخرى في ظل تواجدها في شكل معين من أشكال الصناعة، و نرى فيه سبيلا ممكنا لتحقيق أهدافها و مجارات منافسيها و طريقة هامة لتنمية حصتها السوقية؛

– تختلف الاتجاهات التي تبنتها البنوك في دخولها إلى العمل المصرفي الإسلامي، فبعض الدول اتجهت إلى أسلمة أنظمتها المصرفية بالكامل على غرار السودان و إيران و منها من اتجه إلى إدخال المنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال عدة مداخل تختلف حسب كل بنك و خططه وأهدافه وح سب الأسواق التي يريد أن يخدمها، فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة ، ومنها من كان قد عقد العزم على تحويل فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية ، ومنها من اختار تحويل الأنشطة تدريجيا بدلا من تحويل الفروع ، ومنها من افتتح "نوافذ إسلامية" في فروعه كلها أو بعضها ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية و منها من أنشأ بنوك إسلامية جديدة؛

– تسمح إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في تحقيق مستويات عليا من الأداء سواء على المستوى الجزئي (البنك) لما تتميز به من نقص التكلفة و زيادة الطلب عليها...أو على المستوى الكلي(القطاعات الاقتصادية) للدولة.

تمهيـــــــــــــد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و أثرها على تحسين الأداء في البنوك التقليدية التي تتبنى تلك الاستراتيجيات بنجاح، فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى وضعية هذا السلوك الإستراتيجي في البنوك التقليدية الناشطة في الجزائر، و حاولنا دراسة تجربتين الأولى تتمثل في تجربة بنك الخليج الجزائر الذي يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية و تقييم أدائه، و الثانية تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي سلك مدخل آخر من مداخل دخول البنوك التقليدية مجال العمل المصرفي الإسلامي والمتمثل في إنشاء بنك إسلامي جديد يتمثل في بنك البركة الجزائري في إطار الشراكة مع شركة دلة البركة القابضة الدولية و تقييم أدائه، حيث سنحاول في خطوة أولى التطرق إلى حال الصناعة البنكية في الجزائر، إضافة إلى خصائصها في ظل مقاربة الاقتصاد الصناعي و هذا حسب المعطيات و المؤشرات المتوفرة، و كخطوة ثانية سنحاول تشخيص البيئة التي تنشط فيها البنوك محل الدراسة للوصول إلى نقاط القوة و الضعف التي تتميز بها هذه البنوك، و عرض تشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك سواء التقليدية منها أو الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية و واقع هذه المنتجات للوصول إلى تقييم الأداء وأخيرا تشخيص الوضعية التنافسية للبنوك على الصعيدين المحلي و القاري.

و من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: نظرة عامة حول الصناعة البنكية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: التشخيص الإستراتيجي للبنوك محل الدراسة.
- **المبحث الثالث**: التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر **و** تقييم أدائه.
- **المبحث الرابع**: الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل نتائج أداء بنك البركة الجزائري.
- **المبحث الخامس**: تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الصناعة البنكية في الجزائر

شهدت الصناعة البنكية في الجزائر تطورات عديدة تماشيا مع التطورات التي حدثت في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض، و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بالدراسة و التحليل إلى أبرز مراحل تطور الصناعة البنكية في الجزائر، هذا بالإضافة إلى تحليل هيكل الصناعة البنكية في الجزائر.

المطلب الأول: الصناعة البنكية في الجزائر قبل إصلاحات التسعينات

أولا- مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني: لقد تميز النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر نظاما بنكيا واسعا مملوكا لرأس المال الفرنسي و قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير من جهة، ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك من جهة ثانية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى تحدي تلك الصعاب و الإقدام على تأميم هذه البنوك خدمة للاقتصاد الوطني، حيث عمدت السلطات المعنية بتأسيس بنكًا مركزيا يضطلع بمهامه التقليدية في إطار توجيه السياسة النقدية للبلاد والتحضير لإنشاء عملة وطنية[1]، و هكذا تم إنشاء مجموعة من الهيآت المالية والبنوك تتمثل في:

1- البنك المركزي الجزائري (BCA) : تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم 144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر1962 [2] ، و قبل ذلك تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 1962/08/2 و أوكلت للبنك مهمة إصدار عملة وطنية، الإشراف على السياسة النقدية، توجيه البنوك التي يتم تأميمها.

2- الخزينة العمومية : تم إنشاؤها في أوت 1962 و ذلك للقيام بالوظائف التقليدية الخاصة بالخزينة، إلا أن ذلك لم يمنعها من القيام ببعض الأنشطة الاستثنائية مراعاةً للوضعية الحرجة للاقتصاد الوطني في تلك الفترة، حيث ساهمت الخزينة في تمويل الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية و قروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

[1] - بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 47.

[2] - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 2000 ، ص57.

3- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) : تم تأسيسه بتاريخ 1963/05/07 بموجب القانون 165/63 وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972[1] نتيجة رفض البنوك تمويل الاقتصاد الوطني، حيث ضم الصندوق أربع مؤسسات مالية كانت تنشط في الجزائر و يتعلق الأمر بـــ : القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق صفقات الدولة وصندوق تجهيز و تنمية الجزائر، و ذلك بهدف تمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار المخططات التنموية إلى جانب تمويل الشركات الوطنية التي تأسست في نهاية الستينات.

4- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) : أنشأ هذا الصندوق في10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64[2]، ويتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد إلى جانب إدارة أموال الهيآت العمومية و أموال منتسبي الهيآت العمومية و المستشفيات و ذلك بهدف استغلالها في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتمويل البناء و الجماعات المحلية، و من أجل التشجيع على الادخار عمد الصندوق إلى: إنشاء فروع عديدة له ، حيث بلغت حاليا 206 وكالة و 15 مديرية جهوية عبر الوطن و يتواجد الصندوق أيضا على مستوى الشبكة البريدية [3]، تخفيض الحد الأدنى للادخار، تكريس يوم وطني للادخار (31 أكتوبر اليوم العالمي للادخار) ، و يبقى الحافز الحقيقي للادخار هو إعطاء فرصة للمدخر للحصول على مسكن بالتقسيط طويل الأجل، ليصبح القطاع العقاري الجزء المسيطر على اهتمامات البنك حاليا.

5- البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشأ بموجب الأمر 178/66 الصادر بتاريخ 1966/06/13، و يعتبر أول بنك تجاري حكومي جزائري تم إنشاؤه في عهد الجزائر المستقلة[4]، و تم إنشاؤه بعد القيام بتأميم مجموعة من البنوك الأجنبية* التي كانت تنشط بالجزائر، و من بين الأنشطة التي أسندت للبنك الوطني الجزائري في تلك الفترة، قيامه بتعبئة المدخرات الوطنية و منح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية، و ذلك كله إلى جانب القيام بالعمليات المصرفية التقليدية للبنوك التجارية[5]، و يشغل حاليا أكثر من 200 وكالة عبر الوطن.

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2003 ،ص 186.

[2]- المرجع السابق، ص187.

[3]- الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP)، تاريخ الإطلاع 9 / 2012/02، www.cnepbanque.dz

[4]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 188.

* **و يتعلق الأمر بالبنوك التالية:**- القرض العقاري للجزائر و تونس الذي تم تأميمه بتاريخ 1 جويلية 1966؛ - القرض الصناعي و التجاري و ذلك بتاريخ 1 جويلية 1967؛ - البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا بتاريخ 1 جانفي 1968؛ - بنك باريس و البلاد المنخفضة بتاريخ ماي 1968؛ - مكتب الخصم بمعسكر بتاريخ جوان 1968.(شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 156).

[5]- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 131.

6- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 36/66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل و المتمم بالأمر رقم 75/67 المؤرخ في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري [1]، من خلال القيام بتأميم عدة البنوك تتمثل في البنك الشعبي التجاري و الصناعي لكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة و البنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، البنك الجزائري المصري بتاريخ 1968/01/01 والشركة المارسيلية للقرض بتاريخ 1968/06/30 و أخيرا الوكالة الفرنسية للقرض و البنك.

و يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات التقليدية للبنوك التجارية، مهمة الإشراف على التمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية، قطاع المياه والري و أصحاب المهن الحرة[2]، و يحتوي حاليا على 139 وكالة تنفيذية.

7- بنك الجزائر الخارجي (BEA): يعتبر بنك الجزائر الخارجي ثالث بنك عمومي جزائري تم إنشاؤه بعد الاستقلال حيث تأسس البنك في 1967/10/01 بموجب الأمر رقم 204/67 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، و ذلك على إثر تأميم خمس بنوك أجنبية* ، و أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض ، أما حاليا فقد أصبح بنك BEA يتدخل في تمويل مختلف القطاعات ويقدم أكثر من عشرين مابين منتجات وخدمات مصرفية عن طريق 110 وكالة عبر الوطن.

ثانيا- الإصلاح المالي و المصرفي لعام 1971

تمثل الإصلاحات التي جرت في سنوات السبعينات بمثابة الخطوة الأولى لعملية إصلاح المنظومة البنكية للجزائر المستقلة، و هذا تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة و ذلك في إطار التوجه الاشتراكي للجزائر، ومن خلال تتبع هذه الإصلاحات نجد أن الصناعة البنكية شهدت في هاته الفترة نوعا من التخصص من خلال إلزام كل المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها لدى بنك واحد يتحدد من خلال قرارات وزارة المالية.

حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 71-47 الصادر في 1971/06/30 والمتضمن تنظيم البنوك ، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 189.

* **تتمثل هذه البنوك في:** - القرض الليوني بتاريخ 12/12/ 1967؛ - الشركة العامة بتاريخ 1968/01/16؛ - بنك باركلايز بتاريخ 28/ 1968/04؛ - قرض الشمال بتاريخ 1968/05/31؛ - بنك الصناعة الجزائرية و البحر المتوسط بتاريخ 1968/05/26.(المرجع السابق، ص ص 189-190).

تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروض و تسبيقات دون قيد أو شرط، و في إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في مجال منح القروض طويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية ومنها المخطط الرباعي الأول، و لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم تقسيم المؤسسات الوطنية على مجموعة البنوك الناشطة في ذلك الوقت بالإضافة إلى تمكين المؤسسات من السحب على المكشوف لتمويل عمليات الاستغلال و تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وفق الطرق التالية [1]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض بنكية طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة كالبنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية و ذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

و بالرغم من كل الإصلاحات السابق ذكرها فإن الصناعة البنكية في الجزائر لم تسلم من بعض المشاكل والتي كان سببها الرئيس افتقار عملية منح القروض للمؤسسات العمومية إلى المعايير الاقتصادية، حيث إن تلك العملية كانت موجهة مركزيا دون مراعاة عوامل الربحية و الكفاءة المصرفية للبنوك، حيث اعتبرت الصناعة البنكية في تلك الفترة كقناة تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى النتائج السلبية التي حققتها بعض المؤسسات العمومية في تلك الفترة مما جعلها تعجز عن تسديد تلك المسحوبات على المكشوف التي قامت بها .

و نتيجة للظروف الصعبة التي شهدتها الصناعة البنكية في فترة السبعينات جعلت السلطات الجزائرية تتراجع سنة 1978 عن إصلاحات 1971، بالإضافة إلى القيام بإعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، حيث نتج عن إعادة الهيكلة كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك بموجب المرسوم 206/ 82 المؤرخ في 1982/03/16 و ذلك بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و بنك التنمية المحلية الناتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري و ذلك بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ 1985/04/30، حيث كان الهدف من إعادة الهيكلة لهاته البنوك هو تحقيق المزيد من التخصص للبنوك الجزائرية على غرار تخصص BADR في تمويل القطاع الفلاحي و الصناعات التقليدية و الحرفية، و تخصص بنك BDL في تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية.

[1]- المرجع السابق، ص ص 179- 180.

ثالثا– الإصلاح المصرفي لسنة 1986

تميزت سنوات الثمانينات بأزمات حادة منها أزمة الديون سنة 1982 و أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، هذه الوضعية أثرت على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى ظهور إصلاحات في 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 /08/ 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض و التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للصناعة البنكية في الجزائر و إعطائها دورا كبيرا في مجال التمويل، من خلال إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسيرها، فتم اعتماد مقاييس الربحية و المردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض، ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك الجزائرية.

رابعا– الإصلاحات المصرفية لسنة 1988

على الرغم من الإصلاح المصرفي لسنة 1986، إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي ابتداء من سنة 1988 وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 01/12/ 1988، كانت تهدف إلى إعطاء استقلالية أكبر للبنوك العمومية الجزائرية وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و المردودية.

كل ما سبق أدى إلى بداية ظهور بوادر المنافسة بين البنوك من خلال تراجع الدولة عن إلزامية توطين حسابات المؤسسات العمومية لدى بنك واحد ، غير أن تلك الاستقلالية لم تكن مطلقة و إنما تخضع لبعض الإجراءات و القوانين مما حد من تطور نشاطها، إضافة إلى معاناة البنوك من نقص السيولة دفعها إلى اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كل هذا دفع السلطات المعنية إلى القيام بمجموعة أخرى من الإصلاحات أهمها إصدار القانون 10/90 (قانون النقد و القرض) الذي يعتبر محورا أساسيا في تطور الصناعة البنكية في الجزائر.

المطلب الثاني: الصناعة البنكية في الجزائر بعد سنوات التسعينات

أولا–الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 10/90

يندرج الإصلاح البنكي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي والمصرفي وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات.

و يعتبر قانون النقد و القرض نقطة التحول في الصناعة البنكية في الجزائر و الذي اعتمد على القانونين 1986 و 1988 ليعطي النظرة الجديدة للصناعة البنكية، و الذي سمح بالاستثمار الأجنبي و أمكن من إنشاء بنوك خاصة وأجنبية الذي فتح مجالا واسعا أمام المنافسة البنكية و من بين أهم التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض[1] :

- أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة من خلال توجيه السياسة النقدية في البلاد و تفعيل دوره بإعادة تنظيمه وهيكلته؛
- تفعيل دور البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد، إضافة إلى تحرير الصناعة البنكية و فتح المجال أمام البنوك الأجنبية للاستثمار إلى جانب إقرار إنشاء سوق الأوراق المالية؛
- إلغاء التخصص في نشاط البنوك العمومية و تشجيعها على تقديم منتجات و خدمات حديثة و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة الناتجة عن تحرير السوق المصرفية[2].

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها إجباريا على كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد إلى 15 سنة، وكانت الأهداف الرئيسة للقانون كما يلي:

- جعل عملية تسيير و إدارة البنوك التجارية بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض، من خلال تحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر التي تعتبر التسمية الجديدة للبنك المركزي الجزائري؛
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني، و إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- تشجيع الاستثمارات و السماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة و أجنبية، و إنشاء سوق نقد حقيقة (بورصة)؛
- إنشاء هيآت رقابية من أجل تنظيم الصناعة البنكية في الجزائر و العمل على استقرارها.

ثانيا– التعديلات المصرفية لقانون النقد و القرض لسنوات 2001 و 2003 و 2010

1–التعديلات المصرفية لقانون النقد و القرض لسنة 2001: يعتبر الأمر 01/61 الصادر في فيفري 2001 كأول تعديل للقانون 90/10، حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، وجاء فيه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر الذي يتولى عملية إدارة الشؤون اليومية للبنك

[1] – قانون النقد و القرض 90 – 10 المؤرخ في 1990/04/14 و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1990/04/18، تاريخ الإطلاع 2011/12/15، متاح على الموقع الإلكتروني WWW.DJELFA.INF/ VB /SHONTHREAD.PHP ?T=123664

[2] – بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 125.

المركزي، ومجلس النقد و القرض الذي تفرغ لمهامه الرئيسة إلى جانب تعديل بعض القوانين التي تنظم وظيفة محافظ البنك ونوابه.

2-التعديلات المصرفية لقانون النقد و القرض لسنة 2003: أدت الأزمة التي شهدتها الصناعة البنكية في الجزائر سنة 2003 و المتعلقة بإفلاس بنكين خاصين هما بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري BCIA بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في تنظيم الصناعة البنكية، و ذلك نتيجة الخسائر الفادحة التي حصلت بسبب إفلاس البنكين، و من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها هو إصدار الأمر رقم 11/03 المعدل لقانون النقد و القرض والصادر بتاريخ 26 أوت 2003 حيث ركزت هذه الإصلاحات على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في :

- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته و تعزيز العلاقة بينه و الحكومة؛
- توفير حماية أكبر للبنوك و لإدخارات الجمهور من خلال تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك و القيام بتوجيه عقوبات جزائية للمخالفين لها، إلى جانب إنشاء صندوق التأمين على الودائع وإلزام البنوك على تأمين جميع الودائع التي تتوفر عليها و توضيح و تدعيم شروط عمل و مركزية المخاطر.

3-التعديلات المصرفية لقانون النقد و القرض لسنة 2010[1]: و يعتبر الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المكمل للمرسوم رقم 11/03 في 26 أوت 2003 و الذي يعزز الرقابة التي تمارسها الدولة على البنوك الخاصة، حيث قدم هذا القانون تشديد لتنظيم نشاط البنوك الأجنبية في الجزائر، و هذا بالنص على أن أي انفتاح في المستقبل من بنك أو مؤسسة مالية من قبل مستثمر أجنبي سوف يكون مشروط بعقد حصته 51% من المساهمين المحليين، إضافة إلى وجوب الحصول على إذن من الدولة لتنقل أي أسهم أو أوراق مالية من مؤسسة بنكية أو مالية ذات رأس مال خاص أو أجنبي.

المطلب الثالث: تحليل هيكل الصناعة البنكية في الجزائر

أولا- مكونات الصناعة البنكية في الجزائر:يعتبر تطور الصناعة البنكية في الجزائر في صورته الحالية نتيجة للتأميمات و الإصلاحات المالية و البنكية التي عرفتها الصناعة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا ، ويمكن أن نخلص إلى هيكل للصناعة البنكية من خلال الشكل التالي:

[1] -la loi sur la monnaie et le crédit : **renforcement du contrôle sur les banques privées** , 28/12/2011www.chombrealgerosuisse.com/.../4438.loi-sur-la-monnaie-et-le-crédit...

الشكل رقم (1.3): مكونات الصناعة البنكية في الجزائر لسنة 2010

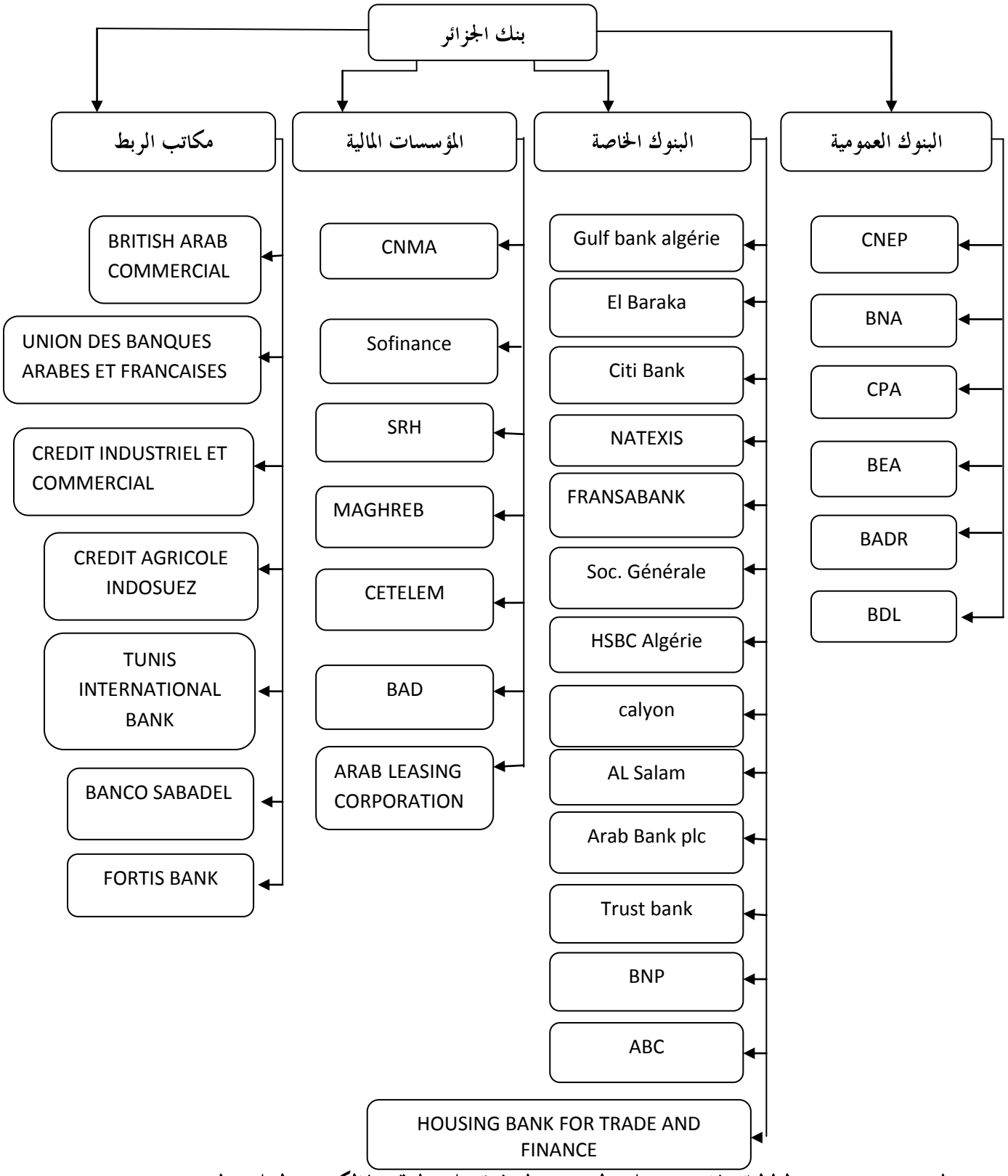

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر،

تاريخ الإطلاع 2011/12/16، **http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm**

ثانيا– التركيز في الصناعة البنكية في الجزائر: عند الحديث عن هيكل الصناعة البنكية يعني الحديث عن أهم مؤشر وهو التركيز الذي يبين حالة المنافسة السائدة في سوق ما، و بالرجوع إلى مراحل تطور الصناعة البنكية في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا هذا نلاحظ نوعا من الاحتكار الذي تمارسه البنوك العمومية التجارية، من خلال قرارات التخطيط المركزي أو في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر ، و للتوضيح أكثر سنستدل بالنتائج المقدمة من بنك الجزائر التي تقر بسيطرة البنوك العمومية على السوق البنكية المحلية من خلال ما يلي:

1–تطور الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2002– 2010

الجدول رقم (1.3): تطور ودائع و قروض البنوك الجزائرية العمومية و الخاصة خلال الفترة 2002– 2010

– الوحدة مليار دينار جزائري–

السنوات		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الودائع المجمعة	بنوك عمومية	1861.1	2305.3	2529.5	2762,6	3267,6	4204,1	4760,5	4631.8	5118
	بنوك خاصة	266.3	137.6	175.9	198	248,9	313,2	401,3	514.6	594.1
	إجمالي الودائع	2127.4	2442.9	2705.4	2960.6	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1
القروض	بنوك عمومية	1084.8	1279.3	1425.6	1646.9	1726.5	1951.3	2287	2711.8	2835.5
	بنوك خاصة	181.2	100.2	108.8	132	177.6	252.4	327.1	373.3	431.2
	إجمالي القروض	1266.0	1379.5	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر للفترة 2010/2002.

الجدول رقم (2.3): تطور الحصص السوقية للبنوك الجزائرية العمومية و الخاصة خلال الفترة 2002– 2010

– الوحدة نسبة مئوية (%) –

السنوات		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحصة السوقية للودائع المجمعة	بنوك عمومية	87.48	94.37	93.5	93.31	92.92	93.07	92.23	90	89.6
	بنوك خاصة	12.52	5.63	6.5	6.69	7.08	9.63	7.77	10	10.4
الحصة السوقية للقروض الممنوحة	بنوك عمومية	85.68	92.73	92.91	92.58	90.67	88.55	87.49	87.9	86.8
	بنوك خاصة	14.32	7.27	7.09	7.42	9.33	11.45	12.51	12.1	13.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1.3) .

من خلال ملاحظة الجدول السابق نستنتج أن الصناعة البنكية في الجزائر عالية التركيز، حيث نجد أن نسبة التركيز للبنوك العمومية الست المتمثلة في (CNEP ، BNA ، CPA ، BEA ، BADR، BDL) تتراوح بين 89.6% و 94.37% مسجلة إنخفاظا سنة 2002 بنسبة قدرها 87.48% بالنسبة للودائع، وبين 86.8% و92.91% مسجلة إنخفاظا هي الأخرى سنة 2002 إلى 85.68% مما يجعل هيكل السوق قريب إلى احتكار القلة.

2-دراسة التركيز لمجموعة من البنوك الجزائرية : لدراسة تركيز السوق البنكي في الجزائر سنقوم بالاعتماد على مؤشر نسبة التركيز **Cr** لأكبر أربع بنوك من حيث حجم الأصول و المتمثلة في البنوك العمومية التالية (CNEP ، BNA ، CPA ،BADR) باستخدام نسبة التركيز التي تمثل مجموع الحصص السوقية للبنوك الأربع في مجال منح القروض، هذا بالإضافة إلى مؤشر هيرشمان و هيرفندال **H** و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3.3): الحصص السوقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2002-2008

-الوحدة مليون دينار جزائري-

السنوات		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
CNEP	القروض الممنوحة	290024	316048	274781	463051	292279	561723	661890
	الحصة السوقية	22.92	22.93	17.91	26.03	15.35	25.49	25.32
BADR	القروض الممنوحة	264762	314183	314591	320069	233421	449762	540417
	الحصة السوقية	20.91	22.79	20.50	17.99	12.26	20.41	20.67
BNA	القروض الممنوحة	265090	290426	278787	304228	207828	447739	470490
	الحصة السوقية	20.94	21.07	18.17	17.10	10.91	20.32	18
CPA	القروض الممنوحة	188428	219405	229753	243437	147237	294018	338152
	الحصة السوقية	14.88	15.92	14.97	13.68	7.73	13.34	12.94
إجمالي القروض الممنوحة في القطاع		1266042	1378474	1534388	1778916	1904102	2203700	2614100

المصدر: بن الطاهر علي، مرجع سابق، ص 111.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك **CNEP** في المرتبة الأولى بمتوسط حصة سوقية على طول الفترة 2002 – 2008 قدرت بـــ 22.28 % محققا أعلى حصصه السوقية سنة 2005 بواقع 26.03 % و أدناها بمعدل 15.35% سنة 2006 ، تلاه بنك **BADR** بمتوسط نصيب سوقي قدر بـــ 19.36% حيث حقق أكبر حصة سوقية له سنة 2003 بـــ 22.79 % من الحصة السوقية الإجمالية لسوق الإقراض في الجزائر و أدنى حصة سوقية له سنة 2006 بنسبة 12.26% ، ليأتي **BNA** في المرتبة الثالثة محققا متوسط حصة سوقية قارب 18.07 % حيث بلغت أقصى حصصه السوقية 21.07% سنة 2003 و أدناها سنة 2006 بنسبة 10.61 % من الحصة السوقية الإجمالية للبنوك ، فيما احتل **CPA** المرتبة الرابعة بمتوسط نصيب سوقي قدر بـــ 13.35 % أين حقق أعلى حصصه السوقية المقدرة بـــ 15.92% سنة 2003 و أدناها سنة 2006 بـــ 7.73% و عليه يمكن القول أن البنوك الأربع تسيطر على أكثر من 60 % من إجمالي النشاط البنكي، فيما تتقاسم بقية البنوك و المؤسسات المالية (30 مؤسسة مالية ومصرفية) باقي الحصص السوقية.

و يمكن حساب التركيز عن طريق نسبة التركيز التي تمثل مجموع الحصص السوقية للبنوك الأربع، و عن طريق مؤشر هيرشمان و هيرفندال الذي يمثل مجموع مربعات الحصص السوقية للبنوك خلال الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.3): درجة تركيز السوق البنكي في الجزائر خلال الفترة 2002-2008

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Cr	79.64	82.70	71.55	74.81	46.26	79.56	76.93
H	16.22	17.43	12.95	14.81	5.64	16.57	15.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3.3).

يلاحظ من خلال الجدول التوافق بين المؤشرين في تحليل تركيز السوق (التغير في اتجاه واحد) حيث بلغ مؤشر التركيز و مؤشر هيرشمان و هيرفندال أعلى قيمة لهما سنة 2003 بنسبة 82.70% و 17.43% على التوالي، في حين بلغت أدنى قيمة لهما سنة 2006 بنسبة 46.26% و 5.64% على التوالي و هذا راجع إلى استحواذ البنوك الصغيرة القائمة على الحصص السوقية بسبب خروج بعض المؤسسات البنكية بموجب قرارات سحب الاعتماد التي أصدرتها اللجنة المصرفية لكل من : البنك العالمي الجزائري ، الشركة الجزائرية للبنك ، أركو بنك ، مونا بنك ، البنك العام المتوسطي يونين بنك و الريان بنك سنتي 2005 و 2006 رغم دخول بعض البنوك

و المؤسسات المالية الجديدة مثل ستيلام ، المغرب للإيجار ، بنك الخليج الجزائر و التي لم تحصل البنوك الداخلة حديثا سوى حصصا محتشمة و هذا ما قلل من الفارق بين الحصص السوقية للبنوك الناشطة، هذا ما يبينه انخفاض الحصص السوقية للبنوك الأربعة(BADR، CPA ، BNA CNEP) مقارنة مع باقي السنوات مما أدى إلى انخفاض نسبة التركيز رغم تقلص عدد البنوك.

و من جانب آخر فإنه حسب مؤشر H-statics فإن الصناعة البنكية في الجزائر تميزت بهيكل احتكار القلة و ذلك منذ استرجاع السيادة الوطنية و تأميم البنوك في الجزائر، فحسب بيانات مؤتمر التنافسية العالمية فان قيمة H- statics داخل الصناعة البنكية كانت دائما أقل من الواحد و هذا كما يوضحه البيان التالي:

الشكل رقم (2.3): تطور التركيز في الصناعة البنكية في الجزائر

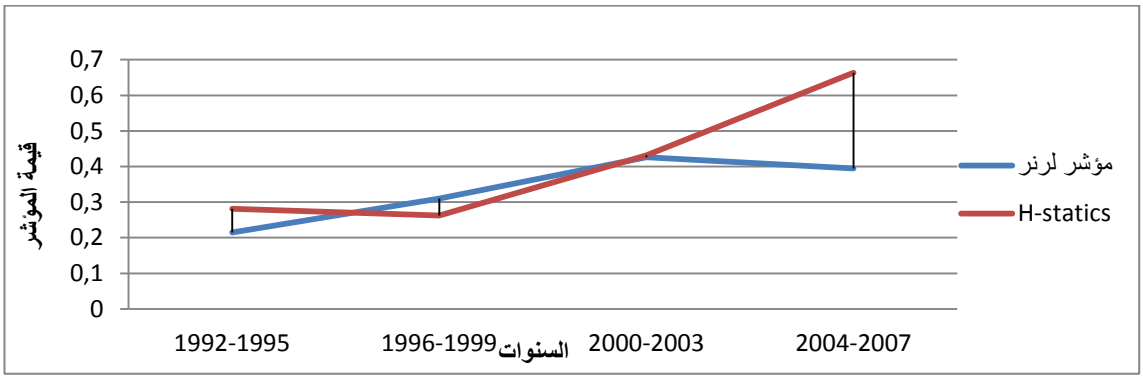

Source: *World Economic Forum, **The Africa Competitiveness Report 2009**, Geneva, 2009, P 71.*

ثالثا– عوائق الدخول إلى الصناعة البنكية في الجزائر

1– العوائق القانونية: و المتمثلة في :

أ– **عائق الحصول على الاعتماد:** يعتبر من أهم عوائق الدخول إلى الصناعة البنكية في الجزائر و الذي يشمل:

–***الحد الأدنى لرأسمال البنك***: كان محدد ب 500 مليون دينار جزائري[1] و الذي فتح الأبواب أمام المستثمرين لدخول القطاع البنكي الجزائري و الدليل عدد البنوك التي تم اعتمادها من سنة 1990إلى غاية 2003.

[1] – Règlement 93-03 du 04/07/1993 modifiant et complétant le règlement 90-01 du 04/07/1990 relatif au capital minimum des banques et des établissements financiers exerçant en Algérie.

و لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض على إثر قضية كل من بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري ليرفع رأس المال في 4 مارس 2004 إلى مليارين و 500 مليون دينار جزائري[1].

إضافة إلى رفض مجلس النقد و القرض لعروض بنوك أجنبية من الإمارات العربية المتحدة و إيران و من دول أوربية عديدة لفتح فروع لها بسبب طبيعة نشاطها المرتبط بالصناعة المصرفية الإسلامية، حيث يوجد حوالي 30 بنكا من بينها بنوك إسلامية تنتظر الحصول على الاعتماد من البنك المركزي الجزائري لفتح فروع لها بالجزائر.

ب- عوائق الدخول المرتبطة بالسياسة النقدية: كإجراءات الاحتياطي القانوني ، القواعد الاحترازية، معامل **كوك** الرامي إلى ضمان القدرة على الوفاء للبنوك، إلا أنها لم تعد تشكل عائق دخول خاصة و أنها تطبق على جميع البنوك والمؤسسات المالية في العالم بما فيها الجزائر.

2- العوائق التكنولوجية: فالاندماج في القطاع البنكي يستلزم على الداخلين الجدد أن يكون لديهم القدرة على استثمار أموال ضخمة و لفترة طويلة في المجال التكنولوجي، فعلى سبيل المثال نظام ARTSالذي اتبع في الجزائر في فيفري 2006 و A .T.C.I (Algeria Télé Compensation Interbancair) في ماي من نفس السنة تستوجب استثمارات لا تجلب أي أفضلية تنافسية للبنك نظرا لكونها متعلقة بالمقاصة بين البنوك[2].

3- اقتصاديات الحجم: لقد سمحت الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية و خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات من حصول بعض البنوك على ودائع معتبرة، نتيجة إشرافها على تلك القطاعات مما مكنها من الاستفادة من ذلك الحجم في تعزيز وضعيتها داخل السوق البنكية، نتيجة قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى ذات الإيرادات الجيدة و هذا ما شكل عائقا أمام دخول المزيد من البنوك الجديدة إلى تلك القطاعات.

4- السمعة و الثقة و الولاء الذي يظهره عملاء البنوك العمومية الجزائرية.

رابعا- عوائق الخروج من الصناعة البنكية في الجزائر

يمكن القول أن عوائق الخروج من الصناعة البنكية في الجزائر جلها **تنظيمية و منخفضة ، تنظيمية** ناتجة عن قرارات اللجنة البنكية وكانت بسبب عدم الاستجابة للمعايير الجديدة للإشراف و الرقابة التي تفرضها السلطات

[1] - Règlement 04-01 du 04 Mars 2004 relatif au capital minimum des banques et des établissements financier

[2] - بن الطاهر علي، مرجع سابق، ص 106.

النقدية كعدم رفع رأس المال إلى الحد الأدنى أو عدم توفر الشروط في مسيري البنوك ... و **منخفضة** بدليل انسحاب جملة من البنوك و المؤسسات المالية و يمكن إسناد ذلك للعوامل التالية[1]:

-تفعيل نظام ضمان الودائع بصيغته الجديدة بدءا من سنة 2004 المستند على مبدأ حماية المودعين و مقرضي البنوك؛

- غياب التكامل بين المؤسسات المالية و المصرفية و كذا مع العملاء ، سهل عمليات خروج هذه المؤسسات من الصناعة البنكية دون الالتزام بشروط عقود التحالف و الشراكة؛

- تركيز البنوك في الصناعة البنكية في الجزائر على منح القروض الاستهلاكية، و القروض الموجهة للعمليات التجارية قصيرة و متوسطة الأجل التي بلغت 83.4% إلى مجموع القروض، مما يخفض التزامات البنوك و مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، و بالتالي لا يدع أموال البنك لدى عملائه في حالة الخروج من الصناعة البنكية.

رغم كون عوائق الخروج من الصناعة البنكية جلها تنظيمية و منخفضة ، إلا أن عمليات التصفية قد تطول حسب عدد المتعاملين مع البنك محل التصفية.

خامسا-تمييز المنتجات في الصناعة البنكية في الجزائر

أصبحت المنافسة الحالية تقوم على تمييز المنتجات و الخدمات كبديل للمنافسة السعرية بين البنوك من جهة وعائق لدخول بنوك جديدة من جهة أخرى، لذلك يخصص للقطاع البنكي في الدول المتقدمة جزء معتبر من رقم الأعمال للبحث والتطوير والدعاية لمواكبة تطلعات الزبائن وللاستحواذ على حصص إضافية من السوق ولتعزيز تموقعهم فيه وهذا ما لا نلمسه في الدول العربية و منها الجزائر التي لا تتجاوز مخصصات البحث والتطوير عند أحسن البنوك 4% من رقم الأعمال ، هذا ما يفسر انحسار الخدمات التي تقدمها هذه البنوك في الخدمات التقليدية وعدم تنوع المنتجات البنكية المعروضة على الزبائن وتقاربها عند مختلف البنوك.

[1] - سحنون عقبة، **المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد و القرض في الفترة 1990- 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/ 2010، ص ص 163-164.

المبحث الثاني: التشخيص الإستراتيجي للبنوك محل الدراسة

باعتبار أن البنوك المتمثلة في بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية أساس هاته الدراسة ، يتوجب تقديم هذه البنوك و كذلك الإشارة إلى البيئة التي ينشطون فيها للوصول إلى نقاط القوة بغية تعزيزها و نقاط الضعف بغية معالجتها و تجنبها في المستقبل و هذا ما سنحاول القيام به في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر (AGB)[1]

أولا–التعريف بالشركة القابضة KIPCO : مجموعة **kipko** أو شركة مشاريع الكويت القابضة، تأسست عام 1975 و هي شركة أو مجموعة كويتية خاصة* و تعتبر واحدة من أكبر المستثمرين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لها أصول تقدر بـــ 19 مليار دولار أمريكي، لديها مصالح في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 دولة خصوصا في البلدان العربية، يعمل فيها أكثر من 8000 شخص في العالم، و تتمثل صناعاتها الرئيسة في الخدمات المالية و وسائل الإعلام، و تشارك مجموعة KIPCO بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاعات الصحة، السياحة، صناعة الاستشارات والعقارات، و ترتكز إستراتيجيتها على صعيدين:

– تنويع قطاعات الاستثمار و حقوق المساهمين و ذلك بهدف المساهمة في التقليل من المخاطر؛

– تحقيق أقصى قدر من التعاون القائم داخل نفس القطاع و كذلك بين مختلف شركات المجموعة، هذا السلوك الإستراتيجي هو الذي أعطى للمجموعة سمعة و تميز في أوساط المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط، كل هذا من

[1]– الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر، تاريخ الإطلاع 2011/11/09، **www.ag-bank.com**

* **و تتمثل المجموعة المصرفية و المالية لشركة الكويت القابضة kipko في ما يلي:** بنك برقان(الكويت)، **بنك الخليج الجزائر(الجزائر)**، البنك الأردني الكويتي(الأردن)، مصرف بغداد(العراق)، بنك الخليج المتحد (البحرين)، بنك الخليج المتحد للأوراق المالية(البحرين)، بنك تونس العالمي(تونس)، شركة الخليج للتأمين(الكويت)، المجموعة العربية المصرية للتأمين(مصر)، الفجر الخليج للتأمين و إعادة التأمين(لبنان)، شركة التأمين الحمراء(بغداد، العراق)، الشركة السعودية للتأمين بيرل(السعودية)، شركة المشرق العربي للتأمين(الإمارات العربية المتحدة)، شركة البحرين الكويت للتأمين(البحرين)، شركة الخليج للتأمين على الحياة، شركة كيبكو لإدارة الأصول (كامكو) والشركة الكويتية للمقاصة(الكويت).

أجل تحقيق غايات و أهداف إستراتيجية تتمثل في: التميز في منطقة الشرق الأوسط، التمسك و تعزيز القيم التي تتميز بها المجموعة، المساهمة الفعالة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للبلدان التي تعمل فيها مع احترام عادات و تقاليد شعوبها .

ثانيا– نشأة و تطور بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر، بنك تجاري خاص أجنبي، و عضو من أبرز أعضاء مجموعة KIPCO في منطقة الشرق الأوسط، تم إنشاؤه في 15 ديسمبر 2003 و بدأ نشاطه في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري، وهو ***شركة مساهمة*** (بنك برقان الكويتي* ، بنك تونس العالمي** و البنك الأردني الكويتي***) رأسمالها الحالي يقدر بـــ 2500000000 دينار جزائري خاضعة لأحكام القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26-8-2003 المتعلق بالنقد والقرض، و يمكن عرض مساهمي بنك الخليج الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.3): المساهمون في بنك الخليج الجزائر

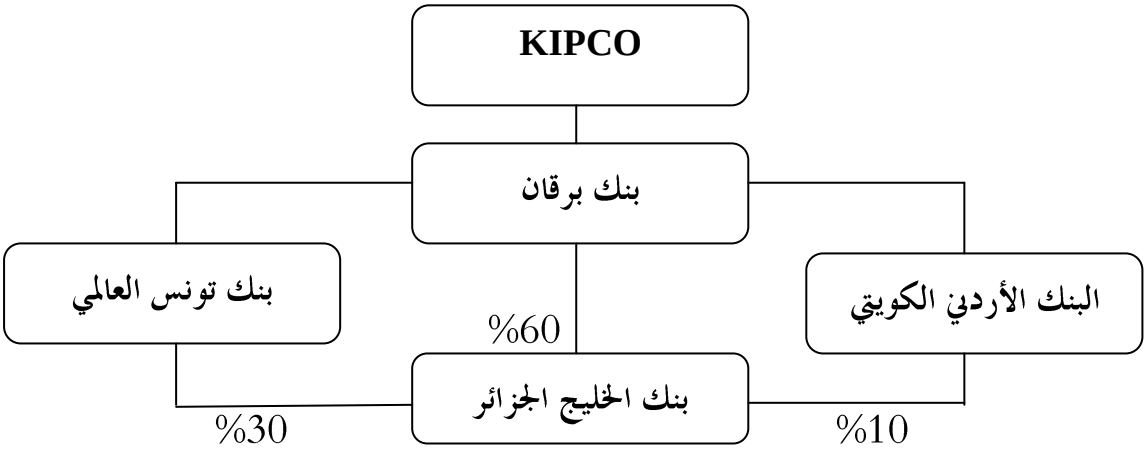

* **بنك برقان Burgan Bank** : بنك تجاري كويتي تأسس عام 1977 اكتسب دور مهم في تمويل قطاع الأفراد، المؤسسات و عالم الأعمال بفضل الابتكار في عرض المنتجات، التكنولوجيا المستخدمة، و الشبكة الواسعة للتوزيع، يضم 21 وكالة و 120 صراف آلي و يساهم في بنك الخليج الجزائر بنسبة 60%، و مصرف بغداد و البنك الأردني الكويتي (الأردن) وبنك تونس العالمي.

** **بنك تونس العالمي Tunis International Bank** : تأسس عام 1982 و هو أكبر بنك خاص أنشأ في تونس، يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية للشركات العالمية، والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد، بما في ذلك: عمليات النقد الأجنبي وسوق المال، وتمويل التجارة الدولية، لخدمات للأفراد، والخدمات المصرفية التجارة والاستثمار، دفع بطاقات فيزا الدولية وغيرها و مساهم ب 30٪ في بنك الخليج الجزائر ويعتبر المساهم الرئيس في بنك برقان.

*** **البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank**: بنك تجاري تأسس في عام 1976، ويعمل بنجاح في النظام الأردني المصرفي، يقدم لعملائه مجموعة المنتجات المصرفية والخدمات المتنوعة، على شبكة مكونة من 48 فرع في الأردن و واثنين آخرين في الأردن في فلسطين وقبرص، و يشارك بحصة 10٪ في بنك الخليج الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر، تاريخ الإطلاع2011/11/10، www.ag-bank.com

تتحدد المهمة الرئيسة لبنك الخليج الجزائر في المساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية في الجزائر من خلال قيامه بعمليات البنوك التجارية المتمثلة في الوساطة المالية إضافة إلى تمويل التجارة الخارجية، و يسعى أيضا إلى تلبية احتياجات عملائه بتقديم التمويل اللازم للمؤسسات المهنية و الخاصة بشكل واسع لتمويل استثماراتهم و عملياتهم والذي يوفر قيمة مضافة لطالب القرض، كما يقترح بنك الخليج الجزائر أيضا منتجات مصرفية متوافقة و أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى تنويع تشكيلة منتجاته و إطلاقها عبر شبكة الانترنيت للمحترفين، و شغل البنك شبكة مكونة من 21 وكالة تنفيذية في 2010 ليتسع في الربع الأول من 2011 إلى تسع وكالات جديدة لتصل إلى 30 وكالة حاليا، و قد أعلن نائب رئيس مجلس إدارة شركة الكويت القابضة عن مشروع توسيع نشاط البنك عبر كامل التراب الوطني ليكون أقرب بشكل أفضل لعملائها في جميع أنحاء البلاد[1].

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

أولا– تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية أنشأت في إطار إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة حيث ترتب عن إعادة هيكلة البنك الوطني ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر BADR "بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنكBADR بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 2.2 مليار دينار جزائري ليرتفع في نهاية 1999 إلى33 مليار دينار موزعة على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي و ترقيته وتعزيز التنمية الريفية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية و المحافظة على التوازن الجهوي[2].

و لكن بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية يباشر جميع وظائف البنوك التجارية ضمن إستراتيجية التحول إلى مؤسسة بنكية شاملة في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية، و أصبح يحتل موقعا متميزا في السوق البنكية الجزائرية بما

[1]– فيصل حمد العيار، **شركة مشاريع الكويت تعلن توسيع نشاط بنك الخليج الجزائر**،تاريخ الإطلاع 2011/10/14، متاح على الموقع الإلكتروني www.akhbarelyoum-dz.com/ar/.../35945-2011-10-14-221939

[2]– الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، تاريخ الإطلاع 2012/2/12، www.Badr-bank.net

يفوق 290 وكالة و 41 مكاتب إقليمية وأكثر من 7000 موظف في مختلف التخصصات، و على المستوى الإقليمي حيث جاء في دراسة أعدتها المجلة الفرنسية Le jeune afrique تحت عنوان **les 200 premières banques africaines** لسنة 2010 المرتبة 5 على المستوى الوطني، 12 على المستوى المغاربي، و 29 على المستوى الإفريقي.

ثانيا– مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية[1]

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية أثناء تطوره في السوق البنكي الجزائري ثلاث مراحل رئيسة مثلتها التواريخ التالية:

1– المرحلة (1990/1982): انصب اهتمام البنك خلال السنوات الأولى من تأسيسه في تحسين موقعه النسبي في السوق بزيادة عدد وكالاته خاصة في المناطق الريفية، بهدف تمويل القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية و الصناعة الميكانيكو فلاحية الذي فرضته آلية الاقتصاد المخطط التي تقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة .

2– المرحلة (1999/1990): بعد صدور قانون 10/90 الذي ألغى نظام التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط البنك ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بقائه الشريك الأول في تمويل القطاع الفلاحي، كما تمت الشراكة مع البركة العالمية لإنشاء بنك إسلامي يتمثل في البركة الجزائري، وعلى الصعيد التقني فشهدت المرحلة إدخال و تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام الآلي عبر مختلف وكالاته على غرار الإعلام الآلي، نظام SWIFT* (1991) و نظام SYBU ** و خدمة السحب و الدفع BADR (1994)، نظام المعالجة عن بعد للعمليات المصرفية (1996)، و بداية العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (1998).

3– المرحلة (2011/2000): في إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر ساهم BADR كغيره من البنوك العمومية الأخرى في تمويل الاستثمارات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دفعها للمساهمة في التجارة الخارجية، دعم برامج الإنعاش الاقتصادي، عصرنة البنك، تحسين أدائه، تطوير منتجاته وخدماته، إحداث تطهير على الصعيدين المحاسبي و المالي، تجسيد مفهوم البنك الجليس " La banque assise " في 2001 والخدمات المشخصة " Les services personnlisés " في بعض وكالاته ليشمل في 2002 بعض الوكالات

[1]– المرجع نفسه.

* و هو عبارة عن شبكة اتصالات أنشئت عام 1973 ببلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية بين البنوك و هي تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الوسائل التقليدية كالتلكس و التلغراف... تسمح بتنفيذ عمليات الإسترداد و التصدير (التجارة الخارجية) و معرفة مدى التقدم في العمليات الدولية من خلال فتح حساب خاص على شبكة سويفت.

** **System Bancaire Universel** : و هو شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تربط مختلف وكالاته البنكية بالمديرية العامة لتسريع أداء مختلف العمليات المصرفية.

الرئيسة على مستوى الوطن، إدخال تقنية" نقل الصك عبر الصورة " لتسريع تحصيل شيكات البنك في 2004، نشر الشبابيك الآلية للأوراق النقدية خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، إطلاق موقع خاص بالبنك على شبكة الانترنيت في 2004/09/07، إعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الزراعية و صيد الأسماك) و التي تعاني من صعوبات حيث منح البنك في أكتوبر 2011 قروض دون فائدة بقيمة 6 مليارات دينار للمزارعين استخدمت منها 4 مليارات لتمويل الحبوب، و ذلك رغبة في مواكبة سياسة الاستثمار و التنمية الاقتصادية.

ثالثا– الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: شهد الهيكل التنظيمي للبنك عدة تطورات و ذلك وفقا للتطور في الأهداف الإستراتيجية، من أجل تدعيم فعالية تحقيق هذه الأهداف و يمكن عرضه في الشكل التالي:

المطلب الثالث: تقديم بنك البركة الجزائري

أولا– التعريف ببنك البركة الجزائري و خصائصه

1–تعريف بنك البركة الجزائري : عرف الشيخ صالح عبد الله كامل* بنك البركة الجزائري على أنه" بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية" [1]، ويعتبر قانون النقد و القرض (10/90) بنك البركة الجزائري على أنه "شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء" [2]، ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ هذه الشريعة.

و ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية** والتي تتكون من 10 بنوك*** ، وبنك تحت التأسيس وهو بنك البرك بسوريا ومكتب تمثيلي بإندونيسيا وهي بذلك موزعة على 12 بلدا ، تقدم خدماتها لعملائها

* صالح عبد الله كامل هو المساهم الرئيس في مجموعة دلة البركة االقابضة الدولية ورئيس مجلس إدارتها، و يشغل حاليا منصب رئيس المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

[1]- عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، **الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 28/25 ماي 2003، ص 6.

[2]- الجريدة الرسمية، **قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض**، العدد 18، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 16 أفريل 1990.

** ويجب أن نميز بين **دلة البركة القابضة الدولية و مجموعة البركة المصرفية**، **فدلة البركة القابضة الدولية** هي شركة سعودية تأسست سنة 1980 برأس مال مقداره 50 مليون دولار أمريكي و أسسها الشيخ صالح عبد الله كامل و تعتبر هذه الشركة من أكبر الكيانات الاقتصادية العربية بل و العالمية، إذ يزيد عدد شركاتها على 300 شركة في أكثر من 40 دولة في العالم، ويعمل بها أكثر من 70 ألف موظف و تستثمر في جميع الأنشطة الاقتصادية كالصناعة و التجارة و الزراعة و الخدمات، أما **مجموعة البركة المصرفية** فهي مجموعة ناشئة عن توحيد البنوك التابعة لشركة البركة القابضة الدولية، تأسست في منتصف 2002 بمملكة البحرين برأس مال قدره 1.5 مليار دولار، بغرض بناء كيان مصرفي ينافس الكيانات الكبرى في ظل القوى المالية الكبرى. (فتيحة عقون، مرجع سابق، ص 92).

عن أكثر من 240 فرعا، و يعد بنك البركة الجزائري البنك الوحيد من بين البنوك العاملة في الجزائر الذي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى غاية 2008 ، لما منح الترخيص لبنك إسلامي آخر وهو بنك السلام في 18 أكتوبر 2008 بالعمل في السوق الجزائرية.

2-خصائص بنك البركة الجزائري : و يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص تتمثل في[3]:

أ-بنك مشاركة ذو طابع تجاري استثماري : يعتمد بنك البركة الجزائري على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية والتي أطرها الفقهاء المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، حيث يعتبر بنك تجاري وفقا للقانون الجزائري من خلال قيامه بممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل من جهة، و من جهة أخرى بنكا استثماريا وفقا للمادة الثالثة من قانونه الأساسي من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

ب-بنك مختلط: مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية (شركة دلة البركة القابضة الدولية) وبنك عمومي جزائري(BADR)، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

ج- بنك ينشط في بيئة بنكية تقليدية: يعتمدها بنك الجزائر مبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك، مما يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي و المالي الجزائري التقليدي القائم على الربا.

ثانيا- نشأة و تطور بنك البركة الجزائري

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وشركة دلة البركة القابضة الدولية، وقد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف المجموعة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر والمجموعة، وفي سنة 1986 بدأت فكرة

*** **تتمثل هذه البنوك في:** بنك الأردن الإسلامي/ الأردن، بنك البركة الإسلامي/ البحرين، بنك البركة الإسلامي/ باكستان، بنك البركة الجزائري/ الجزائر، بنك البركة السودان/ السودان، بنك البركة المحدود/ جنوب إفريقيا، بنك البركة لبنان/ لبنان، بنك التمويل التونسي السعودي/ تونس، البنك المصري السعودي للتمويل/ مصر، بنك البركة التركي للمشاركات/ تركيا.

[3]- عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 58- 63.

إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، وذلك عند قيام مجموعة دلة البركة القابضة بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محور هذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر[1] .

وكانت لسلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية ابتداء من سنة 1986ووصولا إلى القانون 10/90 الدور الكبير في فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال البنكي بالجزائر ومنها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك إلى بنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي1991 تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر سبتمبر 1991[2]، وبلغ رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسمة بالتساوي على 500000 سهم، أي ما يعادل 1000 دج للسهم الواحد يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية (50% أي 250 مليون دينار جزائري) ومجموعة دلة البركة القابضة الدولية(50% أي 250 مليون دينار جزائري) [3] .

ويمكن تلخيص أهم التطورات التي مر بها البنك من خلال ما يلي[4]:

– **سنة 1991**: إنشاء بنك البركة في الجزائر؛ – **سنة 1995**: التوازن والاستقرار المالي للبنك؛

– **سنة 1999**: توحيد وإظهار نتائج مالية صحيحة، إضافة إلى المشاركة في إنشاء شركة التأمين البركة والأمان؛

– **سنة 2000**: احتلال المرتبة الأولى بين المؤسسات المصرفية ذات رأس المال الخاص فيما يتعلق بمجموع الأصول؛

– **سنة 2002**: انتقال البنك إلى أجزاء سوقية جديدة تتمثل في المهنيين والأفراد، و تحقيق (ROE) تجاوز16% ؛

– **سنة 2003** : توزع البنك على أهم المدن الجزائرية من خلال شبكة استغلال مكونة من10 وكالات؛

– **سنة 2006** : شهدت هذه السنة الكثير من التطورات تمثّلت في [5] :

- تدعيم شبكة استغلال البنك بفتح 05 وكالات جديدة (الحراش، الشراقة، سطيف 2، سكيكدة، غرداية 2)؛

- زيادة رأسمال البنك بمقدار أربعة أضعاف أي ما يعادل 2.5 مليار دج، والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت تمثل حصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44% و نسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية لـــ 56%، و هذا بعد صدور القانون رقم 04/01 بتاريخ 2004/03/04 و الذي

---

[1]– عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[2]– الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 2012/02/13، www.albaraka-bank.com

[3]– بورقبة شوقي، **تكلفة و إجراءات التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة –**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005/2004، ص 162.

[4]– الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 2012/02/14، www.albaraka-bank.com

[5]– بنك البركة الجزائري، **التقرير السنوي لسنة 2006**، (بيانات غير منشورة)، الجزائر، 2007، ص 5.

حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك في الجزائر بـــ 2.5 مليار دج و الحد الأدنى لرأس مال المؤسسات المالية بـــ 500 مليون دج .

- تمركز البنك في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي في مجال تمويل الأفراد؛

-من أكثر البنوك مردودية في السوق الجزائرية و مجموعة البركة المصرفية بنسبة مردودية حقوق الملكية بأكثر من 25 %؛

- بدأ عرض منتوج جديد يخص " تمويل العقارات " (سكنات جديدة، قديمة، توسيع، تهيئة، بناء ذاتي...).

– **سنة 2008**: بلغ عدد فروع البنك 20 فرعا بزيادة ثلاث فروع عن سنة 2006؛

– **سنة 2009**: خلال العقد الأول من ديسمبر 2009 شرع بنك البركة بزيادة رأسماله بمقدار 2.5 مليار دينار أي ما يعادل 34.35 مليون دولار إلى 10 مليار دينار (137.40 مليون دولار) ، و ذلك تطبيقا للقانون رقم 08/04 الصادر بتاريخ 2008/12/23 المعدل للقانون 04/01 و الذي يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك في الجزائر بـــ 10 ملايير دج و الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية بـــ 3.5 مليار دج[1]، لتنخفض نسبة مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي أصبحت تشكل حاليا 27% فيما تسيطر مجموعة دلة البركة العالمية على 73%؛

– **سنة 2011**: افتتاح فروع جديدة في بسكرة و واد سوف في 2011/5/10، الأغواط في 2011/5/15 من أجل تعزيز موقع البنك في الجنوب.

ثالثا– الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري: يمكن تمثيل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

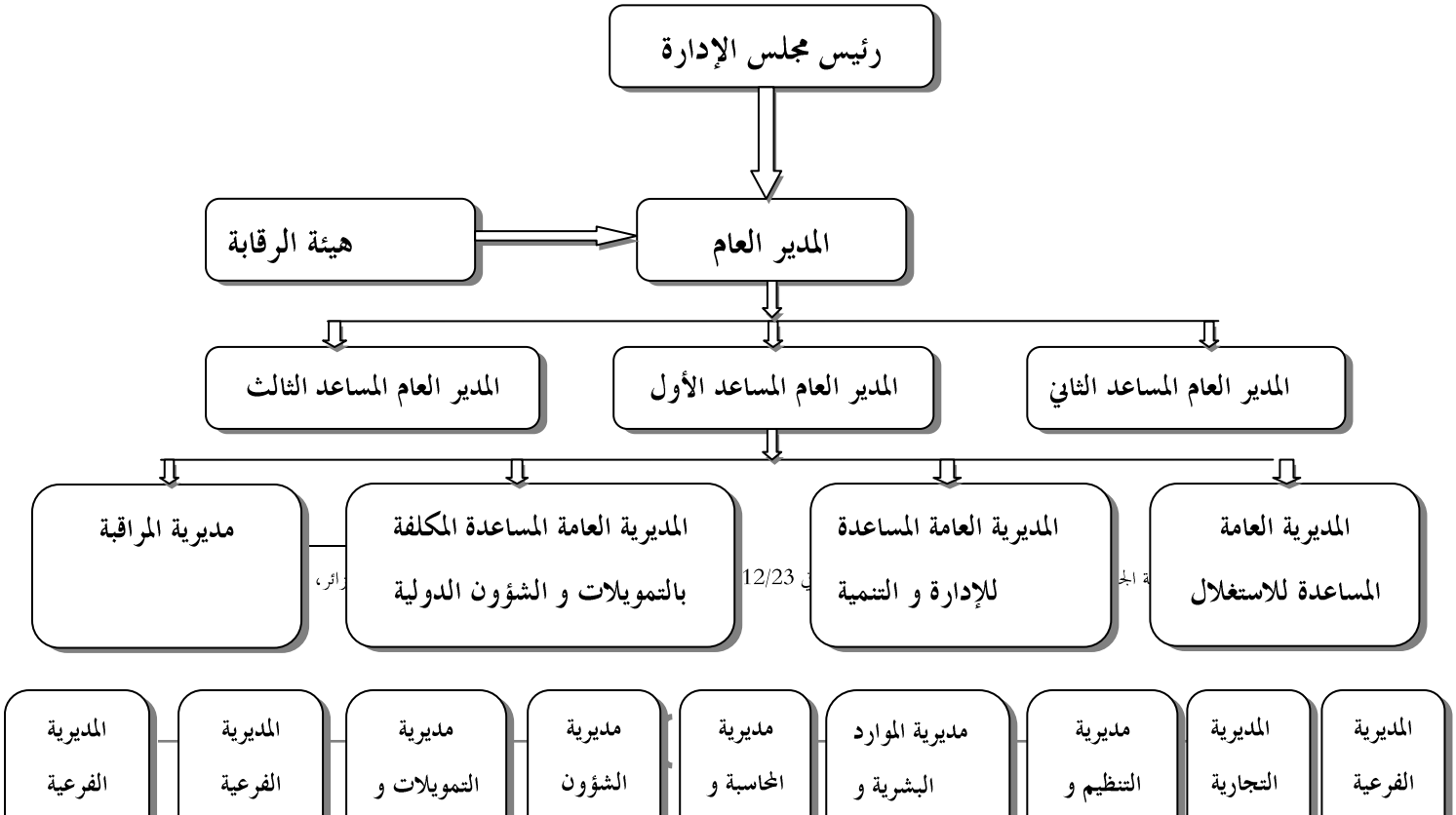

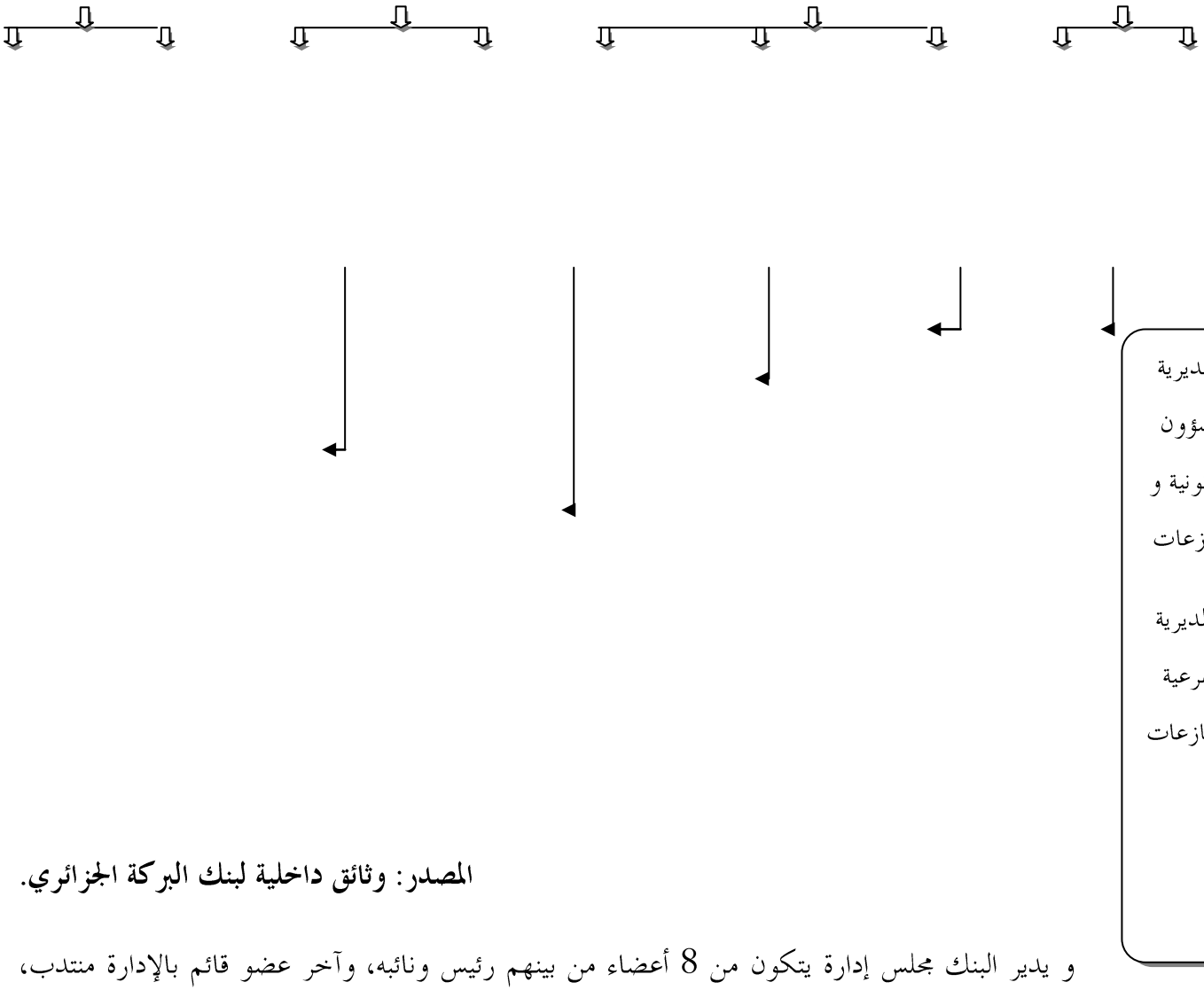

المصدر: وثائق داخلية لبنك البركة الجزائري.

و يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 8 أعضاء من بينهم رئيس ونائبه، وآخر عضو قائم بالإدارة منتدب، كما أن له لجنتين للتدقيق والتنفيذ، تتشكل كل واحدة منهما من ثلاثة أعضاء بما فيهم الرئيس، كما يوجد أيضا بالبنك مدققين للحسابات، ومديرية عامة تتضمن 7 أعضاء، إضافة إلى مراقب شرعي واحد يقوم بزيارة الفروع كل ستة أشهر وذلك حتى يتأكد من صحة الأعمال التي تقوم بها الفروع وعدم معارضتها للشريعة الإسلامية[1].

المطلب الرابع: التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للبنوك محل الدراسة

تنقسم بيئة المنظمات بما فيها البنوك إلى قسمين البيئة الداخلية و البيئة الخارجية، و بالتالي تركز عملية التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية للبنوك على ما يلي:

[1]- عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص 63.

أولا– البيئة الخارجية العامة(الكلية، غير المباشرة): و التي تمس كل البنوك و تشمل:

1–المتغيرات الاقتصادية: عرفت الجزائر سنة 2010 استقرار في أسعار الفائدة الإسمية على الودائع و المتمثل في 1.8% مقارنة بسنة 2009، و انخفاض عن سنة 2008 أين كان 2%، وفيما يخص التضخم فإن الاقتصاد الجزائري قد شهد تضخما يقدر بـــــ 3.9% سنة 2010 مقارنة بسنة2009 أين بلغ 5.7% و يرجع أساسا إلى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية و الأجور، كما بلغ معدل البطالة 10.2% سنة 2009 لينخفض سنة 2010 إلى 10% من عدد الأيادي العاملة الفعلية وهو أدنى معدل محقق في الجزائر خلال الألفية الثالثة.

ويقاس تطور الاقتصاد الكلي من خلال الناتج الإجمالي الداخلي للجزائر الذي عرف تغير بالحجم سنة 2010 ارتفاعا في معدل نموه بنسبة 3% مقابل 4.9% سنة من قبل (2009)، و حقق بالأسعار الجارية معدل نمو بلغ 3.4% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2009، أي ارتفاعا في المستوى العام للأسعار بنسبة 0.4%، أما فيما يخص النشاط الاقتصادي فقد شهد قطاع المحروقات (النفط و الغاز) صادرات بنسبة 96%من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2010 و سجل زيادة في القيمة المضافة بـــ 2.6% في الحجم و 34.5 % بالقيمة مقارنة بـــ 2009 نتيجة لارتفاع الطلب عليها و ارتفاع أسعارها، و سجلت نفس السنة تراجعا في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 8.4%، وبلغت قيمة الزيادة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي 0.9 % مقارنة بـــ 2009 أين كان يمثل 5%، و سجل قطاع الصيد البحري انخفاض بنسبة 1.4%، أما فيما يخص قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد أظهر نفس تطور 2009 بزيادة 1%، و سجل قطاع النقل زيادة بـــ 6.9%، وزيادة بـــ 7.8% بالنسبة لخدمات البريد و الاتصالات، فيما سجل القطاع المالي نمو بـــ 1.1% و سجلت أنشطة التجارة نمو بـــ 2.2% .

2– المتغيرات الاجتماعية و الثقافية: لقد حصل تطور كبير فيما يخص البنية الاجتماعية و الثقافية في الجزائر و ذلك من خلال استمرار نزوح الأفراد من الأرياف إلى المدن مما جعل المدن الكبيرة تشهد اكتظاظا كبيرا، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى الدراسي للسكان الذي أدى إلى زيادة الوعي لديهم، إذ أصبح الجزائريون خاصة سكان الشمال يستخدمون البطاقات الائتمانية وأجهزة الصراف الآلي، وزيادة الاهتمام بدور المرأة في المجتمع مما أدى إلى زيادة عدد النساء المتعلمات والعاملات حيث تشير إحصائيات 2010 إلى وجود أكثر من 500000 جامعية، و تمثل سنة 2009 ما نسبته 25.63% في المصالح الدبلوماسية، 35 عضوا في البرلمان، و 36.82% في سلك القضاء سنة

2008، 60% في القطاع الصحي و أكثر من 60% في قطاع التعليم حسب سنة 2007[1]، وهذا من شأنه أن يساعد في جعلهن يلجأن إلى البنوك لغرض الادخار، أو مساعدة أزواجهن في الحصول على القروض خاصة العقارية.

3- المتغيرات الديموغرافية : شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في التركيبة السكانية للجزائر فقد بلغ عدد سكان الجزائر في 2010/12/31 36.3مليون نسمة، بزيادة تقدر بـــ 0.7 مليون نسمة مقارنة بـــ 2009/1/1 من بينهم 50.6 % ذكور و 49.4% إناث حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، حيث يضم المجتمع الجزائري سنة 2010 ما نسبته 27.8% من السكان أعمارهم أقل من 15 سنة، و 64.5%من السكان تتراوح أعمارهم مابين 15 و 59 سنة، و 7.4% من السكان أعمارهم أكبر أو تساوي 60 سنة.

و فيما يخص بيانات الحالة المدنية فقد سجلت سنة 2010، 887810 ولادة على قيد الحياة منها 454037 ذكور و 433773 إناث أي بمعدل 105 ذكور لكل 100 بنات، و سجلت عدد الولادات ارتفاعا بنحو 39000 بزيادة تقدر بـــ 4.6 % مقارنة بسنة 2009، كما سجلت الوفيات انخفاض بـــ 2000 حالة وفاة مقارنة بـــ 2009 مسجلة تراجع بنسبة من 4.51 من الألف إلى 4.37 من الألف[2]، كذلك فقد بلغ متوسط العمر في الجزائر لسنة 2010 76.3 سنة مسجلا ارتفاعا مقارنة بـــ 2009 أين كان 72.5 سنة.

4- المتغيرات التكنولوجية: على الرغم من التأخر الذي تشهده الجزائر في مجال التكنولوجيا خاصة ما تعلق بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال وهذا مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن ذلك لا ينفي الجهود المبذولة من أجل تطوير التكنولوجيات الموجودة في الجزائر وهذا ما يفسره زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم العالي و البحث العلمي، أما في مجال العمليات المصرفية فقد حققت الجزائر تطورات هامة في مجالات التكنولوجيا، كزيادة انتشار الموزعات الإلكترونية خاصة بعد إنشاء مؤسسة SATIM و الذي يمثل الهدف الرئيس من إنشاءها هو العمل على تطوير النقود الإلكترونية في الجزائر، بالإضافة إلى إنشاء بطاقات الدفع والتي انطلق العمل بها في سنة 2009 وذلك عن طريق بطاقة CIBمما يشكل مرحلة جديدة من استخدام البطاقات الإلكترونية في الجزائر، أما فيما يخص العمليات البنكية على الانترنيت فقد شهدت تطورا معتبرا خلال السنوات الأخيرة أبرزها إبرام اتفاق الشراكة بين شركة ميكروسوفت ومجمع اتصالات الجزائر وذلك بهدف تطوير خدمات البنك الإلكتروني بالجزائر [3].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **التقرير الوطني للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة** ، تاريخ الإطلاع 16 /01/ 2012 متاح على الموقع الإلكتروني css.escwa.org.lb/ecw/1065/Algeria_formatted.doc

[2]- الديوان الوطني للإحصاء، **إحصائيات سكان الجزائر لسنة 2010**، تاريخ الإطلاع 2012/01/18، متاح على الموقع الإلكتروني www.djazairess.com/alahrar/17883

[3]- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 138.

5-المتغيرات السياسية و القانونية: شهدت الصناعة البنكية مجموعة من التغيرات خاصة مسار الإصلاحات التي تميزت برقابة شديدة من قبل السلطات الجزائرية بعد إفلاس بنكي الخليفة وBCIA، غير أن هذه الرقابة كانت في إطار محاولة الدولة تطوير الصناعة البنكية وتحريرها وفق أحسن الشروط.

6-المتغيرات الدولية و العالمية: و التي امتدت آثارها خاصة مع ظهور العولمة و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات و التكتلات الاقتصادية و الإقليمية.

ثانيا- البيئة الخارجية الخاصة (البيئة الصناعية و التنافسية): إن الحديث عن البيئة الخارجية الخاصة للبنوك محل الدراسة تستلزم عرض القوى الخمسة لها كما يلي:

1- المنافسة داخل الصناعة: من خلال دراستنا للتركيز في الصناعة البنكية في الجزائر خلال السنوات الماضية تبين لنا شدة التركيز داخل الصناعة* ، من خلال سيطرة البنوك العمومية الست و خاصة أربع بنوك كبرى و المتمثلة في CNEP، CPA، BADR، BNA منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالرغم من عمليات التحرير المصرفي التي شهدها القطاع بعد سنوات التسعينيات، مما يظهر لنا منافسة قوية نوعا ما من طرف البنوك العمومية الناشطة في نفس الصناعة إلى جانب منافسة البنوك الأجنبية وذلك في بعض الأجزاء السوقية إضافة إلى منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية التي يمكنها تقديم خدمات بنكية.

وعموما فقد شهدت الصناعة البنكية ثبات في حجم الطلب الإجمالي إلى جانب تسجيل مرونة للطلب مساوية لمرونة الوحدة، والتي يرجعها الخبراء كنتيجة لعدم وجود فرص أكبر للمؤسسات المالية الأخرى غير البنكية لعرض المزيد من القروض، أو قد تكون كنتيجة لاستقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري[2].

و عليه يمكن القول أن المنافسين المباشرين لبنك الخليج الجزائر باعتباره بنك أجنبي خاص تتمثل في بنك سوسيتي جنرال و بنك BNP Paribas El Djazair، أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيتمثل منافسيه في البنوك العمومية الجزائرية و خاصة CNEP، CPA، BNA، و فيما يخص بنك البركة الجزائري فيتمثل منافسيه المباشرين في بنك السلام الذي يعتبر المنافس القوي باعتباره بنك إسلامي،و بنك الخليج الجزائر باعتباره يقدم منتجات إسلامية.

* **و يمكن القول أن السوق البنكية الجزائرية تتميز بضعف المنافسة**، فهذه السوق لم تصل بعد إلى مرحلة التشبع، ذلك أن عدد الوكالات البنكية لجميع البنوك العمومية والخاصة بما فيها وكالات بنك الجزائر لا يتجاوز 1336 وكالة في سنة 2007 أي ما يعادل 25700 شخص لكل وكالة، مقابل 26200 شخص لكل وكالة في 2006 و 26800 شخص في سنة 2005 (Banque d'Alger, Rapport 2007, P 94)، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى نسبة التعامل مع البنوك في الجزائر التي لا تتجاوز % 35 وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة تشبع السوق في أوربا التي تصل إلى 95% مما يجعل المنافسة هناك قوية.

[2] - World Economic Forum, Op.Cit., P 70.

2- الداخلون الجدد: أسفرت المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على تقدم ملموس رغم الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2009/2008 من حيث معدل النمو المتوسط بـــ 5.7%، و 9.3% خارج قطاع المحروقات خاصة في أعقاب الارتفاع في أسعار البترول خلال سنة 2010، و الفائض في الميزان التجاري المقدر بـــ 16 مليار دولار المتعلق بارتفاع أسعار النفط و استقرار أسعار الواردات و انخفاض الديون المستحقة إلى 2.4 مليار دولار، أدى إلى وفرة مالية إضافة إلى زيادة الطلب على الخدمات البنكية و كون مرونة الطلب مساوية لـــ 1 ، كل هذه العوامل وعوامل أخرى دفعت البنوك الخاصة أجنبية كانت أو محلية إلى إبراز نيتها في الدخول إلى السوق البنكية في الجزائر.

حيث بلغ عدد البنوك الأجنبية التي قدمت طلبات اعتمادها إلى بنك الجزائر حتى تاريخ جويلية 2009 بـــ10 بنوك أجنبية أغلبها بنوك عربية والتي قدمت طلباتها قبل سنتين من ذلك التاريخ دون حصول نهائي على طلباتها، و هذا ما يؤكد أن الصناعة البنكية في الجزائر تتوفر على عوائق دخول تنظيمية تنبع من قرارات بنك الجزائر إلى جانب العوائق الناتجة عن اقتصاديات الحجم، والتي يعتمد عليها بنك الجزائر في تقديم تبريرات حول تأخير عملية تقديم اعتمادات لبنوك أجنبية أخرى، على اعتبار أن البنوك الأجنبية الحالية لا تسيطر إلا على أقل من 10% من السوق البنكية في الجزائر وهذا بعد عدة سنوات من دخولها إلى السوق البنكية، إلى جانب تركيزها على بعض الأجزاء السوقية الأكثر ربحية و الأقل مخاطرة كتقديم القروض الاستهلاكية للأفراد[1].

3- منتجات الإحلال : شهد السوق البنكي بعد عملية التحرير المالي دخول مؤسسات جديدة سواء كانت مالية غير مصرفية أو مؤسسات غير مالية، مما وفر طرقا جديدة للتمويل أمام عملاء البنوك الأمر الذي يمكن أن يجعل منها منتجات تحل محل المنتجات البنكية، إلا أن مكانة البنوك داخل السوق البنكية و خاصة ما تعلق بالبنوك العمومية جعل من قدرة تلك المنتجات على إحلال منتجات البنوك أمرا صعبا وبالتالي حد من إمكانية إحلال منتجاتها.

4- القوة التفاوضية للموردين: إن كل البنوك تحصل على مستلزماتها من قبل نوعين من الموردين:

أ- **الموردين الذين يقدمون المتطلبات المادية للبنك:** ويتميز هذا النوع من الموردين بمحدودية قدرتهم التفاوضية بسبب ضعف تكاليف تلك التجهيزات بصفة عامة، باستثناء ما تعلق بالبرمجيات المتطورة والتي أصبح يعتمد عليها كثيرا في تمييز منتجات وخدمات البنك لما توفره من وقت وتيسير لأداء خدمات البنك؛

[1]- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 139- 140.

ب- المودعين الذين يوفرون الأموال الضرورية للبنك: من أجل القيام بخدماته، و نظرا لأهمية هذا المورد في نشاط البنك فإن هاته الفئة من الموردين تتمتع بقدرة تفاوضية تسمح لهم بتحديد الشروط التي تتم من خلالها عملية الإيداع والتي تسعى إلى تحصيل أكبر المكاسب من أموالها المودعة في البنك.

5- القوة التفاوضية للعملاء: ويقصد بالعملاء هنا تلك الفئة التي تسعى للحصول على منتجات وخدمات البنوك والتي تتمثل أساسا في القروض و الودائع وعمليات تمويل التجارة الخارجية و المنتجات الإسلامية.

المطلب الخامس: التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية للبنوك محل الدراسة

تهدف عملية التحليل الإستراتيجي للبيئة الداخلية للبنك إلى تحديد الكيفية التي تتم من خلالها خلق القيمة داخله، باستخدام ما يسمى سلسلة القيمة التي بموجبها يعتبر البنك مجموعة كبيرة من الأنشطة الرئيسة و الثانوية تضيف قيمة إلى المنتج النهائي، و بالتالي يمكن دراسة جوانب القوة و الضعف في هذه الأنشطة التفصيلية لتحديد قدرتها على المساهمة في خلق ميزات تنافسية للبنك.

أولا- تحديد سلسلة القيمة للبنوك محل الدراسة: يمكن القول أن تحديد سلسلة القيمة لكل بنك من البنوك محل الدراسة تكون نفسها تقريبا على اعتبار أن نشاطات جميع البنوك في الجزائر شبه متجانسة و الأنشطة التي تولد القيمة في كل بنك متشابهة، مع اختلاف يتمثل في التوجه الإستراتيجي للأعمال الخاصة بكل بنك، فبنك الخليج الجزائر يختص بتقديم الخدمات والمنتجات البنكية التقليدية و الإسلامية لكل القطاعات الاقتصادية، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيختص بتمويل القطاع الفلاحي رغم التحول إلى فلسفة البنوك الشاملة و أخيرا بنك البركة الجزائري الذي يختص بالأنشطة الموافقة للشريعة الإسلامية.

1-الأنشطة الرئيسة : وتشمل:

أ- تعبئة المدخرات : و تضم هذه العملية تعبئة ودائع كل من الأفراد، المهنيين و المؤسسات بمختلف أنواعها الصغيرة والمتوسطة* و الكبيرة، خاصة بعدما قررت البنوك الثلاث تنويع الفئات السوقية التي يستهدفها كل بنك من خلال دخول بنك الخليج الجزائر مجال العمل المصرفي الإسلامي، التحول إلى فلسفة البنوك الشاملة على غرار بنك الفلاحة

* حيث تعتبر **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** من أهم القطاعات في الجزائر والتي برزت في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد المشاريع والمخططات التي أعدتها الجزائر من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال المساعدة على فتح المزيد منها، مما يجعل ودائع منتجات هذه الفئة من بين أهم الأنشطة الخلاقة للقيمة بالبنك.

والتنمية الريفية، أما بنك البركة الجزائري فتختص عملياته جميعها بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن البنوك تعمل من أجل الحصول على أكبر قدر منها لخلق المزيد من القيمة.

ب- المنتجات والخدمات البنكية : إن للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الثلاث أثرا مهما و مباشرا على عملية خلق القيمة للبنك ، فموارد البنوك الثلاث سمحت لها من تحسين جودة خدماتها إلى جانب زيادة قدرتها على الإقراض مما جعلها تتمتع من فوائد اقتصاديات الحجم في تقديم القروض، نتيجة انخفاض التكاليف الإجمالية لعملية الإقراض خاصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر واحد من أكبر البنوك العمومية في الصناعة البنكية الجزائرية إضافة إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية، إلى جانب تميزها عن المنافسين من خلال الدخول في مجال العمل المصرفي الإسلامي و ما يمتاز به من الانخفاض في التكاليف والكفاءة العالية على غرار بنكي الخليج الجزائر و البركة الجزائري.

ج- التسويق: بما أن خدمات و منتجات السوق البنكية الجزائرية تعتبر شبه متجانسة، فإن البنوك تعتمد على وظيفة التسويق في خلق المزيد من القيمة و التي تتم من خلال:

- **التسويق المباشر للمنتجات و الخدمات:** عن طريق الفروع الخاصة بالبنوك في الوطن و المتمثلة في: 30 وكالة بالنسبة لبنك الخليج الجزائر، أكثر من 290 وكالة بالنسبة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، أما بنك البركة الجزائري فيحوي 25 وكالة و يسعى إلى تطبيق إستراتيجية التوسع الجغرافي ليصل عدد وكالاته 50 فرعا على المدى المتوسط.
- **التسويق غير المباشر للمنتجات و الخدمات:** و يتم عن طريق الوسائل الحديثة للتوزيع و المتمثلة في:

•**الموزعات الآلية:** يعتمد التوزيع غير المباشر على استخدام التكنولوجيا والمتمثلة في الموزعات الآلية كأجهزة الصراف الآلي** والتي تستلزم بطاقات السحب والدفع*** ، حيث يوجد 30 شباك للصرف الآلي و الذي يوافق عدد وكالات البنك في الوطن بالنسبة لبنك الخليج الجزائر و استخدامه لبطاقة السحب و الدفع اليومية **"ساهلة"**، و فيما يخص بنك الفلاحة و التنمية الريفية فله أكثر من 51 شباك للصراف الآلي توافق الوكالات الرئيسة للبنك و يستخدم بطاقة السحب و الدفع BADR ، أما بنك البركة الجزائري فقد بدأ باستخدام البطاقات في سنة 1998 بالنسبة لبطاقة السحب ومارس 2007 بالنسبة لبطاقة الدفع و التي تعرف **ببطاقة السحب والدفع البركة** ، إلا أن استخدام

** و هي عبارة عن أجهزة توضع غالبا في الواجهات الأمامية للفروع البنكية أو في الأماكن المقصودة بشكل كبير من قبل العملاء كالجامعات، النوادي، المطارات، محطات سكك القطارات والمجمعات التجارية الضخمة، حيث يسمح هذا الجهاز بالقيام بأعمال السحب والإيداع في حدود مبالغ معينة وطلب الكشوفات والبيانات على مدى24 ساعة و 7 أيام ، وهذا يعني إمكانية قيام العملاء بتنفيذ معاملاتهم المصرفية حتى بعد إقفال البنك أو الفرع، وهذا ما يؤكد تحقيق المنفعة الزمانية للزبون.

***و التي تسمح لعملاء البنك بسحب أموالهم واقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اضطرارهم إلى حمل دفتر شيكاتهم أو نقودهم، وذلك بتوفير سيولة لهم على مدى24 ساعة و 7 أيام.

البنك لهذه البطاقات يعد محدودا جدا، إذ يقتصر استخدامها على الفروع التي تتواجد على مستوى الجزائر العاصمة، و ذلك راجع إلى الرغبة في التأكد من نجاح هذه التجربة قبل تعميمها إضافة إلى عدم وجود محلات التجزئة التي تتبنى التعامل بالدفع الإلكتروني هذا ما يجعل ثقافة التعامل بالبطاقات الائتمانية لم تأخذ مجراها بعد في الجزائر.

•**البطاقة البلاستيكية:** تعتبر البنوك الثلاث من بين البنوك المشاركة في نظام بطاقة مابين البنوك في الجزائر مما يوفر لها منفذا مهما لتوزيع خدمات البنوك.

•**البنك الهاتفي** : هي خدمة مجانية إلكترونية متطورة تمكن عملاء البنك وبواسطة الهاتف سواء كان ثابتا أو متنقلا من إدارة حساباتهم دون الحاجة إلى مراجعة البنك، حيث يمكن من خلال الهاتف الاستعلام عن أرصدة حساباتهم، التحويل ما بين الحسابات الشخصية أو لحسابات عملاء آخرين ضمن فروع البنك...

•**الإنترنت***: اعتمدت الكثير من البنوك و منها البنوك محل الدراسة على تقديم خدماتها عبر مواقعها على شبكة الإنترنت وذلك بدلا من التفاعل الشخصي بين مقدم الخدمة ومتلقيها، وقد شجع هذا الأمر الكثير من العملاء على إتمام معظم تعاملاتهم البنكية من خلال الإنترنت.

•**البنوك المراسلة:** إضافة إلى التوزيع الإلكتروني، تعتمد البنوك على شبكة من المراسلين في الخارج، والتي تقوم بتأدية بعض الخدمات التي تتعلق بالتجارة الخارجية.

2- أنشطة الدعم و المساندة : و تشمل:

أ- البنية(الأساسية) التحتية: و ترتكز بالأساس على وضعية الهيكل التنظيمي للبنوك، هذه البنية التحتية التي تسمح من متابعة التطورات التي تحدث في جميع الأنشطة وكذلك محاولة المساهمة في تدعيمها، مما يوفر للبنوك قدر أكبر على التنافس داخل السوق البنكية الجزائرية.

ب- إدارة الموارد البشرية : استنادا إلى إدارة الأداء و المهارات فإن وظيفة تسيير الموارد البشرية تعتبر أيضا من الأنشطة الخلاقة للقيمة في البنوك، وذلك من خلال الحرص على توظيف أحسن الكفاءات المتوفرة خاصة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية التي تتطلب تحكم عالي في تقنيات التمويل الإسلامي، إلى جانب تكوين الموظفين الحاليين

* ويرجع هذا الانتشار الواسع في استخدام الإنترنت إلى عدة مزايا تحققها هذه الوسيلة للبنك منها إكسابه ميزة تنافسية سواء من خلال تطوير الخدمات البنكية وتقديمها بجودة أعلى من المنافسين، أو عن طريق تقديمها برسوم أقل نظرا لانخفاض التكاليف عند استخدام هذه الوسيلة، وقد أثبتت ذلك نتائج دراسة أمريكية توصلت إلى أن تكلفة الخدمة المقدمة داخل مباني البنوك الأمريكية تزيد إحدى عشرة مرة عن تكلفة تقديمها عن طريق الإنترنت، إن هذا الانخفاض في التكلفة يعني ربحية أعلى بالنسبة للبنك وملائمة سعرية أفضل بالنسبة للعملاء مستخدمي الإنترنت، فضلا على أن هؤلاء العملاء يعتبرون أكثر ولاء من العملاء الذين يستخدمون الخدمات البنكية التقليدية، وذلك لما تحققه الإنترنت من ملائمة زمانية ومكانية لهم . (عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص207).

للبنوك وتوزيعهم وتنظيمهم وفق الطرق التي تسمح بأحسن أداء لهم، حيث ركزت البنوك الثلاث على إنشاء مراكز للتدريب خاصة بها على غرار مركز التدريبAGB.

ج- تطوير التكنولوجيا المستخدمة: بسبب آثار الانفتاح المصرفي الذي شهدته الجزائر، عملت البنوك على إتباع أحسن التكنولوجيات المستخدمة في الميدان البنكي على غرار الخدمات على شبكة الأنترنيت - e-banking وخدمات عبر الرسائل القصيرة للهاتف النقال، تبني بنك الجلوس، إرسال الشيك عبر الصورة* ، نظام سويفت ...

د- التجهيزات:التي تستخدمها البنوك في إدارة أعمالها، ويمكن تشكيل سلسلة القيمة للبنوك محل الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.3): سلسلة القيمة للبنوك محل الدراسة

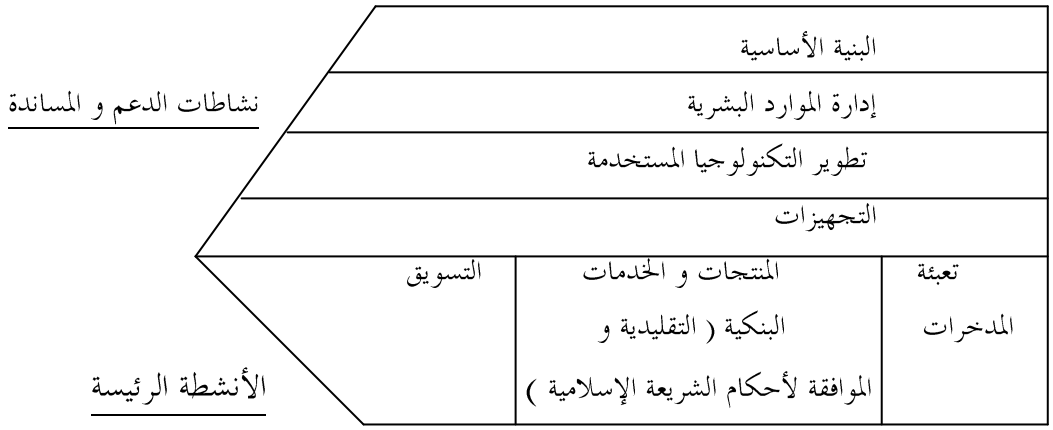

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : إطار عمل سلسلة القيمة لمايكل بورتر، تاريخ الإطلاع 2012/01/12، متاح على الموقع الإلكتروني www.12manage.com/methods-Porter-value-chai

ثانيا- تحديد نقاط القوة و الضعف لبنك الخليج الجزائر

يمكن ذكر أهم جوانب القوة و الضعف لبنك **AGB** وذلك عن الوضعية الداخلية لسنة 2010 في ما يلي:

1- جوانب القوة للبنك: يمكن القول أن أكبر نقاط القوة بالنسبة لبنك الخليج الجزائر هو عرض منتجات وخدمات متفقة و أحكام الشريعة الإسلامية، و هو ما لا تتيحة أغلب البنوك المنافسة في الجزائر هذا الإنجاز يتيح للبنك:

-كسب شريحة كبيرة جدا من العملاء على المستوى المحلي الرافضة التعامل بالطريقة التقليدية؛

* وهي تقنية تسمح لعملاء البنك بتحصيل شيكاتهم في أي فرع من فروع البنك نقدا خلال 48 ساعة، و تتم من خلال تصوير الشيك وإرساله إلى وكالة التوطين والتي تكون تابعة للبنك من أجل التأكد من صحة المعلومات التي يحملها الشيك، ليتم بعد ذلك صرف قيمة الشيك إلى العميل في الفرع الذي قام بالعملية.

- الحصول على مزايا كبيرة مثل زيادة حجم الاستثمارات الموافقة للشريعة، و التي تؤدي إلى زيادة أرباح البنك الحصة السوقية، النمو، التوسع الجغرافي...، إضافة إلى جوانب أخرى نستعرضها فيما يلي:

- تمثل الجودة في نوعية الخدمات المقدمة في بنك الخليج الجزائر نقطة القوة الكبرى خاصة أن المنتجات و الخدمات المعروضة من قبل كافة البنوك في السوق البنكي الجزائري شبه متجانسة؛

- تنوع عملاء البنك من حيث القطاعات التي تنتمي إليها مما يقلل من حجم المخاطر التي يتعرض لها؛

- امتداد خدمات ومنتجات البنك إلى خارج حدود الدولة و المتمثلة في Carte visa، بالإضافة إلى شبكة المراسلين التي يتعامل معهم البنك، حيث يؤكد مسؤولي البنك على أنه يمكن للبنك القيام بعمليات التجارة الخارجية في أي دولة من دول العالم و بأحسن الشروط المتوفرة محليا.

2- جوانب الضعف للبنك

- قلة عدد الوكالات التنفيذية للبنك البالغة 30 وكالة في الوطن مقارنة بالبنوك الأخرى سواء العمومية أو الأجنبية؛

- عدم وجود التوضيح الكافي لشرعية المنتجات الإسلامية مما يعرضها للتناقص خوفا من الاختلاط؛

- عدم الاهتمام الكافي بالصيغ أو المنتجات الإسلامية من قبل موظفي البنك مما يعرضها للتناقص.

ثالثا- تحديد نقاط القوة و الضعف لبنك البركة الجزائري

1- جوانب القوة للبنك:

- احترام مبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات التي يقوم بها، وهي تعتبر نقطة قوة لصالح بنك البركة وميزة تنافسية تميزه عن باقي البنوك الأخرى، إذ يستطيع أن يستغلها البنك في جذب العملاء المحبذين للأعمال البنكية الإسلامية ؛

- التفاهم و التكامل بين موظفي البنك من شأنه أن ينعكس على سرعة أداء الخدمة وطريقة معاملتهم للعملاء؛

- تقديم تمويلات جديدة في إطار التمويل الاستهلاكي كتمويل الحج والعمرة؛

- تقديم خدمات جديدة مبتكرة في سندات استثمار إسلامية وصناديق الاستثمار.

2- جوانب الضعف للبنك: يمكن إدراج نقطة الضعف الوحيدة و ذلك حسب مسؤولي البنك تتمثل في ضيق فروعه وعدم جاذبيتها من الناحية الجمالية التي يمكن أن تلفت انتباه العملاء إليه، و هذا ما يسعى إليه البنك إلى إيجاد حلول سريعة لهذه المشكلة.

المبحث الثالث: التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر و تقييم أدائه

شهد بنك الخليج الجزائر من المرحلة التي تم إنشاؤه فيها إلى غاية اليوم تطورا كبيرا على مستوى النتائج المحققة،ويرجع الأمر إلى فعالية الاستراتيجيات التي اتبعها البنك من أجل تدعيم مركزه داخل السوق البنكي الجزائري، ومن أجل تشخيص وضعية أداء البنك في حدود المعطيات التي أتيحت لنا خلال الدراسة الميدانية سنتطرق إلى:

المطلب الأول: منتجات و خدمات بنك الخليج الجزائر

يمكن أن نقسم منتجات و خدمات بنك الخليج الجزائر إلى فئتين، تتمثل الأولى في المنتجات و الخدمات التقليدية و الثانية في المنتجات و الخدمات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية و ذلك كما يلي:

أولا– المنتجات و الخدمات التقليدية

1– المنتجات الموجهة للعملاء الدائنين* : و التي تتمثل في:

أ– الحسابات في بنك الخليج الجزائر

– **حساب الشيكات (الحساب للإطلاع)**: هو حساب تتم فيه العمليات المالية للأفراد الطبيعيين أو المعنويين غير التجار دون قيود و شروط، ويتم السحب منه باستعمال الشيك ومن خصائصه الأساسية أنه لا يمكن السحب من هذا الحساب إلا في حدود ما هو متوفر به، ولا يحصل هذا النوع من الحسابات على فوائد.

– **الحساب الجاري:** ويتمثل في ***الودائع تحت الطلب*** وله تقريبا نفس خصائص الحساب السابق، إلا أنه موجه لفئة التجار و لهذا فإنه يمكن أن يكون مدينا لفترة معينة، أي أنه يمكن لصاحب هذا الحساب السحب منه دون توفر رصيد به ولا يحصل صاحبه على فوائد على أمواله المودعة به، و يمثل هذا الحساب ما نسبته 25% من إجمالي الحسابات المفتوحة سنة 2005.

– **الحساب لأجل:** حساب للأفراد والتجار حيث يقومون من خلاله بإيداع أموالهم بها لمدة متفق عليها مع البنك مقابل الحصول على فوائد تتحدد من خلال طول الفترة المتفق عليها وحسب شروط السوق، ولهذا يشترطAGB

* و يقصد بالعملاء الدائنين تلك الفئة من العملاء التي تقوم بإيداع أموالها لدى البنك و يحصل البنك على عمولات مقابل تسيير حساباتهم.

الحد الأدنى لفتح هذا الحساب هو 000 000 10 دج ولمدة محددة بعدد طبيعي من الشهور تكون تساوي أو أكبر من 6 أشهر والمدة الأقصى 2سنتين ، ***و نميز في هذا الصدد بين الحسابات لأجل ذات الفوائد المدفوعة مسبقا المشار إليها سابقا، والأخرى ذات الفوائد المستحقة الدفع السنوية*** **(الحسابات التجميعية)*** ***و التي تعتبر أكثر تنافسية.***

– **سندات الصندوق** : هي شهادات يتم اقتناءها من أجل استرجاع مبالغها بعد فترة و الحصول على فوائد وذلك عبر قصاصات ، ويشترط حد أدنى يقدر بـــ 000 000 10دج ولمدة تتحدد بعدد طبيعي من الشهور أدناها 3 أشهر، ويتم حساب الفائدة من خلال المدة المتفق عليها وفق شروط السوق، و نميز بين شهادات الإيداع ذات الفوائد المدفوعة مسبقا و شهادات الإيداع ذات الفوائد المستحقة الدفع السنوية.

– **الحساب على الدفتر (دفتر التوفير)**: حساب شخصي يتم فتحه فقط لمصلحة الأفراد الطبيعيين حيث يتم تسجيل عمليات السحب والإيداع وجوبا في دفتر خاص يسلم لصاحبه عند فتحه مع حرية السحب و الإيداع ، و يحدد AGB الحد الأدنى له بقيمة 5000 دج و يمكن لصاحبه الحصول على فوائد تصل إلى 4% في نهاية كل 3 أشهر.

– **العوائد الشهرية**: إيداعات يحصل أصحابها على عوائدهم الشهرية و لا يشترط الحد الأدنى لقيمة الإيداع.

– **حسابات بالعملة الصعبة**:حسابات لوضع ودائع بالعملة الصعبة وفق شروط تحدد من قبل البنك، و نميز بين ودائع تحت الطلب بالعملة الصعبة و ودائع لأجل بالعملة الصعبة التي تمثل 6 % من إجمالي الحسابات المفتوحة سنة 2004.

– **الحساب** (**CEDAC**) *un compte étranger en dinar convertible*: و هو حساب يفتح للأفراد أو المؤسسات المقيمة في الخارج بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) و يمثل نسبة ضئيلة من حسابات البنك.

ب–بطاقات بنك الخليج: و التي تتمثل في بطاقة الدفع اليومية : **بطاقة ساهلة**** (**La carte sahla D'AGB**) و بطاقة viza مسبقة الدفع : **بطاقة تأشيرة السفر** ***** **la carte viza d'AGB** .

ج–الخدمات: يتوفر بنك الخليج الجزائر مجموعة من الخدمات بعضها مجاني والأخرى بمقابل يسعى من خلالها إلى مواكبة التطورات المستمرة لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل ومن أهمها: **خدمة AGB ON LINE** أو خدمة

---

* و هي حسابات يتم على إثرها تجميع كل من أصل الوديعة و الفوائد المترتبة عنها، و من ثم دفعها لصاحبها عبر جدولة معينة تختلف فيها نسبة الفائدة حسب المدة الزمنية.

** التي تمكن من السحب و الدفع بطريقة سهلة و آمنة عبر كامل التراب الوطني عبر ماكينات السحب الحاملة لشارة CIB و ذلك على مدار 7أيام/7 و 24 ساعة/24.

*** بطاقة دولية تسمح بالتعامل مع الإنفاق الخاص في الخارج و مقبولة السحب من ماكينات الصراف الآلي (يتم السحب بالعملة المحلية للبلد الأجنبي) التي تحمل شعار viza، المؤسسات التجارية التي تحمل علامة viza و عبر شبكة الإنترنيت، و هي بطاقة قابلة للشحن على أساس الشروط المصرفية الحالية و صالحة لمدة 24 شهرا.

AGB على الانترنيت ،**خدمة Mail Swift** أو ما يعرف بالبريد السريع، **خدمة SMS Push** أو الخدمة عبر الهاتف، **أجهزة الصراف الآلي** المتوفرة مجانا للعملاء الذين لديهم حساب فيAGB .

هذا بالإضافة إلى الخدمات التالية: عمليات تحويل الأموال من حساب لأخر، عمليات تحصيل الشيكات للعملاء، خصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح العملاء، شراء و بيع العملات الأجنبية مقابل عمولة، التعامل بالإعتمادات المستندية في عمليات الإسترداد و التصدير، الخزائن الحديدية لتخزين الأشياء الثمينة للأفراد مقابل عمولة...

2- المنتجات المقدمة للعملاء المدينين* :

أ- القروض الاستهلاكية: موجهة إلى الأفراد من أجل تمكينهم من اقتناء منتجات الاستهلاك الدائم (خاصة السيارات منها) و ذلك عبر اتفاق مع مجموعة من الباعة، غير أن السلطات الجزائرية قامت بتجميد هذا النوع من القروض في أوت 2009 لتخفيض فاتورة الإسترداد و ذلك في ظل تراجع قيمة صادرات البلاد من النفط و الغاز جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة ، و تدرس السلطات المعنية إمكانية عودة القروض الاستهلاكية في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 في حال استثمار الشركات العالمية لصناعة السيارات محليا[1].

ب- القروض العقارية: لتمويل عمليات شراء سكنات جاهزة، سكنات في طور الإنجاز(بيع على مخطط)، إعادة تأهيل أو تحديث سكناتهم ، من خلال **قرض بيتي**** الغير ملزم بفترة توفير و غير محدود السقف و ذلك لمدة تتراوح بين 5 سنوات كحد أدنى و قد تصل حتى 25 سنة كحد أقصى و بفوائد متفق عليها بين البنك و العميل الذي يمكن أن يكون موظف، أصحاب المهن الحرة أو تجار،و العملاء المستهدفين هم عملاء البنك متوسطي و الأعلى درجة سواء الأجراء أو التجار و عملاء المؤسسات المنتسبة للبنك و العملاء الحاليين للبنك (مؤسسات و أفراد) والعملاء المحتملين و **عملاء** عملاء بنك الخليج الجزائر و الذي تم إطلاقه خلال الربع الأول من 2010.

ج- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: تعتبر قروض قصيرة الأجل موجهة إلى تمويل دورة استغلال المؤسسة كتمويل مشترياتها من المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة أو مصنعة ، و ذلك إما بسبب وقوعها في عسر

* و يقصد بالعملاء المدينين تلك الفئة من العملاء الذين هم بحاجة إلى خدمات و منتجات البنك سواء تعلقت الحاجات بالأموال أو بحاجات أخرى غير مالية و تتمثل أساسا في القروض.

[1]- **عودة القروض الاستهلاكية في قانون المالية التكميلي 2012**، تاريخ الإطلاع 2011/12/11، على الموقع www.al-Fadjr.com/an/economie/195519hml

** و تمثل مستوى التمويل بـــ 80% من السعر الأقصى لعملية نقل المسكن و 100% لعملية تخطيط، و نسبة الفائدة متغيرة و مركبة و ذلك حسب مدة القرض، و يمثل 21 سنة الحد الأدنى للقرض و 70 سنة الحد الأقصى.

على مستوى السيولة، أو من أجل الاستفادة من بعض الفرص المتاحة في السوق، حيث تكون مدة هذا القرض قصيرة حيث لا تتعدى السنتين، و ذلك حسب طبيعة نشاط المؤسسة أو حسب الغاية من القرض.

د- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: تعتبر قروض متوسطة أو طويلة الأجل، و بما أن استثمارات المؤسسة تتميز بطول مدتها نسبيا فإن عملية تمويل هاته الاستثمارات فرضت على البنك العمل على توفير قروض تتلاءم و شروط هذه الاستثمارات، خاصة في ظل الوفرة في السيولة التي يتمتع بها البنك و ذلك عبر عدة صيغ منها:

- القروض الموجهة للاستثمارات الجديدة، مثل عملية حيازة المعدات و خلق المشاريع... ؛
- القروض الموجهة لتجديد معدات و استثمارات المؤسسات و التي تم اهتلاكها؛
- قروض موجهة لتوسيع و زيادة القدرات الإنتاجية للمؤسسات.

ثانيا- المنتجات و الخدمات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

1- المنتجات و الخدمات الإسلامية الموجهة للعملاء الدائنين: و التي تتمثل في:

أ- الحساب على الدفتر التساهمي AGB: يملك نفس خصائص دفتر التوفير التقليدي، إلا أن دفتر التوفير التساهمي مطابق للشريعة الإسلامية من خلال الحصول على هوامش أرباح تساهمية تصاعدية سنوية (و نقصد بكلمة أرباح ***تساهمية*** أن المودع يساهم بالربح و الخسارة في عمليات استثمارات البنك الموافقة للشريعة الإسلامية)، و (أما كلمة ***تصاعدية*** فالنسب المئوية تختلف حسب حصة كل وديعة لفترة محددة بالمقارنة بالودائع التساهمية المساهمة في رقم الأعمال)، و أخيرا ***سنوية*** الناتجة عن عمليات الاستثمار السنوية الذي يقوم به البنك في مجال العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي تكون هذه الأرباح ذات قيمة و نسبة مجهولة.

ب- الحساب لأجل التساهمي (شهادات الإيداع التساهمية): وهي حسابات يحصل عليها الأفراد والتجار حيث يقومون من خلالها بإيداع أموالهم بها لمدة متفق عليها مع البنك، مقابل الحصول على هامش ربح في نهاية الفترة من الأرباح الإجمالية الناتجة عن الاستثمارات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية (المرابحة و بيع السَلَم)، و هامش الربح المذكور يكون غير محدد بقيمة أو نسبة مسبقا لكن تختلف نسبة هامش الربح حسب حصة كل وديعة تساهمية لفترة محددة بالمقارنة بالودائع التساهمية المساهمة في رقم الأعمال الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- المنتجات و الخدمات الإسلامية الموجهة للعملاء المدينين: تطبيقا للنظام الأساسي لبنك **AGB** و التزامه بالتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية يقوم بتمويل عملائه من خلال الصيغ التالية[1]:

أ-تمويل العملية نقدا: و تتم من خلال:

- **المرابحة (للآمر بالشراء):** و تتم من خلال قيام العميل الذي يريد شراء سلعة معينة بالطلب من بنك **AGB** بأن يشتري له سلعة معينة و محددة بمواصفات ، و يعده بأن يشترط منه بربح معين، و تتمثل أهم مجالات تطبيق صيغة المرابحة في بنك الخليج الجزائر في قروض السيارات(قرض **SAYARATI**)حيث سجل البنك من خلال هذا المنتوج سنة 2008 ما مقداره 5762 قرض بحجم 3215 مليون دينار بنسبة (63.6 %) قروض موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية (مرابحة السيارات)[2].

- **بيع السَلَم:** و يتم من خلال قيام البنك **AGB** بوضع قيمة المقابلة لاحتياجات التمويل لها (أي قيمة كمية معينة من السلع) ، و أمر العميل (المشتري) البائع (البنك) لمعالجة الفاتورة الأولية التي تشير إلى طبيعة وكمية وأسعار السلع،كلا الطرفين وبمجرد الاتفاق على شروط الصفقة يتم التوقيع على عقد يتضمن الشروط المتفق عليها السَلَم (طبيعة السلع والكميات والأسعار وشروط وأحكام تسليم و / أو بيع نيابة عن البنك).

وتعتبر صيغة السَلَم وسيلة مثالية لتمويل أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية مثل الحرف اليدوية، الزراعة، الاستيراد والتصدير، تعاونيات الشباب...

ب- تمويل الاستثمار (التمويل متوسط الأجل)

- **المرابحة بالاستثمار متوسط الأجل:** توفر المرابحة احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فتساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن تساهم في تنشيط حركة استراد السلع والمواد الخام من الخارج، خاصة السلع الضرورية كالمواد الغذائية ويمكن للمرابحة أن تكون وسيلة صالحة لتمويل تجارة الصادرات.

- **المرابحة لأجل للمعدات المهنية:** وهو تمويل مخصص للمهنيين من أجل اقتناء معدات لغرض الاستخدام المهني حيث تصل فيه نسبة التمويل إلى 80 % من إجمالي تكلفة المعدات، وتستخدم فيها صيغتي المرابحة وبيع السَلَم.

---

[1]- وثائق داخلية لبنك الخليج الجزائر.

[2]- بنك الخليج الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2008**، (بيانات غير منشورة)، الجزائر، 2009، ص 12.

– **الإستصناع**: نظرا لأهمية صيغة الإستصناع خاصة في تمويل القطاع الصناعي بصفة خاصة و القطاعات الاقتصادية بصفة عامة، رأى بنك الخليج الجزائر أهمية إدخال هذه الصيغة ضمن سلة منتجاته الإسلامية لما لها من أثار جد إيجابية سواء على البنك في حد ذاته أو على العميل الطالب للتمويل، لذلك الجهود جارية لإدخال هذه الصيغة[1].

هذا بالإضافة إلى **منتجين مبتكرين من طرف بنك الخليج الجزائر** انفرد في تقديهما لوحده في السوق البنكي في الجزائر يتمثل الأول في **المصرفي الذاتي*** **و محرك الخدمات المصرفية (DAB)**** .

المطلب الثاني: تطور النتائج في بنك الخليج الجزائر للفترة 2010/2004

أولا– مؤشرات الأداء لبنك الخليج الجزائر: يمكن تلخيص بعض مؤشرات الأداء في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.3): تطور بعض مؤشرات الأداء في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

– الوحدة مليون دينار جزائري–

السنوات	إجمالي أصول البنك	النتيجة الصافية للبنك	الناتج البنكي الصافي***
2005	5151.269	74.941	139.420
2006	10092.106	333.535	588.054
2007	14545.267	523.5995	885.149
2008	27500.1835	1078.4677	1669.772
2009	46214.1099	1462.5516	2526.469
2010	57308.7631	2031.0538	5353.329

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004.

و يمكن تمثيل البيانات السابقة للبنك عبر المنحنيات التالية:

[1]– كمال بن دمرجي، رئيس قسم التوزيع و العمليات المالية، **الإستصناع قريبا في بنك الخليج الجزائر**،المديرية العامة لبنك الخليج الجزائر، الجزائر، 2011/12/27،(مقابلة شخصية).

* **المصرفي الذاتي** : لأول مرة في الجزائر و الذي يسمح للعملاء من خلال أجهزة الصراف الآلي من تنفيذ جميع المعاملات المصرفية (السحب، الودائع النقدية، طلب الحصول على الشيكات أو بطاقات ساهلة، وضعية الحساب... دون تدخل موظفي البنك على مدار 7أيام /7 أيام و 24ساعة / 24.

** **محرك الخدمات المصرفية (DAB)**: و المصمم خصيصا للسماح للعملاء بسحب النقود دون ترك السيارة و الذي يضمن الراحة و السرعة، و يعتبر AGB البنك الوحيد في الجزائر الذي يقترح هذا النوع من الخدمات و الذي سيتم توزيعها على باقي الوكالات التنفيذية التابعة للبنك.

*** **الناتج البنكي الصافي**: هو عبارة عن الفرق بين إيرادات البنك و تكاليف الاستغلال الخاصة به، أي هو عبارة عن القيمة المضافة للبنك.

الشكل رقم (7.3) : تطور مجموع الأصول لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

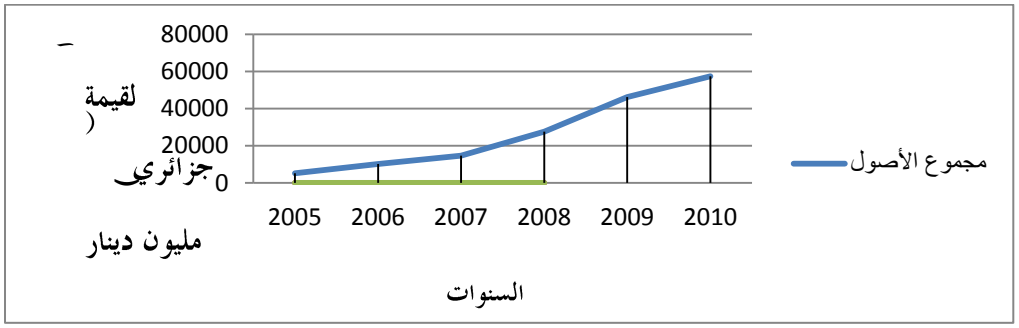

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5.3).

الشكل رقم (8.3) : تطور الناتج البنكي الصافي و النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

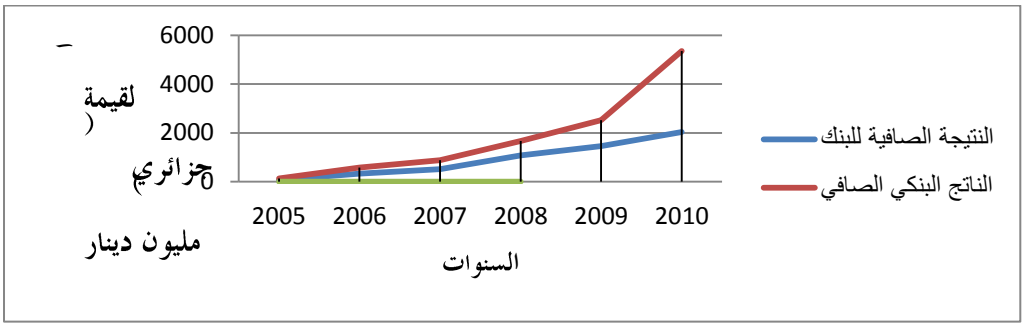

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5.3).

من خلال الأشكال السابقة نجد أن بنك الخليج الجزائر حقق نتائج إيجابية منذ بداية نشاطه و خاصة بين سنتي 2008 و 2010، و يرجع هذا التطور مباشرة إلى التحسين في الهامش البنكي أي الثنائية (**المنتوجات – مصاريف التشغيل**) مما يدل على الكفاءة في التحكم في التكاليف كما سنرى لاحقا، حيث حققت الأرباح الصافية للبنك سنة 2009 زيادة تقدر بـــ 35.62% مقارنة بـــ 2008 و بـــ 168.25% مقارنة بـــ 2007 كما سجلت 2010 زيادة بـــ 39% من الأرباح الصافية لـــ 2009، هذه الزيادة تفسر مباشرة إلى الزيادة في الإيرادات، الفوائد والعمولات التي شهدت زيادة ترجع إلى حد كبير إلى النشاط التجاري الخارجي وحجم التحويلات إلى الخارج بزيادة تقدر بـــ 27.28 % في 2009 و زيادة الحسابات بـــ 43.5% مقارنة بـــ 2008.

إضافة إلى الوضعية الجديدة للبنك المتمثلة في انخفاض في أسعار الفائدة (التمويل التقليدي) و هامش الربح (التمويل الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية) الذي مكن شركاء البنك من زيادة الطلب على المنتجات البنكية، فزاد حجم القروض الموجهة للعملاء بـــ 102% مقارنة بـــ 2007، كما سجلت زيادة في عمليات التجارة الخارجية

بنسبة 46% بالحجم و 83.87% بالقيمة عن 2007 (عمليات الإستراد سجلت زيادة ب 86.43% في القيمة وعمليات التصدير بـــ 65% بالحجم و 8% بالقيمة)، و التوسع في فروع البنك مكنه من دخول أسواق جديدة وكسب عملاء جدد، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب إلى نحو 20 مليار دولار بفضل الضمان ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات بـــ 45.56% (2008) ، 52.39% (2009) بالرغم من الزيادة في رأس المال نفسه.

إضافة إلى إطلاق البنك لمنتجات الأفراد المستهلكين على الشكلين التقليدية و الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية خاصة قروض السيارات و تمويل الأفراد في قروض سكنية و التجارة الدولية، مكنت البنك من تغطية جميع قطاعاته و فئاته و هذا ما يفسر حجم الزيادة الكبيرة في محفظة القروض، و سجلت 2010 و إطلاق منتجات جديدة Proline المخصصة للتجار و المهنيين و بطاقة ساهلة في 2009 و النشاط المصرفي الإلكتروني، كما عمل على اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء المتمثل في نظام معالجة المعلومات و نظام إدارة الأداء و إدارة المخاطر الائتمانية.

ثانيا– مؤشرات الربحية لبنك الخليج الجزائر

يتم تقييم ربحية بنك الخليج الجزائر وفق نموذج **dupont** و هذا من خلال حساب معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية للبنك و هذا في حدود ما هو متاح من المعلومات.

الجدول رقم (6.3): معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ROA	%1.45	%3.3	%3.6	%3.92	%3.16	%3.5
ROE	%4.67	%12.68	%17.73	%24.16	%27.33	%18.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2005.

من خلال نتائج معدل العائد على الأصول ROA المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك AGB يعتبر ذو كفاءة عالية مقارنة ببعض البنوك الأخرى داخل الصناعة البنكية في الجزائر، و خاصة المنافسين المباشرين المتمثلين في بنك BNP Paribas El Djazair و بنك Société Générale Algérie، و هذا يرجع أساسا إلى أن البنك إما أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه **هامش الربح المرتفع** PM، أو باستخدام أفضل

للأصول و هو ما يعكسه منفعة الأصول أو **إنتاجية الأصول UA** و الذي يمكن أن يرد إلى الصغر في حجم أصول البنك مقارنة بالبنوك الأخرى، أو التحسين في كليهما بالنسبة للبنك و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.3): هامش الربح و منفعة الأصول لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
هامش الربح PM	%25	%39.64	%41.3	%41.85	%30.74	%34.22
منفعة الأصول**UA**	%5.84	%8.34	%8.72	%9.8	%10.29	%10.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2005.

من خلال الجدول نستنتج أن كلا من هامش الربح و منفعة الأصول له أثر في كبر ROA، فالنتيجة الصافية للبنك ساهمت كثيرا في تحسين مؤشر العائد على الأصول للبنك من خلال هامش الربح الذي سجل نسب مرتفعة حيث سجلت أعلى قيم لها سنتي 2007 و 2008 بقيم 41.3 % و 41.85%، لتنخفض سنة 2009 وتسترجع الارتفاع في 2010 ، كما أن البنك يتميز بالاستغلال الكفء لموارده الذي يمكن أن يرد إلى صغر في حجم الأصول مقارنة بالبنوك الأخرى، و عند متابعة التطور في هذا المؤشر نجد أن البنك حقق تطورا ايجابيا في قيمه في سنوات 2007و 2008، حيث بلغت قيمة العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية للبنك سنة 2008 أعلى قيم لها حيث بلغت 3.92% و 24.16% مما يعكس التطور في الأداء بالنسبة للبنك.

ويؤكد معدل العائد على حقوق الملكية للبنك و هو من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال أن كفاءة البنك عالية، و الذي يمكن رده بالأساس إلى القوة في معدل العائد على الأصول (**ROA**) الذي يبين المستوى العالي لهامش الربح و لمردودية الأصول، و يمكن تمثيل أهم مؤشرات الربحية في الشكل التالي:

الشكل رقم (9.3): أهم مؤشرات الربحية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2005

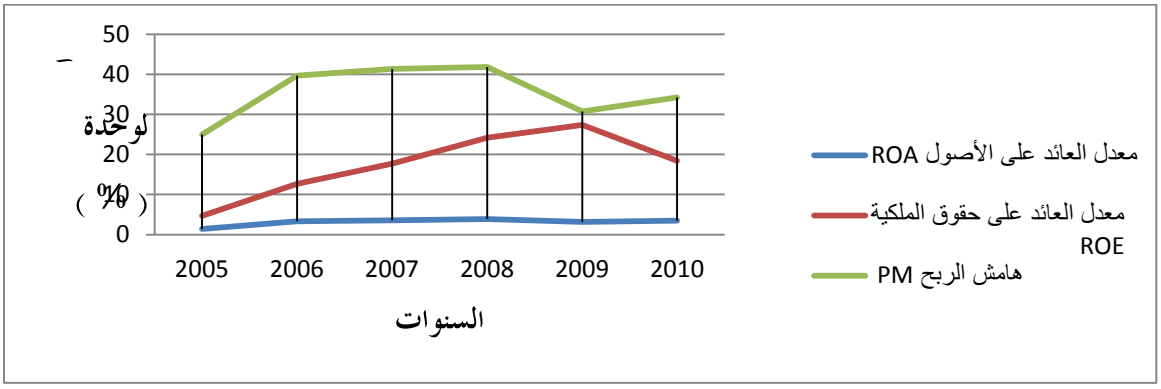

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (6.3) و (7.3).

ثالثا– تطور الحصة السوقية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

الجدول رقم (8.3):تطور الحصة السوقية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

– الوحدة مليون دينار جزائري–

البيان السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي ودائع البنك	195.3	2615.4	5984.9	8749.4	17848.6	22564.9	26515.0
إجمالي الودائع في القطاع	2705400	2944600	3516500	4517300	5161800	5146400	5712100
الحصة السوقية للبنك	**0.007**	**0.088**	**0.17**	**0.19**	**0.35**	**0.44**	**0.46**
إجمالي ودائع البنوك الخاصة	175900	198000	248900	313200	401300	514600	594100
الحصة السوقية للبنك	**0.11**	**1.32**	**2.4**	**2.8**	**4.44**	**4.4**	**4.46**
إجمالي قروض البنك	441.7	982.5	3319.4	4009.8	13330	24830	38186
إجمالي القروض في القطاع	1534400	1778900	1904100	2203700	2614100	3085100	3266700
الحصة السوقية للبنك	**0.03**	**0.05**	**0.17**	**0.18**	**0.5**	**0.8**	**1.17**
إجمالي قروض البنوك الخاصة	108800	132000	177600	252400	327100	373300	431200
الحصة السوقية للبنك	**0.4**	**0.74**	**1.87**	**1.58**	**4.07**	**6.65**	**8.85**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر والجدول رقم (1.3).

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10.3): تطور الحصة السوقية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2004

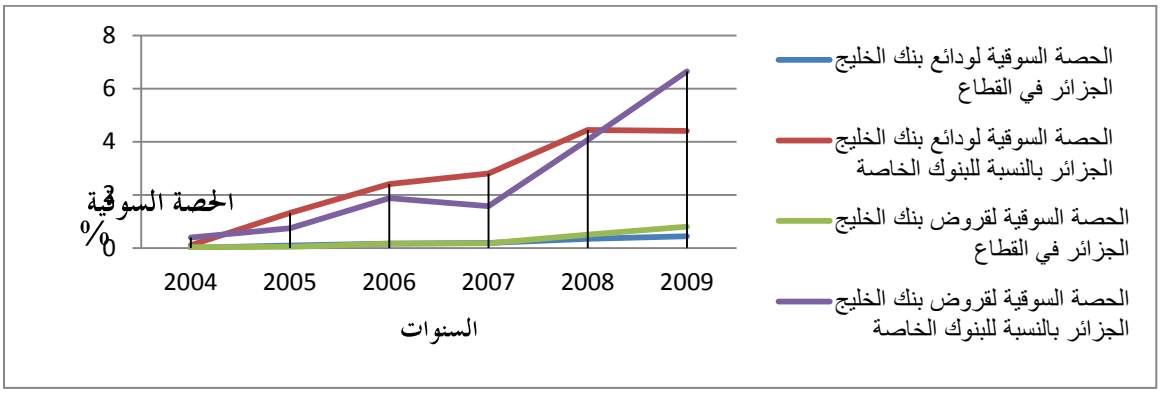

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (8.3).

نلاحظ أن الحصة السوقية لبنك الخليج الجزائر في القطاع ضعيفة سواء من حيث الودائع المجمعة أو القروض الممنوحة، فالحصة السوقية لودائع البنك في القطاع لم تتجاوز 0.5% حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بنسبة 0.46% إلا أنها في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2010/2004، كما لم تتعدى 5% من إجمالي ودائع البنوك الخاصة مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2010 إلا أنها هي الأخرى في ارتفاع مستمر خلال الفترة المذكورة، أما فيما يخص القروض الممنوحة لم تتعدى 1.5% في القطاع مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 1.17%، كما لم تتعدى 9% من إجمالي قروض البنوك الخاصة و التي سجلت أعلى قيمة لها في 2010 بقيمة 8.85% إلا أنها هي الأخرى في تطور مستمر خلال الفترة المذكورة.

المطلب الثالث: تقييم أداء المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

رغم حداثة تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال المنتجات المصرفية الإسلامية إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا يمكن عرضه من خلال النتائج التالية:

أولا– تطور الودائع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

وجدت المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية شعبية واسعة في أوساط العملاء سمح للبنك من خلالها حشد عدد كبير من الودائع التي مثلت سنة 2008 نسبة 8% من إجمالي الودائع، لترتفع في سنة 2009 حجم ودائع البنك التساهمية بنسبة 244%، عكس الاستثمارات التقليدية التي تراجعت بـــ 8% مقارنة بـــ 2008.

الجدول رقم (9.3): تطور ودائع بنك الخليج الجزائر التقليدية و الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية للفترة 2009/2008

-الوحدة ألف دينار جزائري-

الودائع لأجل	2008	النسبة	2009	النسبة
الودائع لأجل التقليدية	605500	%91.7	1708000	%80
الودائع لأجل بالعملة الصعبة	52740	%8	72470	%3.4
الودائع لأجل التساهمية	2000	%0.3	352000	%16.6
إجمالي الودائع لأجل	660240	%100	2132470	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الخليج الجزائر لسنتي 2008 و 2009.

ثانيا- تطور حجم المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

ساهم إطلاق المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية زيادة في حجم المطلوبات من البنك بشكل ملحوظ، ففي 2008/12/31 سجلت هذه المنتجات 17.71 % من الالتزامات و التي كانت تمثل حوالي 0.89% من 2007 ، و يمكن عرض تطور القروض الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10.3): تطور حجم القروض التقليدية و الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2007

-الوحدة مليون دينار جزائري-

القروض / السنة	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%
القروض قصيرة الأجل	7618	86.3	11552	64.7	14367	63.2	17316	65.5
التقليدية	7608	86.2	10464	58.6	12656	55.7	14707	55.7
الإسلامية	10	0.1	1088	6.1	1711	7.5	2597	9.8
القروض طويلة الأجل	1206	13.7	6296	35.3	8377	36.8	9109	34.5
التقليدية	1139	12.9	4220	23.7	4678	20.6	5087	19.3
الإسلامية	67	0.8	2076	11.6	3699	16.2	4022	15.2
إجمالي القروض	8824	100	17848	100	22744	100	26425	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الخليج الجزائر لسنة 2010.

و يمكن تمثيل بيانات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (11.3) :تطور حجم القروض التقليدية و الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2007

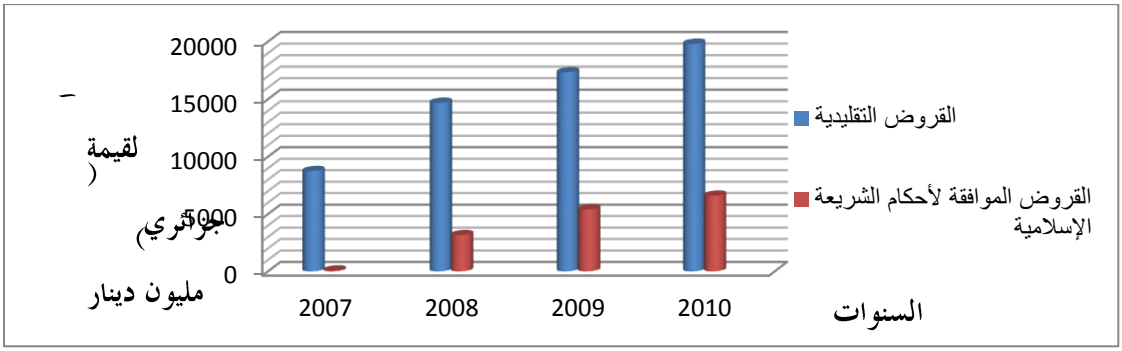

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10.3).

من خلال الشكل البياني نلاحظ التطور الملحوظ في حجم القروض الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية من سنة لأخرى حيث مثلت ما نسبته 1%من حجم القروض الإجمالية خلال سنة 2007، لترتفع بشكل كبير سنة 2008 وتشكل ما نسبته 17% و تصل سنة 2009 إلى 23.78%، لتصل سنة 2010 إلى ما يقارب ربع إجمالي محفظة التزامات صندوق البنك (25%)، هذا التطور يعكس الاهتمام المتزايد للمنتجات الإسلامية خاصة بعد طرح البنك للقروض الاستهلاكية (قروض السيارات بصيغة المرابحة) سنة 2008 والتوسع في شبكة الفروع للبنك.

و حقق المنتوج PROLINE سنة 2010 و هي السنة التي أطلق فيها هذا المنتوج و المتمثل في تلبية احتياجات العملاء التجار أو أصحاب المهن الحرة سواء التشغيلية أو تمويل الاستثمار (شراء المعدات و العقارات) ما قيمته 25 مليار دج بالصيغة التقليدية مقابل ما قيمته 41 مليار دج بالصيغة الإسلامية.

الجدول رقم (11.3): تطور أرباح منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2010/2009

العمليات مع العملاء	2009	%	2010	%
الفوائد على التمويل التقليدي (قصير الأجل)	1010188637.50	59.4	1063616393.81	54.8
الفوائد على التمويل التقليدي (متوسط الأجل)	239447110.28	14.1	242862997.61	12.5
هامش الربح على التمويل الإسلامي (قصيرا لأجل)	122036884.20	7.2	207617724.55	10.7
هامش الربح على التمويل الإسلامي (متوسط الأجل)	235740214.47	13.85	230262405.54	11.9
فوائد التأخير	94128341.41	5.5	195184476.62	10.1

المجموع	1701541188.56	**100**	1939543998.13	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الخليج الجزائر لسنة 2010.

المبحث الرابع: الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل نتائج أداء بنك البركة الجزائري

يعتبر قيام بنك البركة الجزائري كمدخل من مداخل دخول البنوك التقليدية مجال العمل المصرفي الإسلامي والمتمثل في إنشاء بنك إسلامي جديد، و هو ما قام به بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بالشراكة مع شركة دلة البركة القابضة الدولية، كما يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر والذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من خلال عدم تعامله بالربا أخذا أو عطاء، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها التي تندرج ضمن ما هو مباح شرعا، لذلك نسعى من خلال هذا المبحث إلى الإطلاع على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك البركة و تقييم أدائه، هذا الأداء الذي يعتبر أداء غير مباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره المساهم الشريك فيه.

المطلب الأول: منتجات و خدمات بنك البركة الجزائري

يوجه بنك البركة الجزائري لكل قطاع سوقي خدمات تناسب حاجاته وتشبع رغباته، و يعتمد البنك على المهنة التي يمارسها عملاؤه كأساس لتقسيم السوق البنكية المستهدفة من قبله إلى ثلاث قطاعات تتمثل في[1]:

- **قطاع الأفراد** :ويشمل كافة الأشخاص الطبيعيين باستثناء الأجراء، إذ يتطلب التعامل مع هؤلاء استخدام ما يسمى الآجيو * وهو يعتبر ربا لا يتعامل بها البنك؛
- **قطاع المهنيين** : ويشمل كافة العملاء الذين يمارسون مهن حرة كالأطباء، المحامين، الحرفيين...
- **قطاع المؤسسات**: يشمل كافة المؤسسات التي تمارس أنشطة ذات طابع تجاري أو صناعي.

أولا- الحسابات في بنك البركة الجزائري

و تتمثل أساسا في تلقي الودائع المختلفة و التي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

[1]- الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 2012/02/15، www.albaraka-bank.com

* **الآجيو**: و هو عبارة عن مجموع ما يقتطعه البنك من القيمة الاسمية للورقة التجارية عند خصمها من طرف المستفيد من هذه الورقة مقابل الخدمة المقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (12.3): الحسابات في بنك البركة الجزائري

	المؤسسات	المهنيين	الأفراد
الودائع	**الودائع دون عائد***		
	- الحساب الجاري؛ - حساب العملات الأجنبية.	- الحساب الجاري (تحت الطلب)؛ - حساب الشيكات؛ - حساب العملات الأجنبية للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.	- حساب الشيكات؛ - حساب العملات الأجنبية للأفراد.
	الودائع ذات العائد**		
	-الحسابات الاستثمارية (ودائع لأجل).	-دفتر التوفير(ودائع ادخارية)؛ - الحسابات الاستثمارية.	-دفتر التوفير.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 2012/02/17، www.albaraka-bank.com

ثانيا- صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري

يطبق بنك البركة الجزائري صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية لتمويل القطاعات السوقية المستهدفة سواء كانت تجارية، صناعية أو زراعية و التي يمكن إدراجها ضمن: تمويل الاستغلال، تمويل الاستثمار، تمويل السيارات، تمويل العقارات، تمويل التجهيزات المهنية، تمويل التجارة الخارجية، و يمكن عرضها باختصار في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.3): صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري

* والتي لا يأخذ أصحابها ربحا عليها باعتبار أن البنك ضامنا لها حيث يكون للعميل هنا الحق في استخدامها متى شاء، ويتم فتح هذا الحساب ابتداء من 20000 دج، وهو حساب متنوع حسب طبيعة العملاء حيث نجد فيه: الحسابات الجارية و حسابات الشيكات و التي لا تختلف في طبيعتها في النظام التقليدي(أنظر منتجات بنك الخليج الجزائر)، هذا بالإضافة إلى حساب عملات أجنبية للأشخاص الاعتباريين(المؤسسات و المهنيين) الذين يمارسون التجارة الخارجية و حساب العملات الأجنبية للأفراد الطبيعيين الذين يكونون في حاجة إلى إدارة أموالهم بعملات أجنبية بسيطة وآمنة، وهو مفتوح للأفراد سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في الجزائر، حيث يساعدهم على تنفيذ جميع المعاملات الشخصية ذات الطابع غير التجاري بالعملات الأجنبية بما في ذلك عمليات الدفع والسحب، تلقي تحويلات من الخارج وإجراء تحويلات إلى البلدان الأجنبية(الموقع الإلكتروني لبنك البركة، تاريخ الإطلاع 2012/02/18، www.albaraka- bank.com

** وهي الودائع التي يستحق أصحابها عائدا عليها، لأنه يتم استخدامها في مشاريع استثمارية موافقة للشريعة الإسلامية، حيث تقسم هذه الودائع إلى: دفتر التوفير للأشخاص الطبيعيين وذو طابع ادخاري ابتداء من 2000 دج، وفي بعض الأحيان 10000 دج، إضافة إلى الحسابات الاستثمارية (الأموال التي يودعها أصحابها للحصول على عائد من عملية استثمارها بعقد مضاربة و هذا العائد الغير مضمون من قبل البنك) و التي تمثل أفضل حسابات البنك لأنها تمكنه من استثمارها في المدى المتوسط و الطويل وتتوفر لدى بنك البركة عدة أنواع من هذه الحسابات تتمثل في :حسابات ذات الحد الأدنى10000 دج، 50000 دج، 100000 دج، 500000 دج، 1000000 دج، 5000000 دج.

التمـــــويلات	**تمويل الاستغلال (تمويل قصير الأجل)**		
	-المرابحة قصيرة الأجل؛ - السَلَم.	-المرابحة؛ - السَلَم.	/ /
	تمويل الاستثمار (تمويل متوسط و طويل الأجل)		
	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات		
	- المرابحة متوسطة الأجل؛ - السَلَم ، الإستصناع،المشاركة.	- المرابحة متوسطة الأجل؛ - السَلَم، الإستصناع، المشاركة.	/ /
	التمويل الإيجاري		
	-الإجارة.		
	تمويل السيارات*		
	- السيارات النفعية. -صيغة المرابحة.	-سيارات نفعية، سيارات سياحية. -صيغة المرابحة و الإجارة.	- سيارات سياحية. -صيغة المرابحة.
	تمويل العقارات**		
	/	سكنات جديدة، مستعملة (صيغتي المرابحة و الإجارة)،بناء ذاتي، توسيع، تهيئة (الإستصناع).	سكنات جديدة، مستعملة (صيغتي المرابحة و الإجارة)،بناء ذاتي، توسيع، تهيئة (الإستصناع).
	تمويل التجهيزات		
	/	- التجهيزات المهنية (المرابحة و الإجارة.	/
التجارة الخارجية	**تمويل التجارة الخارجية**		
	-الإعتماد المستندي (الصادرات/ الواردات) (المساومة)؛ -التسهيلات المستندية (الصادرات/ الواردات)؛ (	/ /	/ /

* وهو تمويل يهدف البنك من خلاله إلى مساعدة الأفراد، المهنيين و المؤسسات للحصول على سيارات للاستخدام الذاتي (سياحية) أو الموجهة إلى الاستخدام المهني (سيارات نفعية)، حيث تصل فيه نسبة تمويل البنك إلى 70 % من قيمة الأصل، كما تصل مدة السداد إلى 48 شهرا، و تستخدم عادة صيغة المرابحة و الإجارة لهذا التمويل.

** وهو منتج جديد تم طرحه في السوق في نهاية 2006 وبداية 2007 ، ففي دراسة قام بها البنك وجد أن الطلب على العقار يفوق العرض بحوالي 13 مرة، وهذا ما شجع البنك على طرح المنتج الجديد المتمثل في تمويل العقار يوجه إلى تمويل السكنات الجديدة، السكنات المستعملة، بناء ذاتي، أشغال التوسيع وأعمال التهيئة، حيث تصل نسبة مساهمة البنك فيه إلى 80 %من سعر العقار،ويعتبر الحد الأدنى لمرتب الأفراد الذي يسمح بالاستفادة من هذا التمويل هو 40000 دج، حيث يمكن هنا الجمع بين مرتبي فردين في العائلة كالزوج والزوجة، الأخ وأخته، الأب وابنه مثلا،كما تصل مدة التمويل إلى 20 سنة كأقصى حد، حيث يعتبر السن 65 سنة هو الحد الأقصى لأعمار الأفراد المسموح لهم بالحصول على هذا التمويل.(عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص 158 بتصرف)

	المساومة)؛ - تحويلات/استرجاع المداخيل.	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 2012/02/25،
www.albaraka-bank.com

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تمويل عمليات التجارة الخارجية في بنك البركة الجزائري يتم من خلال صيغة المساومة التي جاءت لتحل محل صيغة المرابحة و ذلك بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية حتى تاريخ إنهاء العملية و بالتالي تعرض البنك في كثير من الأحيان للخسارة، هذا ما جعل البنك يستبدل المرابحة بالمساومة التي تختلف عن سابقتها في عدم تحديد ثمن السلعة الأول و هامش الربح الذي يأخذه البنك[1].

ثالثا– تمويل صندوق الزكاة

إضافة للتمويلات السابق ذكرها، فإن بنك البركة يمنح قروضا حسنة * للمؤسسات أو الأفراد عن طريق صندوق الزكاة (التابع لوزارة الشؤون الدينية) بعد دراسة لجدوى المشروع المراد تمويله (كليا أو جزئيا)، كما أن تحديد من هو أحق بهذا التمويل يكون من طرف اللجنة الولائية للزكاة والتي ترسل قائمة بأسماء الذين هم أهل للاستفادة من هذا التمويل، ثم يتولى تحصيل مبلغ التمويل مع أخذ عمولة مقابل المصاريف التي تحمّلها البنك في إعطاء هذا التمويل[2].

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى المجانية التي يقوم البنك بتقديمها أيضا نجد:

- تقديم الاستشارة لمساعدة عملاء البنك في اتخاذ قراراتهم والاسترشاد عن فرص أو مخاطر السوق الوطني أو الدولي؛
- الخدمات عن بعد التي تسمح بمعالجة مختلف العمليات المصرفية خلال وقت سريع كتقنية الشيك عبر الصورة؛
- الكفالة وهي تعهد البنك بدفع مبلغ لدى الطلب إلى المستفيد نيابة عن العميل عندما لا يتمكن من الوفاء بالتزاماته؛
- ربط علاقات العمل و هي خدمة تمكن العملاء من الاستفادة من: العلاقات التجارية للبنك وسمعته، دعم مجموعة مالية دولية متعددة التخصصات المتواجدة في بلدان الخليج، استغلال شبكة مراسلين أجانب من الدرجة الأولى؛
- تقديم المساعدات المالية للمحتاجين من خارج البنك كالمساجد و الزوايا و المدارس القرآنية وأفراد المجتمع المحتاجين، والموظفين الخاصين بالبنك الذين واجهوا مشكلات مالية.

المطلب الثاني: تقييم أداء بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

[1]- للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم (2).

* **القرض الحسن:** هو عبارة عن قرض حالي من الفائدة يعطى إلى المستحقين من أفراد المجتمع.

[2]- عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص 167.

أولا– مؤشرات الأداء لبنك البركة الجزائري

يمكن تلخيص بعض مؤشرات الأداء في الجدول التالي:

الجدول رقم (14.3): تطور بعض مؤشرات الأداء في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

–الوحدة مليون دينار جزائري–

السنوات	إجمالي أصول البنك	النتيجة الصافية للبنك	الناتج البنكي الصافي
2005	41393	655	1956
2006	45970	1032	2877
2007	56246	1321	3528
2008	72254	2673	5239
2009	99106	2854	6249
2010	120509	3243	7241

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك لسنوات 2005، 2010،2008،2006.

و يمكن تمثيل البيانات السابقة للبنك عبر المنحنيات التالية:

الشكل رقم (12.3): تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

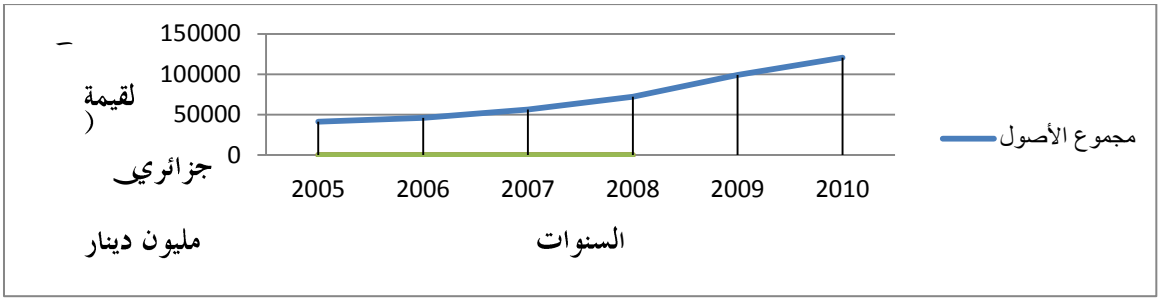

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14.3).

الشكل رقم (13.3): تطور الناتج البنكي الصافي و النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

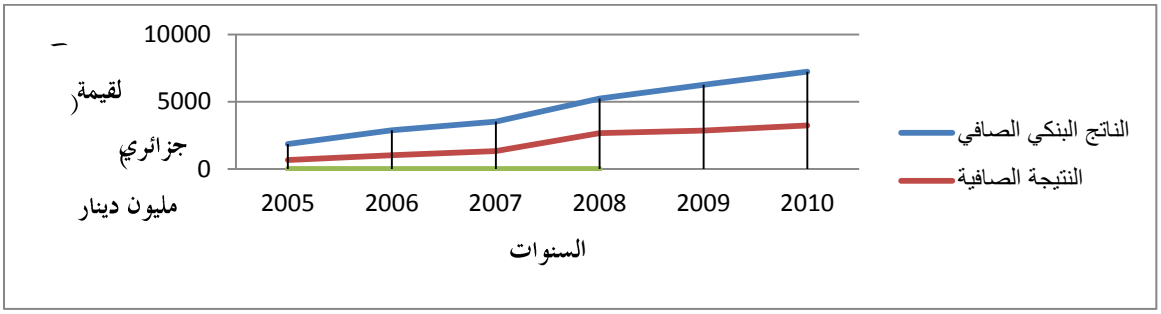

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14.3).

من خلال الأشكال السابقة نجد أن بنك البركة الجزائري حقق نتائج ***إيجابية و متزايدة*** خلال الفترة المدروسة 2010/2005 و خاصة بين سنتي 2007 و 2008، حيث حققت الأرباح الصافية للبنك أكبر زيادة لها سنة 2008 تقدر بـــ 102.35% مقارنة بـــ 2007، كما حقق الناتج البنكي الصافي هو الآخر أكبر زيادة له سنة 2008 حيث بلغت 48.5% مقارنة بـــ 2007 ، هذه الزيادة تفسر مباشرة إلى الزيادة هوامش الربح على التمويلات بمختلف صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية، والعمولات على التجارة الخارجية التي شهدت زيادة ترجع إلى حد كبير إلى النشاط التجاري الخارجي وحجم التحويلات إلى الخارج خاصة في ظل تعامله مع قطاعات حيوية على غرار (مواد غذائية، قطع الغيار، مواد البناء، العتاد و الأدوية)، إضافة إلى إطلاق البنك لمنتجات تمويلية جديدة كتمويل الحج والعمرة و تقديم خدمات جديدة مبتكرة في سندات استثمار إسلامية وصناديق الاستثمار.

ثانيا– مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (15.3): أهم مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ROA	%1.58	%2.24	%2.35	%3.69	%2.87	%2.69
ROE	%22.99	%24.67	%24.27	%35.37	%27.33	%18.4
هامش الربح PM	%23.05	%26.11	%29.5	%41.5	%49.24	%48.42
منفعة الأصول UA	%6.86	%8.59	%7.96	%8.92	%5.85	%5.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005.

من خلال نتائج معدل العائد على الأصول ROA المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك البركة الجزائري يعتبر ذو كفاءة عالية و هذا يرجع أساسا إلى أن البنك أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه

هامش الربح المرتفع PM خاصة خلال السنوات 2010/2009/2008، و يتميز بالاستغلال الكفء لموارده و هو ما يعكسه منفعة الأصول أو **إنتاجية الأصول UA** مما يعكس التطور في الأداء بالنسبة للبنك ويؤكد معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الذي يعد من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال أن كفاءة البنك عالية، و الذي يمكن رده بالأساس إلى القوة في معدل العائد على الأصولROA الذي يبين المستوى العالي لهامش الربح و لمردودية الأصول، و يمكن تمثيل أهم مؤشرات الربحية في الشكل التالي:

الشكل رقم (14.3) : أهم مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005

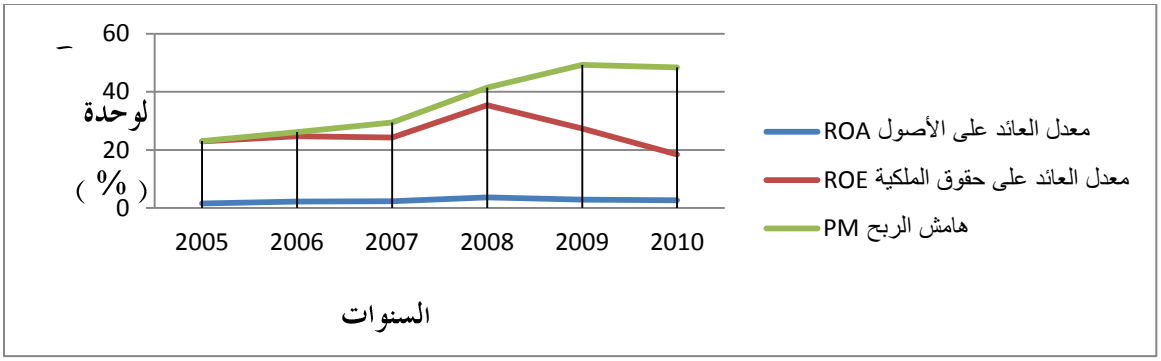

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (15.3).

ثالثا– تطور الحصة السوقية لودائع بنك البركة الجزائري

الجدول رقم (16.3): تطور الحصة السوقية لودائع بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005– 2010

الوحدة – مليار دينار جزائري–

الحصة السوقية السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي ودائع بنك البركة	**31.625**	36.531	44.576	55.188	76.554	89.978
إجمالي الودائع	2944.6	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1
حصة بنك البركة	**%1.07**	**%1.03**	**%0.98**	**%1.07**	**%1.48**	**%1.57**
إجمالي ودائع البنوك الخاصة	198	248.9	313.2	401.3	514.6	594.1
حصة بنك البركة	%15.97	%14.67	%14.23	%13.75	**%14.87**	**%15.15**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : – تقارير بنك البركة الجزائري لسنوات2005، 2006 ، 2008، 2010.

- الجدول رقم (1.3).

من خلال الجدول يتبين لنا زيادة حجم ودائع البنك من سنة إلى أخرى، إذ بلغت نسبة نموها بين2005 و2006 حوالي15.5%، كما تزايدت هذه الودائع سنة 2007 بنسبة 22.02 % عن سنة 2006 ، في حين بلغت هذه الزيادة نسبة 23.8 % في سنة 2008 عنها في سنة2007 و بلغت سنة 2009 38.7%مقارنة بـــ 2008 ، لتنخفض نسبة الزيادة في 2010 مقارنة بسنة 2009 حيث بلغت 17.53% .

و لكن رغم ذلك تبقى الحصة السوقية لودائع البنك في القطاع ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة 1.5% بين سنوات 2005 و 2010، لكن سجلت نسبة معتبرة ضمن قطاع البنوك الخاصة حيث بلغت حوالي 16% من إجمالي ودائع البنوك الخاصة مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2005 حيث بلغت 15.97% و هي في ارتفاع مستمر خلال الفترة المذكورة، فقد نمت حصة البنك من هذه الودائع سواء كان ذلك بالنسبة إلى المجموع الكلي للودائع في الاقتصاد الجزائري أو إلى إجمالي ودائع البنوك الخاصة، مما يعكس ثقة العملاء في هذا البنك و هذا راجع إلى الصفة الإسلامية للبنك التي لعبت دورا هاما في المحافظة على ثقة عملائه و نمو حصته السوقية، وكما هو الحال بالنسبة للودائع فإن التمويلات التي يمنحها بنك البركة هي الأخرى في تزايد مستمر.

الشكل رقم (15.3): تطور الحصة السوقية لودائع بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005– 2010

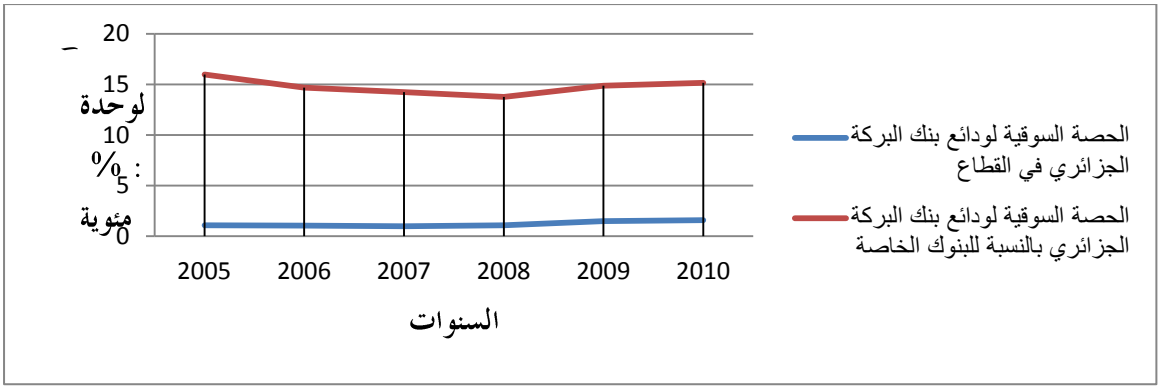

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (16.3).

المطلب الثالث: توزيع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية ببنك البركة الجزائري

يمكن توزيع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية التي يطبقها بنك البركة الجزائري في مختلف تمويلاته خلال الفترة 2008/2005 و ذلك في حدود المعلومات المتوفرة خلال الدراسة الميدانية و يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (17.3): الوزن النسبي لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009/2005

الصيغة / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صيغة المرابحة	%64.91	%70.58	%74.08	%77.2	%78.41
صيغة السَلَم	%25.07	%19.01	%16.65	%14.42	%12.3
صيغة الإيجار	%6.41	%6.2	%6.73	%6.98	%7.15
صيغة الإستصناع	%2.42	%3.19	%1.76	%1.01	%1.9
صيغة المشاركة الدائمة	%1.19	%1.02	%0.78	%0.39	%0.24
مجموع التمويلات	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لبنك البركة الجزائري.

من خلال الجدول نستنتج أن بنك البركة الجزائري يعتمد على مجموعة من صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية وبدرجات متفاوتة لتمويل مختلف القطاعات المستهدفة، و تأتي صيغة المرابحة في المرتبة الأولى بنسبة متوسطة تقدر بـــ 73.03% خلال الفترة 2009/2005، لتأتي صيغة السلم في المرتبة الثانية بنسبة متوسطة تفوق 17%، هذه الصيغة و حسب تأكيد مسؤولي بنك البركة الجزائري بدأ الاستغناء عنها نظرا للأخطار الناجمة عن تلف البضاعة لذلك نلاحظ الانخفاض في هذه الصيغة من سنة إلى أخرى، و تأتي صيغة الإيجار في المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة 6.69%، و تأتي صيغة الإستصناع في المرتبة الرابعة بنسبة متوسطة 2% و أخيرا صيغة المشاركة الدائمة التي تمثل ما نسبته أقل من 1% هذه الصيغة التي يؤكد مسؤولي البنك على أن سبب نسبتها المنخفظة جدا ترجع للزبائن الذين يفتقرون للكفاءة الإدارية للمشاريع الاستثمارية.

أما صيغة المضاربة فتتميز بعدم التطبيق خلال الفترة المدروسة وذلك راجع إلى إلغاء البنك التعامل بهذه الصيغة خلال السنوات الأولى من إنشائه، فعند افتتاح البنك لأبوابه أمضى عقوده الأولى (حوالي ستة عقود) كلها بصيغة المضاربة انتهت جميعها بالمنازعات[1].

المبحث الخامس: تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة

يتطلب تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة أولا التطرق إلى وضعية الصناعة المالية في الجزائر مقارنة بدول العالم من خلال تحليل نتائج تقرير التنافسية العالمي لسنة (2010/2009)، لتأتي في خطوة ثانية محاولة تشخيص الموقع التنافسي للبنوك سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القاري.

المطلب الأول: تحليل تنافسية السوق المالي الجزائري

أولا– مؤشرات التنافسية العالمية للجزائر لسنة (2010/2009)

أقر تقرير التنافسية العالمية* لسنة 2010/2009 تصدر سويسرا سلم التنافسية متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية و سنغافورة و السويد و الدنمارك التي تبوأت المراتب الخمس الأولى بسبب القدرة على الابتكار والإبداع، وتصدرت قطر الدول العربية بمرتبة 22 تلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23 بقفزة 8 درجات أما السعودية فاحتلت المرتبة 28 ،أما تونس فتعتبر الأكثر تنافسية في منطقة شمال إفريقيا رغم تراجعها من المرتبة 36إلى المرتبة 40[1]، أما الجزائر قد احتلت المرتبة 83 عالميا (من بين 133 دولة) و ذلك بنتيجة 3.95 نقطة[3] ، محققة

[1]– فتيحة عقون، مرجع سابق، ص 110.

* **تقرير التنافسية العالمي**: هو دراسة سنوية شاملة تم إصداره لأول مرة سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف (سويسرا) بالتعاون مع المعاهد و المنظمات في الدول التي يغطيها التقرير، لتحليل مؤشرات التنافسية لـــ 133 اقتصادا متطورا و ناميا (2010/2009)، ويهدف إلى توفير أداة قياس مميزة تستخدمها الشركات في تطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه قرارات الاستثمار ورسم السياسات الاقتصادية الأفضل بالنسبة للحكومات، وتساعد الأكاديميين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في اقتصاد ما مقارنة مع اقتصاديات أخرى كما تفيد المنظمات في معرفة الوضع التنافسي .

[1]–منتدى التنافسية العالمي، **تقرير التنافسية العالمية(ترتيب الدول لسنة 2010/2009)**، تاريخ الإطلاع 2012/12/9، متاح على الموقع الإلكتروني www.marefa.org/index.php

[3]– World economic forum, **The Global Competitiveness Index 2009/2010**, Geneva, 2009,P 13.

بذلك تقدما بـــ 16 مرتبة بعدما كانت تحتل المرتبة 99 عالميا و ذلك حسب تقرير 2009/2008، حيث يعتمد في ترتيب التنافسية العالمية للدول على 3 أنواع من المعايير التي يمكن تمثيل المكونات الفرعية لهذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول رقم (18.3): مؤشرات التنافسية الإجمالية للجزائر لسنة 2010/2009

المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية	الرتبة	النتيجة (نقطة)
المتطلبات الأساسية المرتبة 61 النتيجة 4.44 نقطة	المؤسسات	115	3.2
	البنية التحتية	99	2.91
	استقرار الاقتصاد الكلي	2	6.39
	الصحة و التعليم الابتدائي	77	5.28
الكفاءة المحسنة المرتبة 117 بنتيجة 3.29 نقطة	التعليم العالي و التدريب	102	3.30
	كفاءة سوق السلع	126	3.36
	كفاءة سوق العمل	127	3.45
	تطور السوق المالية	***132***	***2.79***
	الاستعداد التكنولوجي	123	2.56
عوامل الابتكار المرتبة 122 بنتيجة 2.88 نقطة	تطور الأعمال	128	3.13
	الابتكار	114	2.64

المصدر : بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 130-131.

يتضح من خلال بيانات الجدول احتلال الجزائر للمرتبة 61 بنتيجة 4.44 نقطة حسب معيار المتطلبات الأساسية و فيما يخص الكفاءة المحسنة فقد حققت الجزائر المرتبة 117 بنتيجة 3.29 نقطة، أما معيار عوامل الابتكار فقد احتلت الجزائر المرتبة 122 بنتيجة 2.88 نقطة ، و يمكن القول أنه رغم تحسن المؤشرات الكلية للجزائر خلال الفترة 2009/ 2010 إلا أنها ما زالت تعاني من تأخر في كثير من المجالات الأخرى خاصة ما تعلق بالمجال المالي والمصرفي الذي تحتل حسبه الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة 132 متقدمتا فيها على البورندي.

ثانيا- مؤشرات تنافسية السوق المالي في الجزائر لسنة (2010/2009)

جاء في تقرير التنافسية العالمية الخاص بمنطقة إفريقيا لسنة 2009 /2010 استقرار ترتيب السوق المالي في الجزائر في المرتبة 132 مع تراجع النتيجة المحققة و هذا مقارنة بـــ 2009/2008، و بينت النتائج أن السوق المالية الجزائرية تحتل المرتبة 118 عالميا من خلال مؤشر التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلية مما يعكس ضعف سوق

الأسهم في الجزائر على اعتبار نقص الأسهم المتداولة بها و كذلك ضعف حجم التداول بها، كما احتلت السوق المالية الجزائرية المرتبة 122 وهذا حسب مؤشر سهولة الحصول على القروض الأمر الذي يعكس التأخر و الضعف الذي تشهده سوق الإقراض في الجزائر و هذا بالرغم من كل الجهود المبذولة في سبيل تطويره، أما فيما يخص مؤشر توافر رأس المال الاستثماري فإن الجزائر تحتل المرتبة 118، بالإضافة إلى احتلال المرتبة 131 فيما يخص مؤشر القيود المفروضة على تدفقات رأس المال على اعتبار أن تجربة التحرير المالي و المصرفي في الجزائر حديثة العهد مقارنة بدول أخرى متقدمة، أما حسب مؤشر قوة حماية المستثمر فقد احتلت مرتبة متقدمة 50 عالميا مما يعكس التطور في القوانين والإجراءات التي تسمح بحماية المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي، و احتل القطاع المالي في الجزائر المرتبة 134 من حيث مؤشر سلامة البنوك هذا في الوقت الذي قامت فيه السلطات الجزائرية برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دينار جزائري، كما احتلت الجزائر المرتبة 128 حسب مؤشر تنظيم بورصة الأوراق المالية، والمرتبة 93 حسب معيار قوة الحقوق القانونية[1].

المطلب الثاني: الموقع التنافسي للبنوك محل الدراسة داخل الصناعة البنكية في الجزائر لسنة 2010

لتحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة نستطيع أن نعتمد على مستويين، المستوى الأول هو السوق البنكي في الجزائر أي القطاع بصفة عامة فيمكن القول أن بنك الخليج الجزائر بنك ذو موقع تنافسي ضعيف على الرغم من النتائج الجد إيجابية للأداء، و هذا نظرا لضعف حجم أصوله و حجم الودائع المقبوضة و القروض الممنوحة و بالتالي المساهمة الضعيفة في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة، حيث لم تتعدى الحصة السوقية لودائع البنك 0.5% من إجمالي الودائع المقبوضة في الجزائر ، أما عن حصته من حيث القروض الممنوحة فإن البنك يستحوذ على أقل من 1.2%، و لكن على اعتبار أن بنك الخليج الجزائر بنك خاص و هنا يأتي المستوى الثاني لتحليل الوضعية التنافسية للبنك فهو يتبوأ موقع تنافسي لا بأس به بين البنوك الخاصة حيث يستحوذ على ما لا يقل عن 4.5% من إجمالي ودائع البنوك الخاصة و ما لا يقل عن 8.8% من إجمالي قروض البنوك الخاصة في الجزائر.

ويتميز بنك البركة الجزائري بموقع تنافسي مهم على مستوى السوق البنكية في الجزائر على اعتباره بنك إسلامي ينافس و بقوة البنوك التقليدية في الجزائر إضافة إلى النتائج الجد إيجابية للأداء، حيث جاء تصنيف البنك من طرف مجلة la jeune Afrique L'intelligent(الترتيب يكون على أساس مجموع الأصول و الناتج البنكي الصافي) لسنة 2005 في المرتبة السابعة على المستوى الوطني من بين 13 مؤسسة مصرفية و مالية، ليحتل البنك

[1]- المرجع السابق، ص 131.

وفق نفس التصنيف سنتي 2009 و 2010 المرتبة التاسعة،كما يعتبر البنك الرائد في مجال تمويل الأفراد، أما عن حصته على مستوى البنوك الخاصة فيتميز بنك البركة الجزائري بموقع متميز إذ يستحوذ على ما لا يقل عن 16% من ودائع البنوك الخاصة، وبالتالي تأكيد أهمية مكانة البنك داخل السوق البنكية على الأقل ضمن البنوك الخاصة في الجزائر.

أما فيما يخص بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيحتل موقع متميز في الصناعة البنكية في الجزائر، فهو خامس بنك في الترتيب لمجلة la jeune Afrique L'intelligent لسنتي 2009 و 2010 و ثاني بنك من حيث الحصة السوقية للإقراض التي قاربت 20% في المتوسط خلال الفترة 2008/2002 من إجمالي سوق الإقراض في الجزائر، مما يعكس الوضعية التنافسية القوية للبنك.

و فيما يلي جدول يتضمن أهم مؤشرات الأداء للبنوك محل الدراسة و مجموعة من البنوك التي تنشط في السوق البنكية في الجزائر و هذا حسبما أورده تقرير التنافسية العالمية لسنة 2009 و الخاص بقارة إفريقيا.

الجدول رقم (19.3) : مؤشرات الأداء لمجموعة من البنوك العاملة في السوق البنكية الجزائرية

bank	year	Total assets (US$ millions)	Net loan to total assets (%)	Equity (US$ millions)	Net income (US$ millions)	Return on average equity (ROE)	Return on average assets (ROA)	Deposits and short-term funding (US$ millions)
Banque d'Algérie	2005	61,607	2,42	1,014	/	/	/	40,722
Banque Exterieur d'Algérie	2005	13,968	21,95	464	17	3.71	0,13	12,005
	2006	20,940	14,86	566	87	16,7	0,49	18,253
	2007	31,861	12,96	1,183	0,78	6,82	0,78	28,940
Banque nationale d'Algérie	2005	8,300	47,78	277	-40	-15,3	-0,47	6,249
	2006	10,076	49,28	351	61	19,26	0,66	7,879
Crédit Populaire d'Algérie	2005	5,844	31,51	450	37	8,52	0,64	4,990
	2006	6,857	28,22	653	111	19,87	1,72	5,731
Banque de développement local	2005	2,795	35,07	75	2	2,52	0,07	1,874
	2006	3,155	36,82	83	3	4,12	0,11	2,153
Banque algérienne de développement	2005	1,532	72,31	82	25	35,66	1,52	372
BNP Paribas El Djazair	2005	500	41.4	55	6	14,01	1,5	269
	2006	832	38,35	74	14	22,06	2,14	428
	2007	1,146	47,53	109	23	24,46	2,25	669
Société Générale Algérie	2005	520	46,17	43	7	20,16	1,69	375
	2006	909	52,39	50	9	18,69	1,23	665
Banque Al Baraka d'Algérie	2005	564	66,23	46	9	21,29	1,64	299
	2006	646	64,65	68	15	25,09	2,36	388
	2007	842	67,02	90	20	24,4	2,59	667
Natixis Algérie	2005	256	24,97	38	4	14,04	1,86	194
	2006	518	51,26	59	3	5,31	0,67	311

Arab Banking Corporation-Algeria	2005	429	20,47	45	8	17,89	1,98	245
	2006	418	24,68	38	-9	-20,87	-2,06	242
Algeria Gulf Bank	*2005*	*70*	*50,77*	*21*	*1*	*4,99*	*1,97*	*48*
	2006	*142*	*57,88*	*42*	*5*	*14,82*	*4,38*	*100*
	2007	*218*	*61,06*	*47*	*8*	*17,07*	*4,25*	*170*
Banque du Maghreb Arabe pour l'Investissement et le commerce	2005	195	9,51	68	2	2,96	1,08	125
	2006	210	4,3	73	3	4,68	1,63	135
Trust Bank Algeria	2005	107	44,18	22	4	26,45	5,26	67
	2006	172	59,02	46	0	1,15	0,28	102
Housing Bank For Trade and Finance-Algeria	2006	119	39,22	39	/	/	/	49

Source: *World Economic Forum, The Africa Competitiveness Report 2009, Op.Cit., P 59.*

المطلب الثالث: الموقع التنافسي للبنوك محل الدراسة داخل الصناعة البنكية في إفريقيا لسنة 2010

و على الصعيد الإفريقي فلم يدخل بنك الخليج الجزائر الترتيب الخاص بـــ أفضل 200 بنك إفريقي الذي أجرته مجلة jeune Afrique و هذا في العدد الخاص بسنة 2010 ، حيث جاء ترتيب البنوك على أساس كل من مجموع الأصول و كذلك الإيراد الصافي للبنك اللذان يؤكدان على ضعف AGB على مستوى حجم الأصول والإيراد الصافي على المستوى المحلي و الإفريقي.

أما فيما يخص بنك البركة الجزائري فاحتل المرتبة 101 من بين أفضل 200 بنك إفريقي متقدمة بـــ 22 مرتبة مقارنة بـــ 2009 أين كان البنك يحتل المرتبة 123، أما على المستوى المغاربي فاحتل البنك المرتبة 27 سنة 2010 متراجعا بمرتبة واحدة مقارنة بـــ 2009، و من جهة أخرى حقق بنك الفلاحة و التنمية الريفية المرتبة 29 على المستوى الإفريقي لسنة 2010، أما على المستوى المغاربي فاحتل المرتبة 12، و كانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (20.3) : ترتيب بعض البنوك الجزائرية على الصعيدين المغاربي و الإفريقي لسنتي 2009/ 2010

الترتيب على المستوى المغاربي		الترتيب على المستوى الإفريقي		***Bank***	***Total de bilan (milliere de $)***	***PNB (milliere de $***
2009	**2010**	**2009**	**2010**			
1	2	7	8	***Banque Exterieur d'Algérie(BEA)***	30023000	542000
–	5	–	11	***Banque nationale d'Algérie(BNA)***	16917882	576038
6	8	18	16	***Caisse nationale d'épargne et de prévoyance(CNEP)***	11011529	95913

7	9	19	18	***Crédit Populaire d'Algérie(CPA)***	10469305	294941
-	12	-	29	***Banque algérienne de développement(BDR)***	6317096	25939
23	23	92	78	***Société Générale Algérie***	1935857	140703
21	24	86	79	***BNP Paribas El Djazair***	1917149	122882
24	26	95	99	***CITIbank NA Algérie***	1362305	68951
26	27	123	101	***Banque Al Baraka d'Algérie***	1328477	83019
-	29	158	158	***Natixis Algérie***	674769	44325
-	30	164	169	***Arab Banking Corporation-Algeria***	589000	33700

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: *Le jeune afrique, les 200 premières banques africaines en 2010*، تاريخ الإطلاع23/01/2012 ، متاح على الموقع الإلكتروني/*www.jeuneafrique.com/Article/ARTJA20110121133421*

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نبرزها في النقاط التالية:

– شهدت الصناعة البنكية في الجزائر محاولات إصلاح كثيرة انطلاقا من عمليات التأميم التي حدثت في أواخر الستينات، إلى غاية عمليات الانفتاح و التحرير المصرفي، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الصناعة البنكية ما زالت تشهد نوعا من التركيز و سلطة المحتكر الذي تمارسه البنوك العمومية الجزائرية، غير أن هذا التركز لم يسمح لها بتطوير مؤشرات الأداء الخاصة بها، و هذا من حيث العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول؛

– يمكن أن ندرج تجربة تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال نموذجين الأول يتمثل في إنشاء بنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري الناتج عن اتفاقية الشراكة بين بنك عمومي جزائري و هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة دلة البركة العالمية، و الثاني يتمثل في بيع منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية و هو المدخل الذي سلكه بنك الخليج الجزائر؛

– رغم التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر و المتمثلة في صيغة المرابحة و بيع السَلَم إلا أنه تم تأكيد أهميتها من خلال الطلب عليها و ربحيتها الأمر الذي يمكن من التأثير الإيجابي على أداء البنك؛

– عرف بنك البركة الجزائري تطورات ملحوظة في أدائه منذ بداية نشاطه، و يرجع ذلك إلى طبيعته المتمثلة في التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المالية و عدم تعامله بالربا أخذا و عطاء، و هي الخاصية التي يحبذها

المجتمع الجزائري المسلم، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره المساهم الشريك في بنك البركة الجزائري؛

– هيمنة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المديونية في بنك البركة الجزائري (التركيز على صيغة المرابحة والتي فاقت نسبتها 70% و بدرجة أقل بيع السَلَم و الإستصناع و الإجارة) على حساب الصيغ القائمة على المشاركة في العائد(المشاركة، المضاربة التي لا يتعامل بها البنك إطلاقا، المزارعة و المساقاة التي لم تدخل مجال التطبيق العملي في البنك ...) التي تعد نسبتها قليلة مقارنة بإجمالي التمويل و الذي يقوم به البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية؛

– لا تعتمد البنوك محل الدراسة على مؤشرات الأداء المختلفة كمحددات الكفاءة و التقدم التقني...كوسيلة لتحديد وضعيتها و معرفة مكانتها بين البنوك الناشطة في نفس الصناعة، إذ يقتصر تحليل أدائها على مؤشرات الربحية.

الخـــــاتمــة

إن تطور الأحداث الاقتصادية بشكل كبير دفع الاقتصاديين إلى البحث عن بعض النماذج الاقتصادية التي تمكن من تفسير تلك الظواهر عبر مجموعة من النظريات، أي محاولة التنسيق و التقريب بين ما هو نظري بحث مع الظواهر التجريبية المشاهدة على أرض الواقع، و من بين تلك النماذج نجد نموذج الهيكل-السلوك- الأداء الذي جاء به باحثو الاقتصاد الصناعي، و الذي ما زال يحتاج إلى المزيد من التعديلات حتى يتمكن من القيام بتفسير تلك الظواهر بالشكل المطلوب.

و الصناعة البنكية هي الأخرى شهدت تطورات عديدة و سريعة محليا و دوليا مع تنامي ظاهرة العولمة المالية وانعكاس ذلك على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فتغيرت ملامح هذا النظام متأثرة ببعض العوامل كالتطور التكنولوجي، عالمية الأسواق، تطوير إدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية، الاتجاه إلى الاندماج والتكتل، خصخصة البنوك، تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، هذه التغيرات التي زاد عمقها و تأثيرها بعد تحرير الأسواق و انفتاحها مما جعل الصناعة البنكية أكثر تعقد و حركية، و بالتالي أصبح لزاما على البنوك التي تنشط بها تبني سلوكات إستراتجية جديدة تمكنها من الصمود في وجه المنافسة المتزايدة.

و على الرغم من حداثة الصناعة المصرفية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية و المصاعب التي واجهتها منذ نشأتها إلا أنه أصبح ينظر إليها على أنها جزء من الحل للأزمات المالية بسبب نجاعتها و كفاءتها في إدارة الأصول المالية، وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية، وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات، لذلك أصبحت البنوك التقليدية تعتمد على هذه الصناعة بشكل متزايد و تتخذ أسلوبين، فمنها من اختار التحول الكلي من خلال استبدال جميع فروع البنك إلى فروع إسلامية وفق خطة زمنية و منها من اختار التحول الجزئي من خلال توسيع البنك التقليدي في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإنشاء إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية تقدم جميع الأعمال المصرفية وفق الشريعة الإسلامية و في الغالب يكون رأسمالها قرضا دون فائدة من البنك ذاته.

و دخلت أغلب البنوك التقليدية المجال المصرفي الإسلامي لأسباب تجارية محضة تتمثل في اكتساب المزايا التي تعطيها هذه الصناعة من انخفاض التكلفة وتجنب المخاطر و ارتفاع الكفاءة و زيادة الطلب عليها، و عليه توسعت البنوك في تقديم المنتجات و الخدمات المصرفية التقليدية و الإسلامية معا، إلا أنه من الناحية العملية ولتحقيق طموحات الطرفين (البنوك والزبون)، يتطلب الأمر التركيز على مدى توافر الأدوات العملية التي تضمن نجاح إدخال وتطبيق هذه الخدمات وضمان استمرارها وفقا للقواعد الشرعية والقانونية في إنشاء أهم هيئة و هي هيئة للرقابة الشرعية، لتحقيق مزيد من المصداقية لمراقبة سلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة في ظل

الازدواجية في العمل و تفاديا للتراجع المحتمل من قبل العملاء المحبذين للمنتجات الإسلامية خوفا من الاختلاط وتنظيم الإجراءات والتنسيق مع البنك المركزي بما يضمن الصبغة القانونية لها، وتأهيل وتدريب الموظفين علمياً وفنياً وثقافياً على تقديم هذه الخدمات وتوافر المكان المناسب لها، واختيار الأنسب منها للزبائن.

و شهدت الصناعة البنكية في الجزائر محاولات إصلاح كثيرة انطلاقا من عمليات التأميم التي حدثت في أواخر الستينات، إلى غاية عمليات الانفتاح و التحرير المصرفي، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الصناعة البنكية بقيت جد مركزة من خلال استمرار سيطرة البنوك العمومية عليها، و رغم حداثة تجربة البنوك في الجزائر في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية كبنك البركة الجزائري و بنك السلام و التي تقدمها أيضا البنوك التقليدية ضمن سلة منتجاتها جنبا إلى جنب مع المنتجات و الخدمات التقليدية واقتصارها على خدمات بسيطة كبنك الخليج الجزائر و سوسيتي جنرال الجزائر، إلا أنه هناك جهود مبذولة من قبل المسؤولين في بنكي (البركة الجزائري و الخليج الجزائر) لإنجاح تجربة تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية وتطويرها تدريجيا خاصة في ظل توفر البيئة المصرفية المناسبة المتمثلة في العدد الكبير جداً من الأموال العاطلة بسبب الابتعاد عن التعامل مع البنوك التقليدية، هذان البنكان اللذان أثبتا كفاءة كبيرة في إدارة الأصول والنتائج الإيجابية المحققة في كل سنة منذ بداية نشاطهما.

نتائج البحث: من خلال تفحصنا لمختلف جوانب البحث يمكننا الوقوف على مجموعة من النتائج نلخصها في:

النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية:

- تغير ملامح النظام البنكي العالمي بفعل جملة من المتغيرات الاقتصادية و المصرفية أبرزها ظهور و انتشار العولمة المالية والتي زاد من حدتها تحرير الأنظمة المالية، مما انعكس على احتدام المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك فأصبح لزاما تبني سلوكات إستراتيجية من أجل التمكن من حسن التموقع داخل الصناعة البنكية؛

- التطور و النمو السريع للصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الثلاث الماضية و ارتفاع معدل أدائها وحجم أعمالها، وإثبات قدرتها في مواجهة الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة و التي جعلت منها ظاهرة عالمية تنادي الجميع للاطلاع عليها ولدراسة إمكانية الاستفادة منها؛

- إن اتجاه البنوك التقليدية لتقديم المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية يعد بمثابة صحوة مباركة في نفوس أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، وعودة طيبة نحو الالتزام بأحكام الشريعة الغراء و الإحساس بضرورة التخلص من الحرام ما أمكن والأخذ بالتدرج المتاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا هذا من جهة، و من جهة أخرى تعتبره بعض البنوك الأخرى و خاصة الغربية منها أنه توجه إستراتيجي تجاري بحت للاستفادة من مزاياه خاصة في ظل التواجد الكبير للرساميل الإسلامية؛

– مساهمة إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في تحسين نتائج أداء البنوك التي تعتمد مثل هذه الإستراتيجيات، حيث أنها تمكن من الوصول إلى فئات سوقية مهمة و هذا من خلال استراتيجيات التمييز للمنتجات والخدمات المقدمة هذا من جهة، و من جهة أخرى المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

– بعد مرور أكثر من عقد على تاريخ قيام الجزائر بتحرير سوقها المالية و المصرفية، إلا أن الصناعة البنكية ما زالت تشهد نوعا من التركز و سلطة المحتكر الذي تمارسه البنوك العمومية الجزائرية، غير أن هذا التركز لم يسمح لها بتطوير مؤشرات الأداء الخاصة بها، و هذا من حيث العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول؛

– استحداث بنك الخليج الجزائر لخدمات و صيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (يبيع منتجات إسلامية) يقدمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات و الصيغ المصرفية التقليدية، حيث قام بإدخال صيغتان من صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و هما صيغة المرابحة و بيع السَلَم و الجهود جارية لإدخال صيغة الإستصناع، هذه المنتجات التي شهدت إقبال كبير عليها خاصة المرابحة و التي من شأنها التحسين في أداء البنك من خلال الرفع من الأرباح التي يتحصل عليها و إرضاء العملاء المحبذين للصناعة المصرفية الإسلامية؛

– عدم قيام بنك الخليج الجزائر بوضع خصوصية لتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية مثال ذلك عدم وجود مكان خاص ومستقل تقدم فيه مما سبب شعور العملاء بعدم وجود فرق بين الخدمات الإسلامية والتقليدية، فضلا عن بعض النقائص الشرعية التي تحوم حول صيغة المرابحة؛

– ضعف الموقع التنافسي لبنك الخليج الجزائر على مستوى الصناعة البنكية في الجزائر، و الذي يرجع إلى ضعف حجم أصوله، أما على مستوى البنوك الخاصة فهو يتبوأ موقع تنافسي لا بأس به بين البنوك الخاصة حيث يستحوذ على ما لا يقل عن 4.5% من إجمالي ودائع البنوك الخاصة و ما لا يقل عن 8.8% من إجمالي قروض البنوك الخاصة في الجزائر، و يتميز البنك بكفاءة عالية في إدارة الأصول والاستثمارات بالإضافة إلى تحسن نتائج البنك خلال السنوات الأخيرة؛

– عرف بنك البركة الجزائري تطورات ملحوظة في أدائه منذ بداية نشاطه، و يرجع ذلك إلى طبيعته المتمثلة في التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المالية و عدم تعامله بالربا أخذا و عطاء، و هي الخاصية التي يحبذها المجتمع الجزائري المسلم، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره المساهم الشريك في بنك البركة الجزائري؛

– إن السياسة المنتهجة من طرف بنك البركة الجزائري يؤخذ عليها بعض النقائص الشرعية، مثل قضية عدم تملك البنك للتجهيز في المرابحة و فرضه غرامات التأخير في هذه الصيغة و عدم أدائه للزكاة حسب ما أظهرته الميزانية

العمومية للبنك، التناقض الحاصل في العقد الخاص بالإستصناع حيث أن التزامات هذا العقد يتحملها العميل في حالة كونه صانعا أو مستصنعا؛

– يتميز بنك البركة الجزائري بموقع تنافسي مهم على مستوى السوق البنكية في الجزائر خاصة ضمن البنوك الخاصة على اعتباره بنك إسلامي ينافس و بقوة البنوك التقليدية في الجزائر، إضافة إلى النتائج الجد إيجابية للأداء الناتجة عن الكفاءة العالية في إدارة الأصول والاستثمارات.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: ***تهدف كل البنوك التقليدية التي تدخل صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في سلة منتجاتها إلى التدرج في التحول مستقبلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.***

تعتبر هذه الفرضية غير صحيحة، فليس كل البنوك التي تدخل المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها تهدف من خلالها إلى التحول التدريجي للبنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فأغلبية البنوك التي تتبنى هذا التوجه الإستراتيجي الهدف منه أهداف تجارية بحتة تهدف من خلالها إلى السعي نحو تعظيم الأرباح خاصة منها البنوك الغربية.

الفرضية الثانية: ***تستخدم البنوك التقليدية مؤشرات الربحية و الكفاءة و التقدم التقني لتقييم أدائها.***

تعتبر هذه الفرضية هي الأخرى غير صحيحة، فأغلبية البنوك إن لم نقل كلها لا تعتمد على مؤشرات الكفاءة والتقدم التقني لتقييم أدائها، فهي تركز مجال تقييمها على مؤشرات الربحية و بالأخص مقياس معدل العائد على الأصول (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) و اللذان يعكسهما نموذج " Dupont system ".

الفرضية الثالثة: ***تؤدي إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية إلى التحسين في أداء البنوك التقليدية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة.***

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فدخول البنك مجال العمل المصرفي الإسلامي له آثار إيجابية على مختلف الأصعدة سواء على المستوى الوحدوي المتمثل في البنك من خلال التحسين في الأداء الناتج عن الزيادة في العملاء، أو على المستوى الكلي عن طريق تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و بالتالي بناء اقتصاد حقيقي يؤدي إلى التصدي للأزمات.

الفرضية الرابعة: ***تهدف البنوك الناشطة في الجزائر إلى إيجاد منتجات مصرفية بديلة متعددة و متنوعة تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية.***

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث يسعى كلا من بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري إلى تقديم منتجات و خدمات نوعية و حيوية , تراعى فيها الاحترافية المهنية و المعيارية الشرعية و الذي ينطبق على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

التوصيات

التوصيات الموجهة إلى الجهات المشرفة على النشاط البنكي في الجزائر:

- وجود إدارة من قبل بنك الجزائر و إستراتيجية ملائمة للتعامل مع الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل نظام مصرفي مزدوج، يعطي ثقة أكثر في مشروعية أدوات التمويل الإسلامية في البنوك التقليدية ويكون ذلك من خلال وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية؛

- وضع الآليات و المتطلبات التطبيقية و في مقدمتها إيجاد معايير موحدة و ملزمة لعمل الأقسام التي تقدم المنتجات والخدمات الإسلامية و هذا يشمل المعايير الشرعية و المحاسبية و المهنية فمن دون هذه المعايير يصعب إيجاد لغة مشتركة بين المتعاملين في السوق البنكي لمواجهة الانتقادات الممكنة في مدى صحة الخدمات المقدمة؛

- تعزيز البنية التحتية الوطنية و هذا فيما يخص تقنيات الإعلام و الاتصال، نظم الدفع الالكترونية...

التوصيات الخاصة بالبنوك محل الدراسة:

- دمج متخصصين ماليين و متخصصين شرعيين في فرق تطوير المنتجات و فرق الرقابة بحيث يتم تبادل الخبرات على المدى الطويل، و للجامعات دور كبير في هذا المجال من خلال توفير تخصصات تعنى بالمصرفية الإسلامية تخرج كادرا متخصصا و ملما بجوانبي العمل المصرفي و الجوانب الشرعية معا؛

- نشر ثقافة التمويل بصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و توضيح مزاياها و مدى ملائمتها لمختلف مؤسسات قطاعات الاقتصاد الوطني، لأن الواقع يثبت غياب ثقافة التمويل الإسلامي لدى بعض الناس لعدم عهدهم بها في الجزائر، وهذه الثقافة جزء من العلم الشرعي المطلوب معرفته من الناس، لأن الأمر يتعلق بأمر عظيم وهو أكل المال الحرام أو الربا وهو من أكبر الكبائر؛

- تحديات العلاقة مع العملاء من حيث تنويرهم بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي و بيان تميزه في آلياته ووسائله ومنتجاته، و توضيح مبررات التوافق أو الاختلاف مع العمل المصرفي التقليدي و الاستماع إلى آراء العملاء بهذا الخصوص؛

- يتطلب الدخول للعمل المصرفي الإسلامي وضع منهج لتطوير الموارد البشرية لمواجهة متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية، لتكون قادرة على التعامل مع العملاء وتتضمن هذه الخطة اختيار القيادات و الأفراد ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي التقليدي وإعدادها للعمل المصرفي الإسلامي؛

- تصميم النظم المحاسبية وفقا لمتطلبات العمل المالي الإسلامي، وذلك من خلال وضع الإجراءات المطلوبة وتصميم المستندات اللازمة لكل عملية مالية إسلامية وكذلك وضع المعالجات المحاسبية المطلوبة لها؛

- ضرورة التنسيق بين البنوك و منها بنك الخليج الجزائر والمؤسسات التي تنظم العمل المالي والمصرفي الإسلامي كبنك البركة الجزائري وبنك السلام للاستفادة من خبرة هذه المؤسسات ومن خلال ما تقدمة من إرشادات وتوجيهات واستشارات حول كل الخدمات المالية الإسلامية ؛

- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول العمل المالي الإسلامي وفتح باب النقاش والحوار بين المتخصصين والأكاديميين يعتبر ذا أهمية في هذه المرحلة من تجربة تبني الخدمات المالية الإسلامية لإيجاد الحلول اللازمة للنقائص الشرعية التي تحوم حول شرعية بعض المنتجات المصرفية الإسلامية، فنرى أن هناك أهمية أن تقوم البنوك في الجزائر وعلى رأسها البنك المركزي بوضع ودعم البرامج التي تضمن عقد مثل هذه الندوات والمؤتمرات و ورش العمل؛

- المطالبة بالتنويع في اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في عملياتها الاستثمارية، لأنها بذلك تدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساهم في إيجاد اقتصاد حقيقي في جميع المجالات، وعندها يكون لها الدور الطبيعي في إدارة الأزمات في حال وجودها؛

- الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية و استثمار المزيد من الجهود و الأموال في تحسين خدمات العمل المصرفي والتوسع في الخدمات المقدمة لتغطية الطلب الكبير و الاهتمام المستمر بالجودة في الأداء المالي والإداري؛

- تطوير و ابتكار منتجات و أدوات مالية جديدة مستمدة من قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية و تراعي في مقامها أحكام الشريعة الإسلامية.

آفاق البحث: من خلال تعرضنا لمختلف حيثيات الدراسة نجد أن باب البحث مفتوح مستقبلا لدراسات أخرى نختار منها ما يلي:

- تنويع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل إستراتيجي لتحسين أداء البنوك؛

- دراسة نموذج الهيكل- السلوك- الأداء للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛

﴿و الله من وراء القصد﴾

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
شكر	V
الملخص	VII -VI
قائمة الجداول	X - IX
قائمة الأشكال البيانية	XII - XI
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة العامة	أ-ز
الفصل الأول: اقتصاديات الصناعة البنكية و التحول للصناعة المصرفية الإسلامية	1- 58
تمهيـــــــــد	2
المبحث الأول : مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي	3
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الصناعي	3
المطلب الثاني: منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي	8
المطلب الثالث: مقاربات التحليل في الاقتصاد الصناعي	12
المبحث الثاني: الصناعة البنكية وفقا لمنهج تحليل الاقتصاد الصناعي	14
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة البنكية	14
المطلب الثاني: تحليل الصناعة البنكية بالنموذج هيكل _ سلوك _ أداء	19
المطلب الثالث: التطورات الحديثة للصناعة البنكية	28
المبحث الثالث: تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية	36
المطلب الأول: مبررات انفتاح البنوك التقليدية على الصناعة المصرفية الإسلامية	36
المطلب الثاني: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و إدارتها للأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية الراهنة أنموذجا)	39
المطلب الثالث: دور الأزمة المالية الراهنة في اتساع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية	42
المبحث الرابع: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية	44
المطلب الأول: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار	44
المطلب الثاني: صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة على المديونية	52
خلاصة الفصل الأول	58

الفصل الثاني: إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و تأثيرها على أداء البنوك التقليدية	112-59
تمهيـــــــــــــد	60
المبحث الأول: نظم تقييم الأداء في البنوك	61
المطلب الأول: ماهية الأداء	61
المطلب الثاني: ماهية قياس و تقييم الأداء	67
المطلب الثالث: مداخل تقييم الأداء	70
المطلب الرابع: النماذج الحديثة لتقييم الأداء	72
المبحث الثاني: مؤشرات قياس الأداء في البنوك و العوامل المؤثرة فيها	77
المطلب الأول: الربحية في البنوك و العوامل المؤثرة فيها	77
المطلب الثاني: الكفاءة في البنوك	82
المطلب الثالث: التقدم التقني في البنوك و العوامل المؤثرة فيه	86
المطلب الرابع : مؤشرات أخرى لقياس الأداء	88
المبحث الثالث: اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كإستراتيجية لتمييز الخدمات البنكية	90
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإستراتيجية	90
المطلب الثاني: أساليب اعتماد البنوك التقليدية على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية	94
المطلب الثالث: ضوابط تقديم البنوك التقليدية لمنتجات الصناعة المصرفية الإسلامية	99
المبحث الرابع: تأثيرات إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية والاقتصاد الكلي	102
المطلب الأول: تأثير اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على أداء البنوك التقليدية	102
المطلب الثاني: تأثير اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على تمويل القطاعات الاقتصادية	103
المطلب الثالث: تحديات إستراتيجية لتحسين أداء البنوك	107
خلاصة الفصل الثاني	112
الفصل الثالث: اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك الناشطة في الجزائر و تقييم أدائها	174-113
تمهيـــــــــــــد	114
المبحث الأول: نظرة عامة حول الصناعة البنكية في الجزائر	115
المطلب الأول: الصناعة البنكية في الجزائر قبل إصلاحات التسعينات	115
المطلب الثاني: الصناعة البنكية في الجزائر بعد سنوات التسعينات	119
المطلب الثالث : تحليل هيكل الصناعة البنكية في الجزائر	121
المبحث الثاني: التشخيص الإستراتيجي للبنوك محل الدراسة	129

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر(AGB)	129
المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	131
المطلب الثالث: تقديم بنك البركة الجزائري	134
المطلب الرابع: التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للبنوك محل الدراسة	138
المطلب الخامس: التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية للبنوك محل الدراسة	142
المبحث الثالث: التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر وتقييم أدائه	147
المطلب الأول: منتجات و خدمات بنك الخليج الجزائر	147
المطلب الثاني: تطور النتائج في بنك الخليج الجزائر للفترة 2010/2004	152
المطلب الثالث: تقييم أداء المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر	157
المبحث الرابع: الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل نتائج أداء بنك البركة الجزائري	160
المطلب الأول: منتجات و خدمات بنك البركة الجزائري	160
المطلب الثاني: تقييم أداء بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010/2005	163
المبحث الخامس: تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة	169
المطلب الأول: تحليل تنافسية السوق المالي الجزائري	169
المطلب الثاني: الموقع التنافسي للبنوك محل الدراسة داخل الصناعة البنكية في الجزائر لسنة 2010	171
المطلب الثالث: الموقع التنافسي للبنوك محل الدراسة داخل الصناعة البنكية في إفريقيا لسنة 2010	173
خلاصة الفصل الثالث	174
الخاتمـــــــــــــــــــة	181-175
المصادر و المراجع	191-182
الملاحق	199-192
الفهرس	203-200

المصادر: القرآن الكريم

1. سورة المزمل (الآية 20).

2. سورة النمل (الآية 88).

المراجع

أولا– باللغة العربية:

1– الكتب:

3. عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية – تجربة بعض المصارف السودانية –**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

4. وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة الإستراتيجية(منظور منهجي متكامل)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

5. وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2009.

6. حسين الأمين، **المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ط3، 2000.

7. بسيوني محمد البرادعي، **تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين – سلسلة تنمية المهارات –**، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

8. أحمد سعيد بلخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1994.

9. سيد محمد جاب الرب، **إستراتيجيات تطوير و تحسين الأداء – الأطر المنهجية و التطبيقات العملية –**، مطبعة العشري، الطبعة الأولى، 2009.

10. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

11. طارق عبد العال حماد، **اندماج و خصخصة البنوك– سلسلة البنوك التجارية " قضايا معاصرة"–**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر،2001.

12. رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف– مدخل تحليلي معاصر–**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2002.

13. خالد محمد بن حمدان و وائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي – منهج معاصر–**، عمان، الأردن، 2007.

14. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

15. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

16.أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة ، استراتجيات مواطنيها)**، عالم الحديث للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن، ط1 ، 2007.

17. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2006.

18. فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

19. زياد رمضان و محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن، 2000.

20. يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

21. مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة (الهيكل و التصميم)**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2005.

22. مصطفى كمال سيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2006.

23. صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية – أنشطتها، التطلعات المستقبلية –** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2008.

24. رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2007.

25. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

26. علاء فرحان طالب و فاضل راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

27. طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الإنترنيت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

28. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة – عملياتها، إداراتها–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

29. عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،جامعة عين شمس،الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

30. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية– أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية–**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمّان، الأردن، ط1، 2008.

31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي (بين النظرية و التطبيق)**، الإسكندرية، مصر، 1995.

32. كاضم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.

33. أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط19.

34. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

35. مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

36. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 2000.

37. منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي و اقتصادي)**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، بحث تحليلي رقم 13.

38. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007.

39. روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.

40. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2003.

41. جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**،دار النشر، الجزائر، 1996.

42. أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

43. سعيد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية – تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي** –، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، كتاب المنتدى الأول، 1999.

44. عبد المليك مزهودة، **دروس في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بسكرة، الجزائر، 2006/2005.

45. أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و الإدارة الإستراتيجية – مهارات التفكير الإستراتيجي**– ، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

46. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2010.

47. حسن بن منصور، **البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، باتنة، الجزائر، ط1، 1992.

48.محمود ممدوح منصور، **العولمة (دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

49. محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية– الأسس النظرية و التطبيقات العملية**– ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2008.

50. محمود حسين الوادي و آخرين، **النقود و المصارف**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2010.

51. محمد محمود يوسف، **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.

52. محمود يونس و عبد النعيم مبارك، **النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

2– الملتقيات و الندوات و التظاهرات العلمية:

53. بربري محمد أمين و طرشي محمد، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008.

54. بن بريكة عبد الوهاب و صيفي وليد، دور مقاييس التركز و اللامساواة في قياس التركز الصناعي ، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3/2 ديسمبر 2008.

55. بوعزوز عمار و درواسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية – حالة الجزائر–، **الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – الواقع و التحديات**– ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

56. العربي بوهالي، نافذة التمويلات الإسلامية في البنوك المغربية نحو مصرف إسلامي مأمول، **مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول** ، جامعة عياض، مراكش، المغرب، 31ماي - 3جوان 2009.

57. فؤاد محمد حسين، المصارف الإسلامية الواقع و التطلعات ، **المؤتمر الأول للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار آفاق الصيرفة الإسلامية** ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، **دمشق، سوريا** ، 14/13 مارس 2006.

58. نزيه حماد، البنوك التقليدية أقامت صناديق استثمارية إسلامية، **مؤتمر التحول إلى الخدمات المالية الإسلامية – التجارب، الآليات، المتطلبات–**، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الكويت، 31/30 ماي 2005.

59. راتول محمد و بومدين نور الدين، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر،12/11 مارس 2008.

60. عبد الغني ربوح و نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،12/11 مارس 2008.

61. حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، **مؤتمر: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، نوفمبر 2009.

62. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية (دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي) ،**المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005.

63. بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، **الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع و التحديات–**، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

64. أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، **مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق**، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 22 ديسمبر 2002.

65. قاسم نايف علوان و سالمة محمد الفيتوري، تأثير الإنفاق على رأس المال المعرفي في أداء الشركات النفطية الليبية، **الملتقى العلمي الدولي حول : أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،11/10 نوفمبر 2009.

66. مداني أحمد و حريري عبد الغني، نحو تطبيق عملي مبتكر لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغة الإستصناع في الجزائر، **الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 10/9 نوفمبر 2010.

67. السعيد مرطان, تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي –النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية–, **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2005.

68. صالح مفتاح و رزقي محمد، استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة – دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات–، **الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،10 /11 نوفمبر 2009.

69. عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، **الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 28/25 ماي 2003.

70. حيدر ناصر، مساهمة بنك البركة الجزائري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 28/25 ماي 2003.

71. محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا(المسارات،التحديات والآفاق)، **الدورة التاسعة عشر للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث**، إسطنبول، تركيا، جويلية 2009.

72. إلهام يحياوي و نجوى عبد الصمد، مؤشرات تقييم الأداء التجاري بالتطبيق على شركة الاسمنت الجزائرية، **الملتقى العلمي الدولي الأول حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 11/10 نوفمبر 2009.

3- مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه:

73. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

74. شوقي بورقبة، **تكلفة و إجراءات التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة –**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005/2004.

75. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

76. بوسنة محمد رضا، **التسويق المصرفي كإستراتيجية للبنوك في ظل التحرير المصرفي – دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي (BEA)–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/ 2009.

77. جميل أحمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية – دراسة نظرية و تطبيقية (1980م–2000م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

78. الصالح جيلح، **أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين – دراسة حالة مجمع صيدال–** , رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر, 2006/2004.

79. سايحي الخامسة، **تأثير المنافسة في القطاع على أداء المؤسسة– دراسة حالة شركة موبيليس الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

80. سحنون عقبة، **المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد و القرض في الفترة 1990– 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/ 2010.

81. بن الطاهر علي، **هيكل السوق و ربحية القطاع – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري –**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010 /2011.

82. فتيحة عقون ، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الإستثمار – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.

83. عيشوش عبدو ، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

84. قوفي سعاد، **هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر (2008/2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2009.

85. مصطفى إبراهيم محمد ، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر، 2006.

86. مصطفى عبد السلام مسعود، **ربحية المصارف التجارية و العوامل المؤثرة فيها – دراسة حالة بعض المصارف الليبية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004/2003.

87. بويوسف فوزية، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية – دراسة حالة البنك الخاص Société Général و البنك العامCNEP –** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008.

4– المجلات و الدوريات:

88. عبد الرزاق بلعباس، التمويل الإسلامي في فرنسا، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2008.

89. عيساوي عز الدين، العقد كوسيلة لضبط السوق، **مجلة الفكر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثالث.

90. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 3، مارس 2005.

91. صالح مفتاح، العولمة المالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد 2، جوان 2002.

5– المقالات:

92. سليمان ناصر و عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

93. حسن ثابت فرحان، **آثار الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية و التنمية**،كلية التجارة و الاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن.

94. مجلس الخدمات المالية الإسلامية, **الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسة في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية _التكافل و صناديق الاستثمار الإسلامية_** ، ديسمبر 2007 .

6– المحاضرات:

95. رحال سلاف، **محاضرات في إستراتيجية المؤسسة موجهة لطلبة السنة الأولى ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2009- 2010.

7–التقارير:

96. ناهد الهرش نزال، **تقرير عن أداء البنوك و النوافذ الإسلامية و درجة الإنجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية**، مؤسسة أضواء الدولية للاستشارات الدولية و إدارة المشاريع ، عمان، الأردن.

97. التقرير الوطني للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة .

8– القوانين و التشريعات:

98. قانون النقدو القرض 90 – 10 المؤرخ في 1990/04/14 و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 – 04 – 1990.

99. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72 المؤرخة في 2008/12/23 متضمنة القانون رقم 08/04 الصادرة عن بنك الجزائر، المادة 2 و المادة 4.

9- المقابلات:

100. كمال بن دمرجي، رئيس قسم التوزيع و العمليات المالية، **الإستصناع قريبا في بنك الخليج الجزائر**،المديرية العامة لبنك الخليج الجزائر، الجزائر، 2011/12/27،(مقابلة شخصية).

ثانيا- باللغة الأجنبية:

1- Ouvrages :

101. *Jean Pierre Angelier,* ***Economie industrielle élément de méthode****, Office publications universitaires, Alger, 1993.*

102. *Jean-Marie chevalier,* ***Industrie****, Encyclopédie économique .*

103. *Godefroy Dany Neguyen,* ***Economie industrielle appliquée****, librairie Vuibert, Paris , France, 1995.*

104. *Kim Huynh et Damien Besancenot,* ***Economie industrielle****, Ed Amphi économie, France, 2004.*

105. *Alexis Jaeguemin,* ***Economie Industrielle Erropéenne-structures de marché et stratégies d'entreprise****, Paris, seconde édition,1979.*

106. *Patrick Joffre et Gerard Koenig****, Stratégie d'entreprise (antimanuel)*** *, Ed Economica , 49 rue Héricart , Paris, 1985.*

107. *Chapelle Karine,* ***Economie industrielle****, Dy NA SUP économie Vuibert, Paris, France,2008.*

108. *Edwin Mans field,* ***Economie managériale, (théorie et applications)****,traduction et adaptation de la 4^{e} edition américaine par bruno jérone,1édition .*

109. *Frederic Mishkim ,* ***Monnaie,Banque et marchés financiers****, Pearson, France, 2010.*

110. *Yves Morvan,* ***Fondement d'économie industrielle****, Edition économica, 2ème édition, Paris, 1991.*

111. *Porter, M.E,* ***L'avantage concurrentiel****, traduit par Philippe de lavergne, édition Dunod, Paris, 1999.*

112. *Dennis W-Carlton et Jeffrey M-Perloff,* ***Economie Industrielle****, Boeck université S-a, Paris, 2ème édition, 1998.*

2-Rapports:

113. *Rapports annuelles de la banque d'Algérie 2002-2010.*

114. *Rapports annuelles de Gulf Bank Algeria 2004-2010.*

115. *Rapports annuelles de la banque Al Baraka (Algerie) 2005-2010.*

116. *World Economic Forum, The Africa Competitiveness Report 2009, Geneva, 2009.*

117. *World economic forum, The Global Competitiveness Index 2009–2010, Geneva, 2009.*

3-lois

118. *Règlement 93-03 du 04/07/1993 modifiant et complétant le règlement 90-01 du 04/07/1990 relatif au capital minimum des banques et des établissements financiers exerçant en Algérie.*

119. *Règlement 04-01 du 04 Mars 2004 relatif au capital minimum des banques et des établissements financiers*

ثالثا– مراجع الإنترنيت:

120. عبد الوهاب بوكروح، اعتماد الصيرفة الإسلامية يسمح للجزائر بتحقيق تنمية حقيقية، **جريدة الشروق**، 2011/5/5، تاريخ الإطلاع 2012/12/08، متاح على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com

121. عز الدين خوجة، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد و التمويل الإسلامي، **المصرفية الإسلامية**، تاريخ الإطلاع 21/ 2011/07، متاح على موقع المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية www.cibafi .org

122. محمود سحنون و ميلود زنكري، **مبررات و آليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، تاريخ الإطلاع 2010/2/7، متاح على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي،www.isegs.com

123. أحمد محمود صبري، **البنوك الإسلامية تغزو العالم**، تاريخ الإطلاع 17 /2011/07، www . shareah.com

124. فيصل حمد العيار، **شركة مشاريع الكويت تعلن توسيع نشاط بنك الخليج الجزائر**،تاريخ الإطلاع 2011/10/14، متاح على الموقع الإلكتروني www.akhbarelyoum-dz.com/ar/.../35945-2011-10-14-221939

125. لاحم الناصر، النوافذ الإسلامية، **جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط)**، 31/ 03/ 2009، العدد 11081، تاريخ الإطلاع 2010/02/12، متاح على الموقع الإلكتروني www.aawsat.com/details.asp?Section=38

126. سمية يوسفي، بعد زيادة الطلب عليها و التأكد من ربحيتها البنوك العمومية تحضر لمنح قروض غير ربوية، **جريدة الخبر**، الجزائر، 2011/5/4، تاريخ الإطلاع 2012/2/8، متاح على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com

127. إطار عمل سلسلة القيمة لمايكل بورتر، تاريخ الإطلاع 2012/01/12، متاح على الموقع الإلكتروني www.12manage.com/methods-Porter-value-chai

128. عودة القروض الاستهلاكية في قانون المالية التكميلي 2012، تاريخ الإطلاع 2011/12/11، متاح على الموقع الإلكتروني www.al-Fadjr.com/an/economie/195519hml

129. منتدى التنافسية العالمي، تقرير التنافسية العالمية (ترتيب الدول لسنة 2010/2009)، تاريخ الإطلاع 2012/12/9، متاح على الموقع الإلكتروني www.marefa.org/index.php

130. الأسس الشرعية للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، تاريخ الإطلاع 2010/06/10، متاح على الموقع الإلكتروني http://isegs.com/forum/showthread.php?t=249

131. الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات سكان الجزائر لسنة 2010، تاريخ الإطلاع 2012/01/18، متاح على الموقع الإلكتروني www.djazairess.com/alahrar/17883

132. *Le jeune afrique, les 200 premières banques africaines en 2010, 23/01/2012, www.jeuneafrique.com/Article/ARTJA20110121133421*

133. *la loi sur la monnaie et le crédit : renforcement du contrôle sur les banques privées , 28/12/2011www.chombrealgerosuisse.com/.../4438.loi-sur-la-monnaie-et-le-crédit*

134.www.cibafi.com

135.www . Kantakji.com

136.www .ifsb.org

137.www.cnepbanque.dz

138.www.bank-of-algeria.dz/banque.htm

139.www.ag-bank.com

140.www.albaraka-bank.com

141.www.Badr-bank.net

142.SHONTHREAD.PHP ?T=123664 / VB /WWW.DJELFA.INF